

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
الجامعة العربية
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فروع اللغة



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠١٢٩٣

الاشتغال بالكتاب

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو

إعداد الطالب

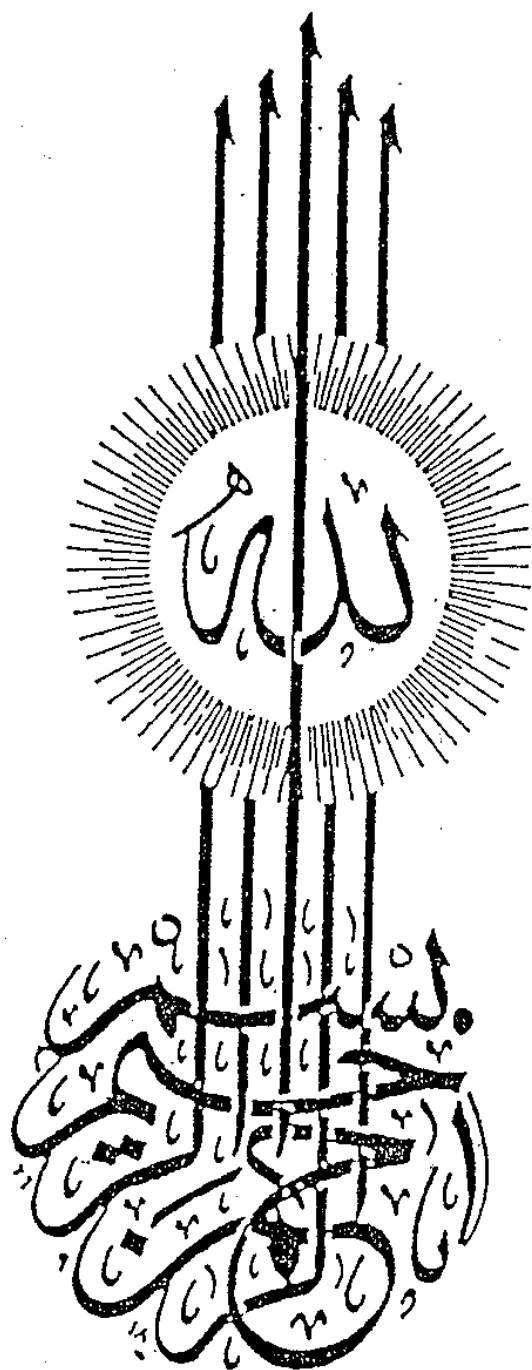
عبد الله محمد الخدي



إشراف

الدكتور محمد نصر

١٤٠٦ - ١٤٠٧ هـ
١٩٨٦ - ١٩٨٧ م



قال العاد الأصفهاني :-

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان
كتاباً في يومه إلا قال في غده
لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد
كذا لكان بسنحسناً ولو قدم هذا
لكان أجمل وهذا من أعظم العبر
وهو دليل على استيلاء النقص على
جملة البشر .

« معجم الأدباء لياقوت الحموي »

- المقدمة -

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، نبينا محمد
أفصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

أ - موضوع البحث :-

موضوع البحث " الاشتغال عند النحويين " وقد اقتضت خطة البحث
أن يقع في أربعة فصول تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة واليك البيان :

الفصل الأول : تعريف الاشتغال ، وبيان أركانه وشروط كل ركن .

الفصل الثاني : العامل المفسّر والمفسّر .

الفصل الثالث : حكم المشغول عنه

الفصل الرابع : المعارضون للاشتغال : تعقيب عام على آراء المعارضين .

وقد وضعت لهذه الفصول فهرسا تحليليا مفصلا ضمن الفهارس المتعددة
للبحث .

ب - هدف البحث :-

رسم صورة واضحة المعالم لباب الاشتغال ، تجلو غوامضه ، وتفصل مجمله
مع النظر إلى ما قاله السابقون واللاحقون ، للكشف عن أوجه الخلاف والوفاق بيمين
النخاعة ، ثم ترجيح ما يبدو وراجحا في نظري .

ج : د وافعه :

- ١- لقد كان الدافع لهذا البحث ، وضع مؤلف شامل يجمع بين دفتيه كل ما يتصل بباب الاشتغال من آراء وأقوال يغني الباحث عن الرجوع إلى كثير من الكتب النحوية ما يوفر الجهد والوقت.
- ٢- تناول عدد من المحدثين هذا الموضوع بالدراسة والنقد في شكل مقالات وبحوث أو ضمنوه بعض كتبهم مناديين بالغائه بحجة تيسير النحو فأردت الوقوف على تلك الآراء وجمعها ثم التعقيب عليها .
- ٣- ان ما شجعتني على ذلك أنني وجدت رسائل كثيرة كل واحدة منها تخصصت في باب واحد من أبواب النحو في مختلف الجامعات العربية ، ومنها على سبيل المثال . . . ما يأتي :
- العدد في اللغة العربية " ماجستير " لمصطفى النحاس ، كلية دارالعلوم ، جامعة القاهرة ١٩٧١ م ، برقم ٥٠٤٢ . (١)
- الكامل في أحكام الفاعل ، تخصص " لعلي خطاب السيد نصر ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١٩٣٨ م ، برقم ٥٠٤٥ . (٢)
- التمييز " تخصص " لمحمد محمد بدین ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، برقم ٥٠١٣ . (٣)

-
- (١) الدليل الببليوغرافي للرسائل الجامعية في مصر : ج ١ ص ١٣٠٧ ،
الأهرام ، مركز التنظيم والميكروفيلم ، القاهرة ١٩٧٦ م .
- (٢) المصدر السابق
- (٣) : ج ١ ص ١٣٠٢ .

(ج)

— التعجب * تخصص * لحامد أحمد اسماعيل ، كلية اللغة العربية ،

(١)
جامعة الأزهر ، ١٩٣٦ م برقم ٥٠١ .

— الحال * تخصص * لأحمد عبد الجواد ، كلية اللغة العربية ، جامعة

(٢)
الأزهر ، برقم ٥٠٢٠ .

— الحال * تخصص * لعبد الحميد محمد شبانه ، كلية اللغة العربية ،

(٣)
جامعة الأزهر ، برقم ٥٠٢٣ .

— أفعال التفضيل * تخصص * للسيد بن الشيعي السيد ، كلية اللغة

(٤)
العربية ، جامعة الأزهر ١٩٢٣ م برقم ٤٨٧٢ .

— الاستثناء * تخصص * لموسى حسن سالم ، كلية اللغة العربية ،

جامعة الأزهر ١٩٢٩ م برقم ٤٩٧٦ .

— الموصلى * تخصص * لحسن عفيف السيد ، كلية اللغة العربية ،

(٥)
جامعة الأزهر ١٩٣٣ م برقم ٥٠٦٨ .

— النسب * تخصص * لعبد العظيم محمد سعد بركة ، كلية اللغة العربية ،

(٦)
جامعة الأزهر ١٩٢٣ م برقم ٥٠٧٥ .

(١) المصدر السابق : ج ١ ص ١٣٠٠ .

(٢) المصدر السابق : ج ١ ص ١٣٠٣ .

(٣) المصدر السابق : ج ١ ص ١٢٧٧ ، وهناك رسائل متعددة في باب

الحال ، مذكورة في هذا المرجع ، ولم أشأ أن أذكرها إيثارا للايجاز .

(٤) المصدر السابق : ج ١ ص ١٢٩٦ .

(٥) : " " : ج ١ ص ١٣١٠ .

(٦) : " " : ج ١ ص ١٣١١ .

د - منهج البحث :-

لقد سلكت في دراستي للاشتغال عند القدماء المنهج الآتي :

- أولاً : وضعت عنواناً مناسباً لكل مبحث .
 - ثانياً : عرضت بصفة موجزة المسائل التي يراد دراستها تحت عنوان " العرض المركز " .
 - ثالثاً : فصلت المسائل التي اشتمل عليها العرض المركز تحت عنوان " التوضيح " فأوردت ما قيل في كل مسألة من آراء مع ذكر الأدلة إن وجدت ، محاولاً استقصاء أهم ما قيل في كل مسألة .
 - رابعاً : رجعت مآرائته راجحاً - في نظري - من أقوال النحاة .
 - خامساً : فيما يتصل بآراء المحدثين عرضتها من خلال نصوصهم لأنهم يمثل أصحابها ثم عقيبت عليها بما ظهر لي .
- تلك هي خطة بحثي ، ولست أزعم أنني بلغت في هذا العمل مرتبة الكمال ، وما أبرئ نفسي من الخطأ والزلل ، فإن كنت قد وفقت في رسم صورة كاملة لهذا الموضوع فذلك توفيق من الله ، وإن كنت قد قصرت فشغيم في ذلك أن الانسان محل الخطأ والنسيان ، وأن الوصول إلى الكمال أمر محال ، يقول العماد الأصفهاني : " إنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العجز وهو

دليل على استيلاء النقص على جملة البشر^(١).

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع
المسؤولين في هذه الجامعة الذين فتحوا لطلاب العلم صدورهم وقلوبهم .
كما أوجه جزيل الشكر لأستاذي الكريم الدكتور / أحمد مكي الأنصاري ،
الذي سعدت بإشرافه على هذا العمل وأفدت من خلقه وعلمه ، فقد كان
طوال مدة البحث يرشدني إذا أخطأت ويعلمني إذا جهلت ، ويشجعني إذا
أصبت ، فجزاه الله خير الجزاء ، وزاده الله علما وتوفيقا ، وإني لأسأله تعالى
أن يجعل هذا العمل المتواضع خالصا لوجهه الكريم وأن يمدنا بتوقيفه ، إنه
على كل شيء قدير ، والحمد لله رب العالمين .

— الفصل الأول —

* تعریف الاشتغال و بیان ارکانم و شروط کل رکن *

العرض المركب -

يبدو أن أجمع تعريف للاشتغال في اصطلاح النحويين هو : أن يتقدم اسم معرّى عن العوامل اللفظية مفتقر لما بعده (١) ويتأخر عنه فعل متصرف (٢) أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابس (٣) بحيث " لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً (٤) نحو : خالداً أكرمه ، وزيداً أنا معينه ، وأحمد أكرم أخاه ، وعلياً أنا مكرم أباه .

وأركان الاشتغال ثلاثة :-

- ١- مشغول عنه وهو الاسم السابق .
- ٢ - مشغول وهو العامل الذي يلي الاسم السابق .
- ٣ - مشغول به وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه ، أو بواسطة أو اسم مضاف الى ضمير الاسم السابق ، أو اسم معطوف عليه اسم اتصل به ضمير عائد على الاسم الأول .

ولكل ركن منها شروط سأعرض لها مفصلة في التوضيح :

- (١) تقييد على بعض جمل الزجاجي لابن لب : ص ٤١٣ .
- (٢) المقرب لابن عصفور : ٨٧/١ ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارك وعبد الله الجبوري .
- (٣) شرح شذور الذهب لابن هشام : ص ٢١ تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .
- (٤) منهج السالك الى ألفية ابن مالك لعلي بن محمد الأشموني : ٢٢/٢ بجاشية الصبان ، وينظر في تعريف الاشتغال ، كافية ابن الحاجب بشرح الرضوى : ٤٣٧/١ ، تحقيق الشيخ يوسف حسن عمر ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي : ٣٧/٢ تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، =====

التوضيح :-

إذا قلت مثلاً : المعلم قُصدته ، فإن لفظ - المعلم - اسم لم يقترن به أحد العوامل اللفظية كقولك : إِنَّ مُحَمَّدًا أَكْرَمُهُ ف - محمد - هنا اسم إِنَّ لا قتراناً به ، وجملة أَكْرَمُهُ - في محل رفع خبرها ، ولا يدخل هذا ونحوه تحت دائرة الاشتغال ، لأن المشغول عنه قد عمل فيه عامل لفظي وهو إِنَّ * وإن كان مفتقراً لما بعده .

وكذا نحو : فِي الدَّارِ مُحَمَّدٌ فَأَكْرَمُهُ ، فإن الاسم المتقدم - محمد - وإن كان معرّياً عن العوامل اللفظية إلا أنه لا يصلح أن يكون من هذا الباب ، لأنه غير مفتقر إلى ما بعده ، وإن يصح أن تقول : فِي الدَّارِ مُحَمَّدٌ ، دون أن تأتي بقولك : فَأَكْرَمُهُ حيث إِنَّ في الدار محمد ، جملة مكونة من مبتدأ وخبر مستقلة المعنى عن الجملة التي بعدها ، ولهذا خرج قول الله تعالى : * وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ * (١) عن الاشتغال ، وإن كان معرّياً عن العوامل اللفظية مع جواز تسليط العامل * لَا يُعْلَمُهَا * عليه ، لأن الاسم المشغول عنه غير مفتقر للجملة التي بعده ، ألا ترى أن قوله تعالى : * وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ * (٢) جملة مستقلة المعنى مكونة من مبتدأ وخبر .

=== و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢ / ١٢٩ تحقيق

الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد وغيرها من الكتب النحوية .

(١ ، ٢) سورة الأنعام ، آية (٥٩) .

ولذا نظرت إلى المشغول - " قصد " في المثال الأول وجدته فعلاً متصرفاً صالحاً لعمل النصب في الاسم المتقدم - المعلم - لو فرغناه من عمله في الضمير .
 وسواء كان عمل الفعل بغير واسطة كما في هذا المثال أم بواسطة نحو :
 المسكينُ تَصَدَّقْتُ عليه ، فالمسكين - مفعول به لفعل محذوف من معنى المذكور ،
 والتقدير : أَعْنَتُ المسكينُ تصدقت عليه ، لأنه لا يمكن تعدى متصدق بنفسه .
 والمراد بالوصف هنا : اسم الفاعل المستكمل لشروط عمله كما هو مبين في
 كتب النحو ^(١) مثل : محمداً أنا مُكْرِمُهُ الآن .

واسم المفعول المستوفى لشروط عمله ^(٢) نحو الجائزةُ أَنْتَ مُعْطَاها غداً ، وأمثلة
 المبالغة كقولك المعروفُ أَنْتَ صَنَاعُهُ الآن ، ومن هنا يتبين لنا أنه ليس كل اسم متقدم
 يصلح أن يكون مشغولاً عنه ، ولا كل فعل متأخر جائز أن يكون مشغولاً ، لهذا كله ،
 كان لا بد من بسط القول عن شروط أركان الاشتغال الثلاثة ، وعرض ما قاله النحاة
 بالتفصيل وإليك البيان :

-
- (١) ينظر في ذلك : أوضح المسالك : ٢١٢/٣ فما بعدها ، وتوضيح المقاصد
 والمسالك : ١٤/٣ ، فما بعدها ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١٠٦/٣ . فما بعدها
 ورسالة في اسم الفاعل للامام أحمد بن قاسم العبادي : ص ٩٠ فما بعدها ، تحقيق ،
 د / محمد حسن عواد ، وشرح الفريد لعصام الدين الاسفراييني : ص ٣٣١ فما
 بعدها تحقيق نوري ياسين حسين .
 (٢) ينظر ما قيل في اسم المفعول : نظم الفرائد وحصر الشرائد للامام مذهب الدين
 مهلب بن حسن بن بركات المهلبى : ص ١٣٦ ، تحقيق د / عبد الرحمن بن عثيمين ،
 وأوضح المسالك : ٢٣٢/٣ ، ٢٣٣ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١٢١/٣ ،
 فما بعدها ، وشرح الفريد : ص ٣٤٠ فما بعدها .

الركن الأول :-المشغول عنه :-

يشترط في المشغول عنه ما يأتي :-

أولاً : أن يكون موافقاً للمشغول به في الإعراب كقولك : عبد الله أكرمته - تنصب -

عبد الله ، لنصب ضميره ليتفقاً إعراباً ، وتقول : محمداً احترمتُ صديقه ، بنصب

المشغول عنه نظراً لانتصاب السببي .

قال ابن أبي الربيع : * حال الاسم مع الفعل المقدر كحال الضمير أو السبب

مع الفعل المفسر فإن كان عدة له كان الاسم مرفوعاً ، فإن كان فضلة له

كان الاسم منصوباً فتقول : أزيداً ضربته ؟ أزيداً قام ؟ وكذلك تقول :

أزيداً مررت به وأزيداً جلست إلى أخيه لأن المجرور في موضع نصب ^(١) .

ثانياً : أن تكون جهة نصب المشغول عنه والمشغول به واحدة ، وفي هذا الشرط

انقسم النحاة إلى فريقين :

أحدهما : لا يعتد بهذا الشرط ، ولهذا لا يرى مانعاً من الاشتغال في قولك مثلاً :

الليل سهرت وكواكبه ، ومحمداً قتت إجلالاً له ، وعبد الله كنت صديقه ،

وإن اختلفت جهة النصب ، فأنت ترى أن المشغول عنه - الليل ، ومحمداً ،

وعبد الله ، في الجمل الثلاث مفعول به بخلاف المشغول به فهو في المثال

الأول مفعول معه ، وفي الثاني مفعول لأجله ، وفي الثالث خبر لكان وإلى هذا

ذهب سيويه ، ونسبه إلى الخليل قياساً على قولك مثلاً : علياً أكرمته أباه ،

(١) الملخص في قوانين العربية : ١ / ١٩٨ تحقيق الدكتور علي سلطان الحكيم .

قال سيوييه بعد أن تحدث عن حكم المشغول عنه الإعرابي الواقع بعد الهمزة ومثل ذلك : أعبد الله كنت مثله لأن كنت فعل ، والمثل مضاف اليه وهو منصوب . و مثله أزيداً لست مثله ، لأنه فعل ،
فصار بمنزلة قولك : أزيداً لقيت أخاه وهو قول الخليل^(١) فقله : أعبد الله كنت مثله ، أي أشبهت عبد الله كنت مثله ، فالاسم السابق منصوب على المفعولية ، والاسم المتأخر المضاف إليه ضمير المشغول عنه انتصب على أنه خبر لكان .

وقد نسب هذا الرأي إلى الأُخفش والشلوبيين في آخر قوله
قال أبو حيان : " ذهب سيوييه والأُخفش والأستاذ أبو علي في أحد قوله
إلى أنه يجوز نصبه - أي المشغول عنه - وإن كان الضمير والسبب قسداً
ينتصبان من غير الوجه الذي انتصب المشغول عنه^(٢) .
أما الفريق الثاني ، فانه يرى هذا الشرط لازماً لصحة الاشتغال فلا يجوز
أن تقول : العالم قست إجلالاً له ، وتجعله من باب الاشتغال ، لأن إعراب
كل من - العالم - و - إجلالاً - يختلف عن الآخر ، وذلك أن - العالم -
مفعول به و - إجلالاً - مفعول لأجله .
وإلى هذا الرأي ذهب ابن كيسان وأبو القاسم السهيلي وأبو علي الفارسي
والشلوبيين في أحد قوله^(٣) .

(١) الكتاب : ١ / ١٠٢

(٢) ارتشاف الضرب : ص ١١٠٧

(٣) المصدر السابق : ص ١١٠٦ ، ١١٠٧

قال أبو حيان : اختلف النحاة في أصل كبير في هذا الباب وهو أن الضير
أو السبب إذا انتصب من وجه غير الوجه الذي انتصب عليه الاسم السابق ،
هل يجوز أن يكون من باب الاشتغال ، أو شرطه أن ينتصبا من جهة واحدة ،
فذهب ابن كيسان والفارسي وأبو زيد^(١) السهيلي والأستاذ أبو علي في أحد
قوله إلى اشتراط ذلك ، إن نصبت على الظرفية أو المفعول له أو المصدر
أو الخبر أو المفعول معه لم يجز أن ينتصب السابق على المفعول به ،
فلا يجوز : زيداً قمتُ ، إجلالاً له ، وزيداً جلسْتُ مجلسه ، أو زيداً قمتُ
وأخاه ، أو زيداً كنتُ غلامه ، أو زيداً قمتُ مقامه ، لم يجز في زيد ، إلا الرفع
فقط^(٢) .

وأيد هذا الرأي ابن أبي الربيع ورد على القائلين بالجواز بقوله : " ومن
الناس من أجاز زيداً جلسْتُ عنده ، ولم يشترط هذا الشرط والذي يظهر
لِي : أن زيداً جلسْتُ عنده لا يقال بالقياس على قولك : زيداً ضربْتُ أخاه ،
لأن هذا الباب خارج عن القياس ، فلا يقاس عليه ، إلا ما هو مثله من كل جهة ،
ولا يتعدى ما سُمِعَ من ذلك ، وعلى هذا لا يجوز أن تقول : زيداً ضربْتُ ضربه
بالنصب ، لأنك لو نصبت لكان التقدير : شابهْتُ زيداً ضربْتُ ضربه ولو قلت
هذا لكان نصب زيد مخالفاً لنصب سببه^(٣) .

(١) أبو زيد السهيلي هو أبو القاسم السهيلي .

(٢) ارتشاف الضرب : ص ١١٠٦ - ١١٠٧ .

(٣) البسيط شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ص ٦١٧ ، تحقيق الدكتور / عياد

عبد الثبتي ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ط الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

وهذا الرأي أرجح في نظري للتعليل الذي أوردته ، ولأن وجود هذا الشرط

فيه حصر لهذا الباب بمسائل مخصوصة لا يتعداها إلى غيرها .

ثالثا : أن يكون المشغول عنه متقدما^(١) غير مفصول من الفعل نحو : التَّذَوُّةَ حَضَرْتُهَا ،

فإن تأخر عن الفعل أو فصل منه بأجنبي كقولك : أَكْرَمْتَهُ أَحْمَدَ وَأَمَحَدَ أَنْتَ

تَكْرِمُهُ ، خرج عن الاشتغال سواء أنصب الاسم الظاهر في المثال الأول أم رفعتَه ،

ففي حال النصب يعرب بدلا من الضمير ، وفي الرفع يصير مبتدأ خبره الجملة

الفعلية قبله .

وأما المثال الثاني فيجب رفع الاسم السابق لفصله عن المشغول بأجنبي

وهو أنت ، خلافا للكسائي^(٢) في إجازته الاشتغال من المفصول بأجنبي قياسا

على اسم الفاعل .

قال السيوطي : " والأصح منعه في مفصول من الفعل بأجنبي نحو : زيد أنت

تَصْرِفُهُ ، وهند عمرو يَصْرِفُهَا فلا ينصب ، إذ المفصول لا يعمل فلا يفسر^(٣) .

هكذا إذا كان المشغول فعلا ، أما إذا كان وصفا فلا بد من الفصل

إذ لا يصح أن يكون الوصف مفسرا لناصب المشغول عنه إلا بإسناده إليه

فقولك مثلا : أخالدا أنت مُرْسِلُهُ - فمرسل - لا يكون مفسرا للفعل العامل في

خالد النصب إلا بإسناده للضمير " أنت " .

(١) ينظر ما قيل في هذا الشرط البسيط : ص ٢٢١

(٢) ينظر همع الهوامع : ٥ / ١٥١

(٣) المصدر السابق .

قال ابن أبي الربيع : * وأما قولهم : أزيداً أنت ضاربه فليس من هذا ،
لأن ضارباً لا يصح أن يكون مفسراً للفعل الناصب لزيد ، إلا بإسناد * أنت *
وليس كذلك الفعل ، ألا ترى أنك لو قلت : أزيداً ضاربه لم يكن كلاماً
ولو قلت : أزيداً تضربه لكان كلاماً مستقلاً (١) .

وقال المكودي بعد أن أورد مثالا للاشتغال بعد الوصف * فإن قلت : قد
تقدم أنه لا يجوز الاشتغال في نحو أزيد أنت تضربه للفصل ، والفصل موجود
في هذا المثال .

قلت : لا يمنع الفصل ، إلا مع الفعل لا استقلال الفعل بخلاف الوصف فنحن
لا يستقل بنفسه بل لابد من شيء يستند اليه فتتوزل أنت ضاربه منزلة تضربه (٢)
رابعاً : ألا يتعدد المشغول عنه لفظاً ومعنى نحو : السر حفظته ، فإن تعدد
في اللفظ دون المعنى كقولك مثلاً : اليتيم والمسكين كفلتهما ، جاز الاشتغال
لأن العطف يجعل الاسمين كالاسم الواحد .
أما إذا تعدد المشغول عنه لفظاً ومعنى نحو أحد أخوه تكرمه فاختلف في
ذلك على ما يلي :

١ - رأى بعض النحويين جواز التعدد (٣) غير أنهم اختلفوا في العامل فيهما على
ثلاثة أقوال هي :-

(١) البسيط : ص ٦٢١ .

(٢) شرح المكودي على الألفية : ٢ / ١٤٢ .

(٣) ينظر الكتاب : ١ / ١٠٥ ، والبسيط : ٦٢٠ ، ٦٢١ .

١- ذهب سيوييه إلى أن العامل في الاسم الأول غير العامل في الاسم الثاني

فنحو: أحمد أخاه تكمه ، العامل في الأول على ما ذهب إليه مضمرة ، يفسره

الفعل المضمرة الذي عمل النصب في الاسم الثاني ، المفسر بالمفعول بالضمير (١)

لكي يكون كل من الفعلين عمل في معمول واحد " وتقول : أعبد الله أخوه

تضربه ، كما تقول : أنت زيدٌ ضربته لأن الاسم هاهنا بمنزلة مبتدأ ليس

قبله شيء ، وإن نصبته على قولك : زيداً تضربه قلت : أزيداً أخاه تضربه ،

لأنك نصبت الذي من سببه بفعل هذا تفسيره " .

ومن قال : زيداً ضربته ، قال : أزيداً أخاه تضربه ، فإنما نصب زيداً ، لأن ألف

الاستفهام وقعت عليه ، والذي من سببه منصوب (٢) .

٢- ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن العامل فيهما فعل مضمرة ، يفسره العامل

الظاهر (٣) .

قال أبو سعيد السيرافي : " أزيدُ أخاه يضربه ، الوجه النصب ، لأن زيداً

ينبغي أن يرتفع بفعل مضمرة وذلك الفعل يقع على أخيه .

وأما أزيدُ أخوه تضربه فليس الفعل من زيد في شيء لأنه إنما وقع هاهنا على

الأخ ، هذا قول الأخفش ، ومذهبه في هذه المسألة اختيار الرفع في زيد

بلا ابتداء ، لأن زيداً لا فعل له في آخر الكلام فيضم قبله فعل له ، ولا وقع

(١) ينظر البسيط : ص ٦٢٠ .

(٢) الكتاب : ١ / ١٠٥ .

(٣) ينظر البسيط : ص ٦١٩ .

بعد فعل ينصب ضميره فينصب ، فلا اختيار رفعه بالابتداء ، ورفع الأخ بابتداء ثان ،
وتضريه خبر للأخ ، والجملة خبر لزيد ، وقد خرج الأخ من وقوع حرف الاستفهام عليها
لفصل زيد بينه وبينها ، فصار بمنزلة المبتدأ كأنك قلت : أخوك تضربه ، وليس قبله
كلام ، ومن قال في الابتداء : زيدا ضربته ، وإن لم يكن الاختيار ، لزمه أن ينصب
الأخ ، فإذا نصبت الأخ نصبت به بضمير فعل كأنه قال : ضرب أخاك يضربه ،
فإذا قال ذلك : وجب أن يختار نصب زيد أيضا لأنه نصب سببه الذي فيه ضمير
يعود إليه ما بعده ، فصار كأنه قال : أزيدا ضربت أباه .

فإن قال قائل : أزيدا أخاه تضربه فما الذي ينصب زيدا والأخ ، أهما فعلان
أم فعل واحد ، فإن قلتم : فعل واحد فكيف يستقيم هذا ومعناها مختلف ، لأن
زيدا ليس بمضروب وأخوه مضروب ، ولا يجوز أن يضرب لزيد الضرب ، كما أضمرناه ،
للأخ ، ألا ترى أنك إذا قلت : أزيدا ضربت أخاه قائما يقدر : لا بست زيدا ضربت
أخاه ، ولا يقدر ضربت زيدا ، وإن كان نصبهما بفعلين مختلفين ، فكيف يصير تضريه

تفسيرا لفعلين مختلفين ؟

ففي ذلك جوابان :-



أحد هما : أن هذا الفعل الواقع بضمير الأخ ، قد دل على الفعل الذي نصب الأخ ،
فإذا دل عليه صار كالظاهر وعلم ما هو ، فإذا علم صار تفسيرا للفعل الذي
نصب زيدا لأن ما علم فهو كالظاهر وتقدير هذا أنا إذا قلنا : أزيدا
أخاه تضربه ، نصبنا زيدا بلا بست ، ونصبنا الأخ بتضرب ، فكأننا قلنا : لا بست
زيدا تضرب أخاه تضربه ، فتضريه الثاني الذي وقع على ضمير الأخ قد دل
على تضرب الذي نصب الأخ ، ودل تضرب الذي نصب الأخ على لا بست

الذى نصب زيداً وهذا قول الأخفش (١)

٣- القول الثالث موافق لما ذهب إليه سيويه بأن العامل في المفعولين مختلف
عن الآخر إلا أنهم يخالفونه في مفسر هذين الفعلين المضميرين إن يـرون
أن الفعل الظاهر المشغول بالضمير مفسر لهما (٢) نحو: زيدٌ عمرًا يضربه .
خامساً : ألا يفصل بين المشغول عنه والعامل ماله صدر الكلام ، أو شيء يختص
بالدخول على الأسماء كقولك : محمدٌ إن رأيتك أكرمتك ، وخالدٌ أكرمتك ونحو :
نظرتُ فإذا الولدُ يضربُ أباه ، فلا يجوز نصب الاسم السابق في المثال الأول
والثاني بعامل مضمير ، لعدم وجود ما يفسره ، حيث إن المشغول بالضمير هنا ،
لا يصلح للتفسير ، لوقوع ماله صدر الكلام بين العامل والاسم السابق ، وأدوات
الصدارة لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها ،
وما كان كذلك لا يصلح أن يفسر عاملاً لأن المفسر هنا " نزلته العرب منزلة
العامل (٣)

وكذلك المثال الثالث للفصل بينهما بما يختص بالدخول على الأسماء وهي "إذا" المفاجأة .

الخلاف في السين وسوف :

وفي السين وسوف خلاف مبني على تقدم معمولهما ، فمن أجازهما فيهما وهما
جمهور النحويين أجاز الاشتغال والنصب في الاسم السابق ، لعمل ما بعدهما

(١) شرح الكتاب للسيرافي : ق ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٢) ينظر البسيط : ٦٢١ .

(٣) المصدر السابق : ص ٦١٨ .

فيما قبلهما ، فيجوز أن تقول : المعلم سوف أحترمه ، بنصب - المعلم - على الاشتغال ،
لجواز قولك : المعلم سوف أحترم ، وتجعله " المعلم " معمولاً للفعل المقترن بحرف
التنغيس .

قال المبرد مبيناً جواز تقدم معمول العامل الواقع بعد حرف التنغيس : " إنك
تقول : زيدا لن أضرب كما تقول : زيدا سأضرب (١) .

وبعد أن ذكر الرضى حروف الصدر التي لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ،
قال : " بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمراً لم أضربه ولا أضربه ولن أضربه إذ العامل
يتخطاها (٢) .

ثم ظل لجواز عمل ما بعد " لن " فيما قبلها بقوله : " أما لن فقليل ذلك
فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو : زيدا سوف أضرب (٣) .
فالرضى هنا ينص على جواز تقدم معمول حرف التنغيس ، بل يقيس عليها
" لن " في جواز تقدم معمولها .

ون هب ابن الطراوة وتلميذه السهيلي إلى أن السين وسوف من حروف الصدر ، فلا يجوز
أن يتقدم معمول الفعل الذي بعدهما لكون العامل فيه مقترنا بحرف التنغيس الذي
يمنع أن يعمل ما بعده فيما قبله ، ومن هنا منعنا الاشتغال معهما لكون العامل في
الضير لا يصلح أن يكون مفسراً لوقوع ماله صدر الكلام بين العامل والاسم السابق .
يقول السهيلي : " لا تقول : غداً سيقوم زيد ، لوجوه منها :

(١) المقتضب : ٨ / ٢ ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيه .

(٢) شرح الكافية : ٤٤١ / ١ تحقيق الشيخ يوسف حسن عمر .

(٣) المصدر السابق : ٤٤٢ / ١ وينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ

محمد عبد الخالق عضيه ، القسم الأول : ١٨٩ / ٢ فما بعدها .

... أن السين و سوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل ، و معناها
 في نفس المتكلم وإليه يسند ، لا إلى الاسم المخبر عنه ، فوجب أن يكون
 له صدر الكلام كحروف الاستغفار والنفي والتمني ، و غير ذلك ، ولذلك
 قُبِحَ زيداً سأضربُ . . . و هذا مذهب الشيخ أبي الحسين بن الطراوة
 رحمه الله تعالى ^(١) .

و الذي يظهر لي أن ما ذهب إليه جمهور النحويين هو السراج لما
 يأتي :

أولاً : سُمِعَ تَقَدَّمَ معمولهما عن العرب ، قال النمر بن تولب :
 فَلَمَّا رَأَتْهُ أَمْنَاهَا نَجَدُهَا * وَقَالَتْ أَبُونَا هَكَذَا سَوْفَ يَفْعَلُ ^(٢)
 ثانياً : روى عن طلحة بن مصرف ^(٣) أنه قرأ " سأُخْرِجُ " بدون لام ^(٤)
 من قوله تعالى : * وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا * ^(٥)

(١) نتائج الفكر للسبيلي : ص ١٢١ ، ١٢٢ ، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ،

و ينظر البحر المحيط لأبي حيان : ٦ / ٢٠٦ ، وابن الطراوة النحوي

للدكتور عياد عيدا الشبتي : ص ٢٥٢

(٢) شعرا النمر بن تولب : ص ٨٩ صنعة نوري حمودي القيسي ، و ينظر في المعمرون

للسجستاني ص ٦٣ ، و جمهرة أشعار العرب : ص ١١٣

(٣) هو أبو عبد الله طلحة بن مصرف من همدان ، كان قارئ أهل الكوفة ، توفي

سنة اثنتي عشرة و مائة ، ينظر في ترجمته المعارف لابن قتيبة : ص ٥٢٩

(٤) ينظر القراءات الشاذة لابن خالويه : ص ٨٥ ، عن نشره : ج برجستراسر .

(٥) سورة مريم ، آية ٦٦

يقول أبو حيان معلقا على قراءة طلحة * فعلى قراءته تكون إذا معمولاً لقوله
 "سأُخرجُ" لأن حرف التنفيس لا يمنع من عمل ما بعده من الفعل فيما قبله ، على
 أن فيه خلافا شاذاً صاحبه محجوج بالسماع (١)
 وذكر البيت السابق :

فلما رأته

وقال العليمي تعليقا على قول الشاعر السابق * وفي البيت رد على تلميذ
 السهيلي وعليه - يقصد ابن الطراوة شيخ السهيلي - حيث منعا أن يتقدم
 ما بعد السين وسوف عليهما (٢) :

ثالثا : قال السمين في إعراب قوله تعالى : * وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّفٌ لِيُون * (٣)
 " سَيِّفٌ لِيُون " خبر المبتدأ ، و " مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ " متعلق به (٤)
 وقال السيوطي : " وفي تالي حرف تنفيس نحو : زيد " سأُضربه أو سوف أُضربه
 خلاف مبني على تقدم معمولها ، فمن أجازها فيها جوز الاشتغال والنصب
 في الاسم السابق ، ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع ، والأصح في التنفيس
 الجواز (٥) :

-
- (١) البحر المحيط : ٦ / ٢٠٦ .
 (٢) حاشية يّس على التصريح : ١ / ١٦٠ .
 (٣) سورة الروم ، آية ٣ .
 (٤) الفتوحات الإلهية : ٣ / ٣٨٥ .
 (٥) همع الهوامع : ١٥١ / ٥ . ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ،
 القسم الأول : ٢ / ١٨٩ .

سادسا : أن يكون مفتقرا لما بعده ، نحو : خالداً دُرُسْتَهُ ، فإن لم يفتقر إلى ما بعده ، فلا اشتغال نحو : جاء بكرّاً فأكْرَمَهُ ، لكون الاسم السابق مكتفيا بالعامل الذي قبله ، قال تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعْلِمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ (١) " فليس " مفتح " هنا مع الفعل الذي بعده الذي هو " يعلمها " من باب الاشتغال وإن كان ذلك الاسم معرّى من العوامل اللفظية ، والعامل في ضميره يصح له العمل في موضعه .

وإنما لم يكن من هذا الباب ، لأنه غير مفتقر للجملة التي بعده ، ألا ترى أن قوله سبحانه : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾ مستقل المعنى ، لأنها جملة من مبتدأ وخبر ، و " مفتح " مبتدأ و " عنده " ظرف في موضع الخبر (٢) .

الركن الثاني :

المشغول :-

المشغول عن الاسم السابق بعمله في ضميره ، إما أن يكون فعلاً أو اسماً ، فإن كان فعلاً فالمشروط فيه ما يلي :

- ١- أن يلي المشغول عنه نحو : أمحداً تُكْرِمُهُ ، فإن انفصل عنه بفصل : فإن كان الفاصل شبه جملة ، فلا يعتد به لا تساع العرب في الظروف والمجرورات

(١) سورة الأنعام ، آية ٥٩ .

(٢) تقييد ابن لب : ص ٤١٤ . وقد سبق هذا الاستشهاد ص ٣ من الرسالة .

فلك أن تقول : أَبْكَرُ الْيَوْمَ تزوره ، بنصب بكر على الاشتغال وإن كان الفاصل غير ذلك ، فيجب رفعه بالابتداء ، ولا يجوز النصب على الاشتغال مثل : أَخَالِدُ أَنْتَ تُهَيِّئُهُ ، وذلك لانفصال الفعل عن الاسم السابق بـ " أَنْتَ " كما سبق بيان ذلك في الشرط الثالث ^(١) من شروط المشغول عنه .

٢- أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله ، بأن يكون فعلاً متصرفاً كما مثل ، أما إن كان اسم فعل ، أو مصدرًا ، أو فعلاً جامداً كفعل التعجب ، أو صفة مشبهة ، أو حرفاً لم يصح الاشتغال على الأصح كما سيأتي ^(٢) .

أما إن كان اسماً فيشترط فيه ثلاثة شروط :

١- أن يكون وصفاً ، والمراد بالوصف هنا اسم الفاعل ، وأمثلة السميالغية واسم المفعول .

وبهذا الشرط يخرج ما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل نحو : خَالِدٌ دَرَاكِهِ ، فلا يجوز أن تنصب خَالِدًا على الاشتغال لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً وقد خالف في هذا الكسائي ، وإن أجاز تقديم معمول اسم الفعل ^(٣) ، وعليه فإنه يجوز نصب " خَالِدًا " بعامل مضمرة يفسره الظاهر " دراك " ، والذي عليه جمهور النحويين ، منع الاشتغال إذا كان العامل اسم فعل " لأن اسم الفعل كما لا يعمل

(١) ينظر : ص ٨ ،

(٢) ينظر خلاف النحويين في ذلك : ص ١٨ ،

(٣) ينظر أوضح المسالك : ١٧٢/٢ .

متأخرا ، لا يعمل محذوفاً^(١) وهو ما أرجحه وما استدلل به الكسائي على جواز تقديم معمول اسم الفعل ، أوله النحاة كما هو مبين في كتب النحو.^(٢)

٢- أن يكون عاملاً نحو: أمحمداً أنت مُكرِّمُه الآن أو غداً ، وذلك أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال كما مثل .

أما إن كان معناه المضي كقولك : أحمدُ أنا مُعْطِيه أمس ، فلا يصح الاشتغال على الأصح ، خلافاً للكسائي^(٣) في إجازته أعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي . وهناك خلاف بين النحويين في جواز تقديم معمول اسم الفعل^(٤) والمصدر^(٥) وخبر ليس^(٦).

(١) عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد : ٨٩ / ٤ ، بهامش أوضح المسالك .

(٢) ينظر على سبيل المثال : شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٣٩٤ / ٣ تحقيق د / عبد المنعم أحمد هريدي ، وشرح التصريح على التوضيح لخالد عبد الله الأزهرى : ٢٠٠ / ٢ .

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش النحوى : ٢٢ / ٦ .

(٤) ينظر ما قبل في ذلك بالمسألة السابعة والعشرين من الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبارى .

(٥) الخلاف هنا في المصدر الذى لا ينحل الى حرف مصدرى ، أما المصدر الذى ينحل الى حرف مصدرى ، فلا يجوز عمله النصب اتفاقاً ، لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملاً .

ينظر ضياء السالك الى أوضح المسالك : ٨٥ / ٢ لمحمد عبد العزيز النجار .
(٦) ينظر الخلاف في ذلك بالمسألة الثامنة عشر من الإنصاف في مسائل الخلاف .

قال ابن هشام بعد أن بيّن المراد بالوصف هنا " نعم يجوز النصب عند من يجوز
تقديم معمول اسم الفعل ، وهو الكسائي ، ومعمول المصدر الذي لا ينحل بحرف
مصدرى ، وهو المبرد والسيرافي (١) .

الركن الثالث :-

المشغول به :-

يشترط في المشغول به ألا يكون أجنبيا عن المشغول عنه بحيث يكسبون

المشغول به :-

- ضميراً عائداً على المشغول عنه نحو: محمداً أكرمتُه ، وخالداً مررتُ به .
- أو اسماً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق مباشرة نحو: محمداً أكرمتُ أخاه ، أو بواسطة
نحو: عطياً أكرمتُ معلّم ابنه .
- أو اسماً معطوفاً عليه اسم اتصل به ضمير عائداً على الاسم الأول ، إما عطف ببيان
أو عطف نسق بالواو خاصة نحو: سعيداً أكرمتُ بكراً أخاه ، أو سعيدياً
أكرمتُ بكراً وأخاه .
- أو اسماً أجنبياً اتبع بتابع مشتعل على ضمير الاسم السابق بحيث يكون التابع
نعتاً له نحو : خالداً أكرمتُ رجلاً يحترمه .
- ورب قائل يقول : لماذا اقتصر في التابع^{على} النعت ، وعطف البيان ، والنسق بالواو
خاصة ، دون البذل ، والتوكيد ، وبقية حروف العطف الأخرى ؟

فالجواب أن الصفة مشتملة على ضمير الاسم السابق وكذلك عطف البيان والنسق

أيضاً .

وخص العطف بالواو دون بقية حروف العطف " لأنك إذا قلت مثلاً : مُحَمَّدٌ أَكْرَمْتُ خَالِدًا ثُمَّ أَخَاهُ ، كانت الجملة من قولك : أَكْرَمْتُ خَالِدًا في موضع الخبر ، ولا ضمير يعود فيها على المبتدأ ولا يعتد بالضمير الذي اتصل بالآخر ، لأنك عطفته بـ " ثُمَّ " و " ثُمَّ " تجعل الثاني بعد الأول بمهلة فكأنك قلت : مُحَمَّدٌ أَكْرَمْتُ خَالِدًا واستقل الكلام ، ثم أخبرت بعد ذلك بضربك للأخ ، وكذلك يقال في بقية حروف العطف الأخرى خلافاً لمن قال بجواز الاشتغال بعد " أَوْ " و " ثُمَّ " على الصحيح . (١)

فإذا قلت : سعيداً أَكْرَمْتُ عليّاً وأباه ، فليس كذلك لعدم المهلة في الواو كأنك قلت : سعيداً أَكْرَمْتُ عليّاً مَعَ أَبِيهِ (١) .
وأما البديل فقد انقسم النحاة ^{فيه} إلى فريقين :

فريق يرى أن البديل على نية تكرار العامل فيمنع الاشتغال من نحو قولك : مُحَمَّدٌ أَكْرَمْتُ خَالِدًا أَبَاهُ ، إن جعلت أباه بدلاً ، لوقوع الأب من جملة أخرى ، إن يصير تقدير الكلام ، مُحَمَّدٌ أَكْرَمْتُ خَالِدًا أَبَاهُ ، فتخلو الجملة الأولى ، أَكْرَمْتُ خَالِدًا من رابط يعود على المشتغل عنه . (٢)

(١) ينظر همع الهوامع : ٥ / ١٥٨ .

(٢) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد : ١ / ١٠٤ تحقيق د / محمد كامل

وقد عزا الدماميني^(١) هذا القول إلى الأخفش، والرماني، والفارسي، وعليه
أكثر المتأخرين^(٢) مثل ابن مالك^(٣) وابن هشام^(٤) والأشموني^(٥).
قال علي بن فضال المجاشعي^(٦) * ويقال : ما الدليل على أن البدل والمبدل منه
من جملتين ؟

-
- (١) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان القرشسي
المخزومي الاسكندراني المعروف بابن الدماميني ، ولد عام ٧٦٣ هـ ، ومات
سنة ٨٣٧ هـ أديب نحوي تصدر بالجامع الأزهر لاقراء النحو .
من مصنفاته : شرح التسهيل ، شرح لامية المعجم للصفدي .
ينظر في ترجمته : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي : ١٨٤ / ٢ -
١٨٧ ، وبغية الوعاة للسيوطي : ١ / ٦٦ ، ٦٧ .
- (٢) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد : ١ / ٤١٠ .
- (٣) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٨٥ ، ٨٦ - يسهامش الكتاب .
- (٤) ينظر أوضح المسالك : ٢ / ١٧٣ .
- (٥) ينظر منهج السالك : ٢ / ٨٥ ، ٨٦ .
- (٦) هو أبو الحسن علي بن فضال ، بن علي ، بن غالب ، المشهور بالمجاشعي
نسبة إلى مجاشع من دارم ، جد جاهلي ، ينسب إليه خلق كثير كما يشتهر
" بالقيرواني " نسبة إلى مدينة القيروان ، وبالفرد قى نسبة إلى الفرد ق الشاعر
المشهور ، نحوي لغوي ، من مصنفاته : شرح عيون الاعراب ، والاشارة إلى
تحسين العبارة ، وشرح معاني الحروف ، توفي ببغداد عام ٤٧٩ هـ .
ينظر في ترجمته : معجم الأدباء : ٩١ / ١٤ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٨٣ ،
وانباء الرواة : ٢ / ٢٩٩ - ٣٠١ ، تحريف بالمجاشعي - الإشارة إلى تحسين
العبارة - مقدمة : ص ٥ - ١٤ ، للدكتور حسن شاذلي فهو محقق الكتاب .

والجواب : أنه لو لم يكن من جملتين لما جاز بدل المعرفة من النكرة ، وبدل النكرة من المعرفة ، وبدل المظهر من المضمّر ، وبدل المضمّر من المظهر ، كما لم يجز ذلك في النعت لما كان من جملة واحدة ، ويؤكد هذا أن العامل قد جاء مظهراً وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ (١) ، فقوله : " لمن آمن منهم " بدل من " الذين استضعفوا " بلا خلاف ، وقد ظهر الجار في البديل (٢) .

والفريق الآخر : يذهب الى أن البديل ليس على نية تكرار العامل ، فالعامل في البديل هو العامل في المبدل منه ، وقد عزا هذا القول الى سيبويه ، والبرد ، والسيرافي ، والزمخشري ، وابن الحاجب (٣) فهؤلاء يجوزون الاشتغال لا انتفاء علة المنع التي ذكرها المانعون (٤) .

والذي يبدو لي أن مذهب المانعين هو الراجح ، لما ذكروه من الأدلة التي تبين أن البديل على نية تكرار العامل .

" وأما التوكيد فاللفظي منه لا يتصل بضمير ، والمعنوي يكون الضمير المتصل به راجعاً الى المؤكد لا الى الاسم المتقدم ، فلو قلت : زيدٌ ضربتُ خالدًا نفسه لم

(١) سورة الأعراف ، آية ٥٥ .

(٢) شرح عيون الأعراب لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي : ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، تحقيق د / حنا جميل حداد .

(٣) ينظر حاشية الصبان : ٢ / ٨٥ ، ٨٦ .

(٤) ينظر ما قيل في عامل البديل : أسرار العربية لابن الأنباري : ص ٣٠٠-٣٠١ ،

تحقيق محمد بهجت البيطار .

يكن شمة رابط بين زيد والفعل الذي بعده ، لأن الهاء في نفسه تعود إلى "خالد"
لا ، إلى "زيد" الواقع في أول الكلام (١).

ومن خلال ماسبق يتبين لنا جليا ، أنه لا بد من وجود علاقة بين الاسم السابق
والمشغول به ، وتمثل تلك العلاقة ، في وجود رابطة بينهما "لأن الأصل في ذلك
المبتدأ والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه (٢).

ولذلك اشترط النحاة في العامل أن يعمل في ضمير الاسم السابق أو في اسم
مضاف إلى ضمير الاسم السابق . . . الخ كما بينت (٣).

وقد وضع لنا سيويوه قاعدة لمعرفة ارتباط المشغول عنه بالعامل إذا قال :
" وما ينتصب أوله لأن آخره ملتبس بالأول قوله : أزيداً ضربت عمراً وأخاه ، وأزيداً
ضربت رجلاً يحبه ، وأزيداً ضربت جاريتين يحبهما ، فإنما نصبت الأول لأن الآخر
ملتبس به ، إذ كانت صفته ملتبسة به وإذا أردت أن تعلم التباسه به فأدخله فسي
الباب الذي تقدم فيه الصفة فما حسن تقديم صفته ، فهو ملتبس بالأول ، وما لا يحسن
فليس ملتبساً به ، ألا ترى أنك تقول : مررتُ برجلٍ منطلقٍ جاريتانٍ يحبهما ، ومررتُ
برجلٍ منطلقٍ زيدٌ وأخوه ، لأنك لما أشركت بينهما في الفعل ، صار زيد ملتبساً بالأخ
فالتبس برجل ، ولو قلت : أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه لم يكن كلاماً ، لأن عمراً
ليس فيه من سبب الأول شيء ، ولا ملتبساً به ألا ترى أنك لو قلت : مررتُ برجلٍ قائمٍ
عمروً وقائمٍ أخوه ، لم يجز لأن أحدهما ملتبس بالأول ، والآخر ليس ملتبساً به (٤).

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد،

١٤٤/٢ بهامش الكتاب .

(٢) التصريح على التوضيح : ٣٠٦/١ (٣) انظر ص : ١٦ فالجورها -

(٤) الكتاب : ١٠٨/١٠٢

ثم جاء النحاة من بعد سيبويه ، فصلوا تلك القاعدة ، وبينوا ذلك أتم

بيان كما فعل ابن يعيش ^(١) وابن عصفور ^(٢) وغيرهما ^(٣) .

(١) ينظر شرح المفصل : ٢ / ٣٥ .

(٢) ينظر شرحه لجمل الزجاجي : ١ / ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٣) ينظر مثلاً مقاله ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ٢ / ٦٢٣ ، ومقاله

ابن هشام في أوضح المسالك : ٢ / ١٢٢ ، ١٢٣ .

— الفصل الثاني —

* العامل المفسّر والمفسّر *

الفصل الثاني -

* العامل المفسر والمفسر *

العامل المفسر المراد به هنا " ما يجوز عمله فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف ،

واسم الفاعل - و معه صيغ المباعدة - واسم المفعول (١) .

والحديث عن العامل المفسر سيتناول ما يلي :-

أولاً : بيان الأوجه التي يأتي عليها كل من العامل المفسر والمفسر .

ثانياً : اختلاف النحاة في ناصب المشغول عنه .

الأوجه التي يجيء عليها كل من العامل المفسر والمفسر :-

العامل المفسر يأتي على ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون متعدداً بنفسه ومشغولاً بضمير الاسم السابق .

الثاني : أن يكون متعدداً بواسطة حرف الجر ومشغولاً بضمير الاسم السابق .

الثالث : أن يكون متعدداً بنفسه ومشغولاً بشيء من سبب الاسم المشغول عنه كأن يكون

عاملاً في اسم مضاف إلى ضمير الاسم السابق . . الخ كما سبق بيان ذلك (٢) .

هذه هي الأحوال التي يأتي عليها العامل المفسر في باب الاشتغال ، ونظراً

لاختلاف هذه الأحوال ، يختطف تقدير العامل المفسر تبعاً لاختلاف الأوجه المتقدمة .

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي : ٣٦ / ٢ تحقيق ،

د / عبد الرحمن سليمان .

(٢) ينظر : ص ١٦ فابعدها .

فإن كان العامل متعد يا بنفسه ، ومشغولا بضمير الاسم السابق يقدر المفسر من لفظ المفسر ومعناه ، فقولك مثلا : محمداً أكرمته ، تقدر عاملا من لفظ المفسر ومعناه والتقدير أكرمت محمداً أكرمته .

قال سيوييه : " وإن شئت قلت : زيدا ضربته ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره ، والاسم ها هنا مبني على هذا المضمر (١)

وإن كان المشغول عاملا في ضمير الاسم السابق بواسطة حرف الجر نحو : خالداً مررت به ، ففي هذه الحال يضمرفعل متعد بنفسه من معنى الفعل الظاهر كأن يقال مثلا : جاوزت خالداً مررت به ، أو تضررفعل الملابس مطلقاً (٢) سواء أكان هناك فعل متعد بنفسه بمعنى ذلك الفعل الذي عمل في الضمير بواسطة حرف الجر أم لا فتقول : لا يست زيدا مررت به ، قال سيوييه : " وإن شئت قلت : زيدا مررت به تريد أن تفسره مضرا ، كأنك قلت : إذا مثلت ذلك : جعلت زيدا على طريقي مررت به ولكنك لا تظهر هذا الأول (٣) .

وقال في موضع آخر : " ولو قلت : مررت بعمرو وزيدا ، لكان عربيا فكيف هذا ؟ لأنه فعل ، والمجرور في موضع مفعول منصوب ومعناه : أتيت ونحوها ، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلا ، وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى كما قال جرير :-

(١) الكتاب : ١ / ٤٢ .

(٢) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي : ١ / ٤٥٠ ، ٤٥١ .

(٣) الكتاب : ١ / ٨٣ وص ١٦٩ ، ١٧٠ .

جَنِّي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ . . . أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَّنْظُورٍ بَيْنَ سَيَّارٍ (١)

ومثله قول العجاج :

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا (٢)

كأنه قال : وَيَسْلُكْنَ غَوْرًا غَائِرًا، لأن معنى يذ هبن فيه يسلكن ولا يجوز أن تضر

فعلا لا يصلح إلا بحرف جر لأن حرف الجر لا يضر (٣)

(١) في هذا البيت يفتخر جرير بأخواله بني بدر وبني منظور بن سيار، لكونهم

من سادات قيس، والشاهد : نصب (مثل) الثانية باضمار فعل متعدد من

معنى الفعل " جئني " وتقدير الكلام : هات مثل أسرة منظور، لأن معنى :

جئني بمثل بني بدر، هات مثلهم .

وهذه رواية الديوان : ص ٢٤٢ ، وقد رواها المبرد بلفظ : جيئوا بدلا من

جئني ، وينظر البيت في : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٢ تحقيق الشيخ

محمد علي النجار وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١ / ٦٦ ، وشرح أبيات

سيبويه للنحاس : ص ١٣٦ .

(٢) هذا الرجز موجود في زيادات ديوان رؤية ابن العجاج : ص ١٩٠ " ضمن

مجموع أشعار العرب المشتمل على ديوانه " .

والشاهد : نصب - غورا - باضمار فعل من معنى يذ هبن والتقدير : يأتين

غورا أو يسلكن غورا .

نجد : يطلق على كل ما ارتفع من الأرض ، وغورا ، يطلق على كل ما انخفض منها

ينظر البيت في : تحصيل عين الذهب : ١ / ٤٩ ، والخصائص لابن جني : ٢ / ٤٣٢

تحقيق الشيخ محمد علي النجار، وأساس البلاغة : ٢ / ٢٠٠ مادة فسق ، والمحتسب

لابن جني : ٢ / ٤٣ ، وشرح شذور الذهب : ص ٣٣٢ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٨٨ .

(٣) الكتاب : ١ / ٩٤ .

والى هذا ذهب المبرد^(١) وابن جنى^(٢) وابن يعيش^(٣) إلا أن الاستاذ الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة كان له رأى فى توجيه بيت جرير يختلف عما ذهب إليه سيبويه ومن هنا نحوه من الحمل على المعنى فيقول : * والذى سوغ العطف على المحل فى قول جرير :

جفتى بمثل بنى بسدر البيت

أن الفعل يتعدى بنفسه ، وبحرف الجر ، وقد جاء الاستعمال لابن كثير فى القرآن الكريم وقد صرح بذلك أبو الفتح فى الخصائص فقال : * جئتُ زيدا وجئتُ إليه ، ولو كان مجيء الفعل المتعدى بحرف الجر ، بمعنى فعل متعد بنفسه ما يُسَوِّغُ العطف على المحل فى الاختيار لم يكن نحو مررتُ بزيدٍ وعمراً من القليل^(٤)

وقد وضع الصيرى^(٥) هذه المسألة مع بيان العلة فى اضرار فعل متعد من معنى الفعل الذى يتعدى بحرف جر فيقول : * اعلم أن الفعل الذى يتعدى بحرف جر لا يجوز

(١) ينظر المقتضب : ٤ / ١٥٢ - ١٥٣ .

(٢) ينظر الخصائص : ٢ / ٤٣٢ .

(٣) ينظر شرح المفصل : ٦ / ٦٩ .

(٤) هامش المقتضب : ٤ / ١٥٣ .

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن على بن اسحاق الصيرى ، كان فهما ، عاقلا ، ألف كتاب

التبصرة والتذكرة فى النحو .

ينظر فى ترجمته : إنباء الرواة : ٢ / ١٢٣ والوافى بالوفيات للصفدى : ١٧ / ٣٣٧

عنى بنشره هلموت ريتز ، وبغية الوعاة للسيوطى : ٢ / ٤٩ ، وكشف الظنون : ص ٣٣٩ ،

تعريف الصيرى - التبصرة والتذكرة : ص ٩ ، فما بعد ها من الدراسة لمحقق الكتاب

فتحى أحمد مصطفى .

إضماره ، ولكن يضمرفعل في معناه كقولك : زيداً مررتُ به ، وعمراً أحسنتُ إليهم
والتقدير : جزتُ زيداً مررتُ به وأكرمتُ عمراً أحسنتُ إليه ، قال جرير :

أشعلبة الفوارس أم رياحا .: عدلتُ بهم طهية والخشابة (١)

فالناصب لثعلبة فعل في معنى " عدلتُ بهم " تقديره : أقستُ ثعلبة ، أو أذكرتُ

أو مثلتُ ثعلبة ، وما أشبه هذا التقدير مما يوافق معنى عدلتُ بهم وكذلك قوله تعالى :

" يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا " (٢)

تقديره والله أعلم : ويعذب الظالمين أعد لهم عذاباً أليماً ، ولأننا لم يجوز إضمار

الفعل المتعدي بحرف الجر ، لأن ذلك يؤدي إلى إضمار حرف الجر ، ولا يجوز إضمار

الجار ، لأنه مع المجرور كالشيء الواحد ، وهو عامل ضعيف ، فلا يجوز أن يتمرّف فيه

بالإضمار والإظهار كما يتصرف في الفعل (٣).

(١) في هذا البيت مدح جرير قومه ثعلبة ورياحا ، وضم طهية والخشابة من قوم الفرزدق

والشاهد فيه : رجحان نصب الاسم السابق التالى همزة الاستفهام " أشعلبة "

بفعل محذوف دل عليه ما بعده والتقدير : أحقرت أو ظلمت أو أقست وما أشبهه

هذا التقدير مما يوافق معنى عدلتُ لهم .

ينظر البيت في ديوانه : ص ٥٩ ، والكتاب : ١٠٢ / ١ ، ١٨٣ / ٣ ، وأما إلى ابن الشجري

٣٣١ / ١ ، والمقاصد النحوية : ٥٣٣ / ٢ ، والأزهية : ص ١١٤ ، والرد على النحاة :

ص ٩٨ ، وأخبار أبي القاسم الزجاجي : ص ٢١٨ ، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك

واللسان : ٣٥٥ / ١ ، مادة خشب ، وابن الطراوة النحوى : ص ٢٥ ، للدكتور عياد
الثبتي .

(٢) سورة الانسان ، آية ٣١ .

(٣) التبصرة والتذكرة : ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ تحقيق د / فتحي أحمد مصطفى على الدين ، مركز

البحث العلمى و احياء التراث الاسلامى ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، طبع دار

الفكر دمشق ، ط أولى ١٤٠١ هـ ١٩٨٢ م .

أما الوجه الثالث : وهو العامل في شيء من سبب الاسم ، فإنه يقدر المفسر من لفظ العامل المذكور ومعناه إن أمكن ، وإلا من معناه فقط ، ولك أن تضمر فعل الملايسة مطلقا فنحو : محمداً أكرمت أخاه ، تقديره أكرمت محمداً أكرمت أخاه ، لأن إكرام أخى محمد هو فى الحقيقة إكرام لمحمد ، أو أن تضمر فعل الملايسة فتقول : لا بست محمداً أكرمت أخاه " لأنه اذا وقع على شيء من سببه ، فكأنه قد وقع به ، والدليل على ذلك أن الرجل يقول : أهنت زيدا باهانتك أخاه ، وأكرمتك باكرامك أخاه ، وهذا النحو فى الكلام كثير (١) .

اختلاف النحاة فى ناصب المشغول عنه :-

للنحاة فى ناصب المشغول عنه أربعة مذاهب وإليك البيان :

أولاً : ذهب البصريون وعلى رأسهم إمام النحاة سييويه (٢) إلى أن ناصب الاسم السابق فعل مضمر وجوبا من لفظ المذكور ومعناه ، إن أمكن نحو قولك : محمداً أكرمته ، فالتقدير : أكرمت محمداً أكرمته ، وإلا من معناه مثل : خالدًا مررت به ، أى جاوزت خالدًا مررت به ، وقد عللوا لهذا القول أنه لا يجمع بين المعوض والمعوض منه (٣) أو بعبارة أخرى لا يجمع بين المفسر والمفسر ، فأكرم مسن - محمداً أكرمته - مفسر للعامل فى - محمد - الذى هو - أكرم - المضمر فإذا ظهر هذا المفسر يكون قد جمع بينهما ، وهذا لا يجوز ، ولهذا أوجبوا تقدير العامل فى الاسم السابق مع لزوم اضماره .

(١) الكتاب : ٨٣/١ وينظر المقتصد فى شرح الايضاح : ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٢) ينظر الكتاب : ٨١/١ ، وجمع الهوامع : ١٥٨/٥ .

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور : ص ٤٠٩ .

والذى دعاهم إلى هذا التقدير، أن الأصل عندهم ، أن الفعل لا يعمل فى الاسم
وضميره ، فلا بد لكل معمول من عامل ، وحيث إنَّ العامل المذكور قد عمل فى
ضمير الاسم السابق ، ألزم من ذلك تقدير عامل للاسم الظاهر .

و" جاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر ، كما لو كان متأخراً ، وقبله ما يدل عليه ^(١)
وقد أوضح ذلك ابن يعيش أتم إيضاح إذ يقول : " النصب بإضمار فعل تسميره
هذا الظاهر ، وتقديره : ضربت زيدا ضربته ، وذلك أن هذا الاسم وإن كان
الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى ، فإنه يجوز أن يعمل من جهة اللفظ ،
من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره ، فاستوفى ما يقتضيه من التعدى ، فلم يجوز
أن يتعدى إلى "زيد" ، لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى
مفعولين ، ولما لم يجوز أن يعمل فيه ، أضمر له فعل من جنسه ، وجعل هذا
الظاهر تفسيرا له ، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل ، لأنه فسرته هذا
الظاهر ، فلم يجوز أن يجمع بينهما ، لأن أحدهما كاف ، فلذلك لزم إضمار عامله ،
وصار ذلك بمنزلة قولك : نَعَمْ رجلاً زيدا ، أضمر الرجل فى "نعم" ، وجعلت
النكرة تفسيرا له ، ولم يجوز إظهار ذلك المضمّر ، اكتفاءً بالنكرة فكذلك ها هنا ^(٢)

ثانياً : ذهب الكوفيون إلى أن العامل فى الاسم السابق هو العامل فى ضميره إما لذاته
إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه ، وإما لغيره إن اختلف المعنى ، وذلك
بتسليط ما دل عليه الظاهر وسد مسدده ^(٣) فقولك مثلاً : محمداً مررتُ به ،

(١) الإيضاح فى مسائل الخلاف ، المسألة الثانية عشرة : ٨٢ / ١ .

(٢) شرح المفصل : ٣٠ / ٢ وينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان : ص ٩٧ . وسمع الهوامع :

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣٠ / ٢ وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور : ص ٤٠٩ ،

وشرح كافية ابن الحاجب للرضى : ٤٣٨ / ١ .

فالعامل في - محمد - مررت - لسده مسد " جازوت " وليس قبل المشغول عنه
فعل مضمرنا صب له ، وإنما عمل الفعل الواحد في ذلك الاسم وضميره معا لأن
الضمير في المعنى هو الظاهر وإلى هذا ذهب الكسائي في أحد قوليه (١)

ثالثا : ذهب الكسائي أيضا إلى أن العامل في المشغول عنه هو العامل المتأخر
على تقدير الغاء العائد ، قال أبو حيان : " إن الفعل هو ناصب للاسم على
الغاء العائد ، وهو مذهب الكسائي (٢) .

ويفهم من هذا أن الكسائي له رأيان في هذه المسألة :-

أحدهما : أن المشغول عامل في الاسم المتقدم وضميره معا .

الثاني : أن الاسم السابق معمول للمشغول على تقدير الغاء الضمير .

رابعا : ذهب ابن الطراوة (٣) والسهيلي (٤) إلى أن العامل في المشغول عنه

عامل معنوي ، وهو القصد إليه يقول السهيلي : " وما انتصب لأنه مقصود

إليه بالذكر ، زيدا ضربته في قول النحويين ، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين ،

وكذلك زيدا ضربت ، بلا ضمير ، لا يجعله مفعولا مقدما لأن معمول لا يتقدم

على عامله وهو مذهب قوي (٥) .

(١) ينظر شرح كافية ابن الحاجب : ٤٣٨ / ١ .

(٢) ارتشاف الضرب : ص ١٠ ، وينظر المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٣ / ١ ، وهمع

الهوامع : ١٥٨ / ٥ .

(٣) ينظر تقييد ابن لب : ص ٤٨١ .

(٤) ينظر نتائج الفكر : ص ٧١ ، وأبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو : ص ٧٥ .

(٥) نتائج الفكر : ص ٧١ .

وقد أعجبتني تعقيب الدكتور محمد إبراهيم البنا على هذا النص أنكره هنا تنميماً
للفائدة : " وقد تبين من كلام السهيلي أساس القول بهذا العامل ، وهو أن المعمول
لا يتقدم على عامله ، فما عده النحاة مفعولاً مقدياً ومنصوباً على الاشتغال هو عند
ابن الطراوة منصوب بالقصد ، إلى ذكره ، ولا علاقة له بالعوامل بعده ^(١) "

وقد أشار ابن الطراوة إلى هذا العامل بنفسه بقوله : " وفي المنبه عليه ، والمقصود
إليه ، وأن لكل واحد منهما معنى على حياله ، يحشد من الشاهد عليه من القرآن
ومنظوم كلام العرب ومنثوره في المقدمات ما يلزم الإقرار به ^(٢) "

وقد مال إلى هذا العامل الدكتور البنا معللاً ذلك بقوله " وما يقوى القول بهذا
العامل ، أنه وثيق الصلة بالنظرة البلاغية التي تقول : إن ما قدم فلغرض نحسو :
الاهتمام أو التخصيص ، وليس بين الاهتمام وبين القصد إليه فرق ، بل يكاد يكون
كل منهما عين الآخر ^(٣) . "

(١) أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو : ص ٧٥ .

(٢) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ص ٧٦ ، نقلاً عن الإفصاح لابن الطراوة .

(٣) المصدر السابق : ص ٧٥ ، ٧٦ .

— الفصل الثالث —

* حكم المشغول عنه *

له أحوال خمسة واليك بيانها :-

الأولى : وجوب النصب :-

العرض المركب :-

يجب نصب المشغول عنه في المسائل الآتية :-

- مجيئه بعد حرف التحضيض والعرض .
- اتيانه بعد " إذا " الظرفية لما يستقبل مضمنة معنى الشرط عند من يسرى اختصاصها بالجملة الفعلية .
- وقوع المشغول عنه بعد أدوات الشرط والاستفهام ماعدا الهمزة .

التوضيح :-

الأدوات التي يجب نصب الاسم السابق بعدها بإضمار فعل يفسره العامل الذي بعده تنقسم إلى قسمين :-

- ١- قسم تكون المسألة معه من الاشتغال مطلقا شعرا ونثرا ويشمل هذا القسم ، أدوات التحضيض والعرض و " إذا " الظرفية لما يستقبل مضمنة معنى الشرط و " لو " من أدوات الشرط غير الجازمة و " إن " الشرطية إذا كان فعل الشرط ماضيا أو مضارعا منفيا ب " لم " .
 - ٢- وقسم لا تكون المسألة معه من الاشتغال إلا في ضرورة الشعر ، وذلك بعد أدوات الاستفهام إذا كان العامل المتأخر فعلا ، ماعدا الهمزة ، وأدوات الشرط ماعدا " لو " و " إن " كما تقدم .
- وهذا بيان كل قسم بالتفصيل :-

أولا : حروف التحضيض والعرض : (١)

أدوات التحضيض والعرض هي : " ألا " بالتخفيف والتشديد ، و " لولا " و " لوما " و " هلا " .
فإذا ولي الاسم المشغول عنه أداة تحضيض أو عرض ، وجب نصبه بعامل محذوف يفسره
المذكور نحو : ألا الصادق تصاحبه ، هلا المنكر تغيره ، ألا المعروف تعلمه ، وتقدير الكلام :
ألا تصاحب الصادق تصاحبه ، و هلا تغير المنكر تغيره ، ألا المعروف تعلمه .

وإنما وجب تقدير فعل يعمل في الاسم النصب على الاشتغال لا اختصاص هذه الأدوات
بالدخول على الأفعال ، قال سيويه : " . . . إن من الحروف حروفا لا يذكربعد ها إلا الفعل ،
ولا يكون الذي يليها غيره مظهرا أو مضرا . . . مقدما ومؤخرا ، ولا يستقيم أن يتدأ بعده
الأسماء " فهلا " و " لولا " و " لوما " و " ألا " . (٢)

فعلم من هذا أن الاسم الذي يلي أداة تحضيض إما أن يشغل العامل فيه بضميره
أولا ، فإن شغل بضميره وجب نصبه على الاشتغال ، وإن لم يشغل وجب نصبه بالفعل الذي
بعده " لئلا يخرج ما وضع على الاختصاص بالفعل عن اختصاصه به " (٣) نحو هلا محمداً أكرمت؟
وقد أوضح الرضي أن ذلك اتفاق بين النحويين إذ يقول : " وحرف التحضيض لا يدخل
على الأفعال بالاستقراء اتفاقاً منهم " (٤)

(١) من النحويين من يرى أن العرض والتحضيض حروفاً واحدة ، ولا فرق بينهما إلا في
المعنى فالعرض المقصود منه : العرض على مخاطبك لينظر فيه ، والتحضيض المقصود منه :
حمل المخاطب على ذلك لأنه عندك الذي ينبغي أن يفعل " البسيط لابن أبي الربيع :
ص ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، وبهذا أخذ ومنهم من يفرق بينهما ومن أراد معرفة ذلك فعليه
بمراجعة كتب النحو .

(٢) الكتاب : ٩٨ / ١ وينظر الواضح في العربية للزبيدي : ص ١٨٤ ، ١٨٥ ، وشرح المفصل
لابن يعقوب : ٣٨ / ٢ ومنهج السالك : ٤ / ٥٠ ، ٥٢ ، وشرح الفريد لعصام الدين
الإسفراييني : ص ٤٨٧ ، ٤٨٨ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم : ص ٩١ تصحيح محمد بن سليم اللبابيدي .

(٤) شرح الكافية : ١٧٦ / ١ ، وينظر أيضا الإيضاح العضدي : ٣٢٩ / ١ ، وشرح الألفية
لابن الناظم : ص ٩١ ، والتصريح على التوضيح : ٢٩٧ / ١ ، وشرح المكوذ على الألفية :

وأما ما جاء على خلاف ذلك كقول الشاعر:

وَنَبِثْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ . . . إِلَى فَهَلَا نَفْسَ لَيْلَى شَفِيعَهَا (١)

فقد أوله النحاة (٢) بل قيل إن دخول مثل هذه الأدوات على المبتدأ شأن لا يقاس عليه. (٣)

وقد أجاز الصيمرى رفع الاسم الواقع بعد أداة التحضيض بالابتداء (٤) نظراً لأنه لا يوجب نصب بعدها وإنما يرجحه ، يقول الصيمرى : " وحروف التحضيض تجرى مجرى ما ذكرنا - يشير إلى الأمر والاستفهام - فى اختيار النصب بعدها ، لأنها بمنزلة الأمر . وإلى أن يقول : والرفع في جميعها جائز بالابتداء (٥) "

وتابعه فى ذلك البطليوسى (٦) ونص على ترجيح النصب على الرفع. (٧)

وقد أنكر ابن عصفور مثل هذا رأى إذ قال : " وزعم بعض النحويين أنه يليها المبتدأ واستدل على ذلك بأن أدوات التحضيض قد يليها المبتدأ فى الشعر بدليل قول الشاعر :

وَنَبِثْتُ لَيْلَى (٨)

- (١) ينسب هذا البيت لأبراهيم بن العباس الصولى فى الطرائف الأدبية : ص ١٨٥ وينسب لقيس بن الملوح المقلب بمجنون ليلى وهو فى ديوانه : ص ١٥٤ ، ولا بن الدمينه وهو فى ديوانه : ص ٢٠٦ ، وينظر الشاهد فى شرح ديوان الحماسة للتبريزى : ٨٩ / ٢ ، والحماسة البصرية : ٢ / ١٩٠ ، وتذكرة النحاة لأبى حيان : ص ٢٩ .
- (٢) ينظر ما قبل فى تخريج هذا البيت : شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٦٥٤ / ٣ ، ١٦٥٥ وشرح الألفية لابن الناظم : ص ٢٨٠ ، ومغنى اللبيب : ٦٩ / ١ بحاشية الأمير ، وتذكرة النحاة : ص ٧٩ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٦٠ .
- (٣) ينظر رصف المبانى : ص ٤٧١ ، ٤٧٢ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٦٠ .
- (٤) ينظر التبصرة والتذكرة : ص ٣٣٢ .
- (٥) المصدر السابق .
- (٦) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى يكنى بأبى محمد ولد عام ٤٤٤ هـ كان عالماً باللغات والآداب متبحراً فيها انتصب لأقراء علوم النحو ، فاجتمع اليه الناس ، توفى عام ٥٢١ هـ ، من مصنفاته : الحلل فى شرح أبيات الجمل وغيره ، ينظر فى ترجمته : انباء الرواة : ١٤١ / ٢ ، والبلغة : ص ١١٤ ، وبغية الوعاة : ٥٦ ، ٥٥ / ٢ .
- (٧) الحلل فى اصلاح الخلل من كتاب الجمل : ص ١٥٣ .
- (٨) شرحه لجمل الزجاجى : ٢ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

ووصف الخضرى قول من يجيز دخول مثل هذه الأداة على المبتدأ بالضعف^(١) والذي
يبدو أن رأى جمهور النحويين فى وجوب إيلاء أداة التحضيض الفعل ظاهراً أو ضمراً
هو الراجح فى نظرى خاصة وأن الرضى حكى الاستقراء فى ذلك^(٢) وما جاء على خلاف
ذلك يقول ولا يقاس عليه .

٢ - "إذا" الظرفية لما يستقبل مضمرة معنى الشرط :-

إذا ولى هذه الأداة اسم معمول لعامل شغل بضميره أو ملابسه ، فإنه يجيب
نصبه على الاشتغال بفعل مضمّر يفسره العامل المذكور ، وذلك عند من يرى وجوب إضافة
"إذا" إلى الجملة الفعلية وهم جمهور البصريين نحو : إذا محمداً أكرمته أكرمته ،
ف - محمداً - هنا يجب نصبه على الاشتغال بفعل مضمّر يفسره العامل بعده لوقوعه
بعد "إذا" المتضمنة معنى الشرط .

قال المبرد عن الاسم المشغول عنه التالى حرف الجزاء : " اعلم أن المفعول إذا
وقع فى هذا الموضع ، وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمّر ، لأن الذى بعده
تفسير له . . . وكذلك "إذا" لأنها لا تقع إلا على فعل تقول : إذا زيداً لقيته
فأكرمه قال :-

لَا تَجْزَعِي إِنْ مِنْفَسَا أَهْلَكَتَهُ . . . فَإِذَا أَهْلَكَتَ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(٣)

- (١) ينظر حاشية على شرح ابن عقيل للألفية : ١٧٤/١ بهامش الشرح .
- (٢) ينظر قول الرضى : ص ٣٨ من هذا البحث .
- (٣) هذا البيت للنمر بن تولب من قصيدة يصف فيها نفسه بالكرم ويعاتب زوجته
على لومها منه ، وقد روى برفع "منفسا" ونصبه . المنفس : الشيء النفس ومحل
الشاهد هنا : نصب "منفسا" على الاشتغال بأضمار فعل دل عليه الفعل الذى بعده .
والتقدير : ان أهلك منفسا أهلكته . ينظر الشاهد فى : شرح النمر بن تولب :
ص ٧٢ ، والكتاب : ١٣٤/١ ، ومعانى الحروف للربانى : ص ٦٤ ، والتوطئة لأبى على
الشلوبيين : ص ٢٠٧ ، والمفضل فى شرح أبيات المفضل : ص ٥٣ ، بهامش المفضل ،
والمسائل البغداديات للفارسي : ص ٦٣ ، والأشباه والنظائر فى النحو
للسيوطى : ١٥١ / ٢ .

وقال آخر :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتَهُ . . . فَقَامَ يَفَاسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَازِرًا^(١)

ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ ، لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال ، ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى ، وهو أن يضر "بلغ" فيكون إذا بلغ ابن أبي موسى ، وقوله : بَلَغْتَهُ - إظهار للفعل وتفسير للفاعل . الخ^(٢)

وقد اختلف النحويون في النقل عن سيبويه ،

فمنهم من نقل عنه وجوب اضافتها الى الجملة الفعلية ، كالمرادى^(٣) وابن مالك^(٤) وابن الناظم^(٥) ، وابن عقيل^(٦) .

ومن النحاة من نقل عنه جواز الابتداء بعد "إذا" على رداءة إذا كان الخبر فعلا كالسهيلي^(٧) ، وقال ابن لب : " ومن الناس من ذهب الى أن (إذا) هذه

(١) هذا البيت الذى لرمة يمدح فيها بلال بن بردة ، ويدعو على ناقته بالنحر إذا بلغته ابن أبي موسى ، وقد روى هذا البيت بنصب "ابن" و "بلالاً" ويرفعهما ، ومحل الشاهد هنا رواية نصب "ابن" على الاشتغال بإضمار فعل مفسر بالفعل الذى بعده ، وتقدير الكلام : إذا بلغت ابن أبي موسى بلالاً بلغته ، وصليك : تشنية وصل والوصل : ملتقى كل عظيمين وهى المقاصل ، ينظر البيت فى ديوان ذى الرمة بشرح الأصمعى ورواية ثعلب : ٢ / ١٠٤٠٢ ، وشرح الكتاب للسيرافى : ١ / ١٤٢ والأما الى النحوية لابن الحاجب : ٢ / ٤٣

(٢) المقتضب : ٢ / ٧٦ ، ٧٧ ، وينظر الخصائص : ٢ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، وشرح الكتاب للسيرافى : ١ / ١٤١ ، ١٤٢ .

(٣) ينظر الجنى الدانى فى حروف المعانى : ص ٣٦٠

(٤) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد : ج ١ ص ٥٠٧

(٥) ينظر شرح الألفية لابن الناظم : ص ١٥٣

(٦) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية : ج ٣ ص ٦١

(٧) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ج ١ ص ٥٠٧

يجوز فيها على ضعف أن يرتفع بعدها الاسم بالابتداء ، بشرط أن يكون الخبر فعلاً ، . . . وهذا المذهب يظهر من كلام سيبويه (١) .

ومنهم من نقل عنه الجواز إذا كان الخبر فعلاً دون وصف بالرداءة كالسيراقي (٢) وبين فيما نقل عنه ابن عقيل أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد "إذا" وإنما الخلاف بينهما في الخبر : فسيبويه يشترط كونه فعلاً ، والأخفش لا يشترط فيجوز أن يأتي الخبر بعدها فعلاً أو اسماً (٣) .

وقال الرضى : " ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم (أى للكوفيين) فى جواز وقوع الاسم المشروطة بعدها على ضعف (٤) .

ولذا ما رجعنا إلى الكتاب نجد سيبويه يقول ما يأتي وهو يتحدث عن حيث " وإذا " : " ويصح أن ابتدأت الاسم بعدها إذا كان بعده الفعل لو قلت : اجلس حيث زيد " جلس وإذا زيد " يجلس كان أقبح من قولك : إذا جلس زيد " وإذا يجلس والرفع بعدها جائز لأنك قد ابتدأت الأسماء بعدها فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس (٥) .

فسيبويه فى هذا النص يجيز رفع الاسم التالى " وإذا " بالابتداء على قبح إذا كان الخبر فعلاً .

وقال فى موضع آخر عن ظروف الزمان : " جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر لأنه معنى " إذا " فأضيف إلى ماضياً ماضياً إليه " إذا " وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال ، لأنه معنى " إذا " و " إذا " هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال (٦) .

(١) تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي : ص ٤٣٧ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل : ج ٣ ص ٦١ .

(٣) ينظر المصدر السابق : ج ٣ ص ٦١ .

(٤) شرح الكافية : ج ١ ص ١٧٤ بدون تحقيق .

(٥) كتاب : ج ١ ص ١٠٧ .

(٦) المصدر السابق : ج ٣ ص ١١٩ .

وفى هذا الموضع ينص على أن إذا خاصة بالدخول على الأفعال لأنها لا تضاف إلا إليها .

كما نص على جواز الوجهين فى قول ذى الرمة :
 " إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى يَلَالُ بِلَغَيْتِهِ . . . فَقَامَ بِغَاسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَازِرٌ
 فالنصب عربى كثير والرفع أجود (١) .

وقد علق الشنتمرى على هذا البيت بقوله : " إذا " ما يكون الاسم فيه مبنيا على الفعل خاصة فى مثل هذا البيت لما فيها من معنى الشرط، فإما أن يكون سيبويه رحمه الله يعتقد فيها هذا ويذكر النصب هنا بعدها . . . وإما أن يكون مذهبه جواز الرفع والنصب بعد " إذا " وإن كان فيها معنى الشرط لأنها غير عاملة ، ولأن تقديم الاسم فيها على الفعل حسن ويكتفى بما فى جملة الابتداء من ذكر الفعل فيستغنى بذلك عن أن يليها الفعل وكلا المذهبين حسن صحيح إن شاء الله . ويرى الأخفش (٣) وجها للكوفيين (٤) جواز الرفع والنصب مع ترجيح النصب لأنهم يرون عدم اختصاصها بالجملة الفعلية كما نسب إلى سيبويه هذا القول إذا كان الخبر فعلا .

وقد ذهب إلى هذا رأى ابن جنى وانتصر له حينما تعرض لقول الشاعر :

إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَنِي فِي ابْنِ عَمِّي
 وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ - الرَّجُلُ الظُّلُومُ .

قال ابن جنى : (٥) من ذلك (أى رفع الاسم بعد إذا على الابتداء) أن تستدل بقول ضيفم الأسدى :

إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَنِي فِي ابْنِ عَمِّي البيت .

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ، ألا ترى أن - هو - من قوله :

- (١) المصدر السابق : ج ٨٢٩ . (٢) تحصيل عين الذهب : ج ١ ص ٤٢ .
 (٣) ينظر ارتشاف الضرب : ص ١١٠ ، ومنهج السالك : ٢٥٩ / ٢ ، ومغنى اللبيب : ص ١٢٧ ، وشرح الألفية لابن الناطم : ص ١٥٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٥٧ / ١ ، والجنى الدانى : ص ٣٦١ ، والانصاف : ج ٢ ص ٦٢٠ .
 (٤) ينظر ارتشاف الضرب : ص ١١٠ ، وحاشية الصبان على الاشعوى : ٢٥٩ / ٢ ، وأوضح المسالك : ج ٣ ص ١٣٧ .
 (٥) الخصائص : ج ١ ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

"إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَنْ ضَمِير الشَّانِ والحديث أنه مرفوع لا محالة فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره .

فإن قلت : فلم لا يكون قوله : " لم يخفني في ابن عسي الرجل الظلوم " تفسيراً للفعل الرفع لـ " هو " كقولك : إذا زيد لم يلقني غلامه فعلت كذا ، فترفع زيدا بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيراً له ؟ .

قيل : هذا فاسد من موضعين :

أحدهما : أننا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عاملاً فيه فعل محتاج إلى تفسير .

فإن أدي هذا القول إلى ما لا نظير له ، وجب رفضه وإطراح الذنب إليه .

والآخر : أن قولك : لم يخفني الرجل الظلوم إنما هو تفسير لـ " هو " من حيث كان ضمير الشأن

والقصة لا بد له أن تفسره الجملة نحو قول الله عز وجل : " قل هو الله أحد ^(١) " ، فقولنا :

" الله أحد " تفسير " لهو " وكذلك قوله تعالى : " فإنها لا تعنى الأبصار ^(٢) " فقولك :

لا تعنى الأبصار " تفسير " لها " من قولك : " فإنها من حيث كانت ضمير القصة .

فكذلك قوله : " لم يخفني الرجل الظلوم " إنما هذه الجملة تفسير لـ " هو " .

فإن ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضمر بقي ذلك الفعل المضمر

لا دليل عليه .

وإذا لم يبق عليه دليل بطل إضماره لما في ذلك من تكليف علم الغيب .

وليس كذلك " إذا زيد قام أكرمك " ونحوه من قبل أن زيداً تام غير محتاج إلى تفسير

فإن لم يكن محتاجاً إليه صارت الجملة بعده تفسيراً للفعل الرفع له ، لا له نفسه

فإن ثبت بما أوردناه ما أوردناه علمت وتحققت أن " هو " من قوله : " إذا هو لم يخفني

الرجل الظلوم " مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمر .

وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد " إذا " الزمانية بالابتداء

في نحو قوله تعالى : " إذا السماء انشقت ^(٣) " و " إذا الشمس كورت ^(٤) " .

(١) سورة الاخلاص : آية (١) . (٢) سورة الحج ، آية ٤٦ .

(٣) سورة الانشقاق ، آية (١) . (٤) سورة التكويد ، آية (١) .

قال أبو حيان : " أجاز الأخفش والكسائي مجيء المبتدأ بعد إذا (١) .

وبناء على كل ما سبق نستطيع أن نلخص القاعدة فيما يأتي :

١- يجب نصب الاسم الواقع بعد " إذا " على الاشتغال عند من يرى اختصاصها بالجملة الفعلية وهم جمهور البصريين .

٢- ويجوز الوجهان الرفع والنصب مع ترجيح النصب عند من يرى عدم اختصاصها بالجملة

الفعلية ، ولجواز دخولها على الجملة الاسمية وهو قول الأخفش والكوفيين ، وهذا الرأي

هو الراجح في نظري لما سبق من الأدلة التي سقتها في أول البحث .

٣- " لو " الشرطية :

ومن الأدوات التي يجب نصب المشغول عنه بعد ها " لو " كقولك : لو محمداً أكثرتمه

كافأئك ، ذ - محمداً - معمول لفعل محذوف يفسره العامل المشغول بضميره ، وإنما وجب تقدير

عامل للاسم الذي يليها لا اختصاصها بالدخول على الأفعال (٢) حيث إن الشرط لا يكون

إلا بالأفعال ، لأنك تعلق وجود غيرها على وجودها ، والأسماء ثابتة موجودة ، ولا يصح تعليق

وجود شيء على وجودها ، ولذلك لا يلي حرف الشرط إلا الفعل (٣) وإلى هذا القول ذهب كثير من

النحويين والمفسرين . (٤)

إلا أن البصريين ذهبوا إلى أنه لا يليها فعل مضمر إلا في ضرورة الشعر وفي ناد والكلام ،

قال أبو الحسن بن الضائع ، " البصريون يصرحون بامتناع " لو زيد " قام لأكرمه " على الفصيحة

ويجيزونه شأن أقولهم : " لو ذات سوار لطمتني (٥) " وهو عندهم على فعل مضمر ، كقوله تعالى :

" وإن أحد من المشركين استجارك فأجره (٦) " فهو من باب الاشتغال (٧) .

(١) ارتشاه الضرب : ص ١١٠ .

كما قال عند تفسيره لقوله تعالى : " إذا الشمس كورت " سورة التكوين ، آية ١ ، " يجوز رفع الشمس على الابتداء عند الأخفش والكوفيين لأنهم يجيزون أن تجيء الجملة الاسمية بعد " إذا " نحو : إذا زيد يكرمه فأكرمه " : البحر المحيط ٤٢٤/٨ .

(٢) ينظر المقتضب : ٧٧/٣ ، والكامل للمبرد : ١٣٣/١ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٠١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٩/٩ .

(٤) ينظر على سبيل المثال : المفصل للزمخشري : ص ٣١٦ ، والكشاف : ٤٦٧/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٦١/٢ ، ومغني اللبيب : ٢١٢/١ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري : ص ٨٣٣ وشرح الكافية للرضي : ٣٨٩/٢ ، ومنهج المسالك : ٣٩/٤ .

(٥) ينظر همع الهوامع : ٦٦/٢ (غير محقق) .

(٦) يضرب هذا المثل لكرام يظلمه دني فلا يقدّر أن يحتل ظلمه ، ومعناه - كما يقول الميداني - :

" لو ظلمني من كان كفواً لي لهان علي ، ولكن ظلمني من هو دني " . ينظر مجمع الأمثال

للميداني : ١٧٤/٢ ، آية ٦ .

(٧) سورة التوبة : ١٧٤/٢ ، آية ٦ .

(٨) البحر المحيط : ٨٤/٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ١٩١/٣ .

ونذهب المرادى ^(١) والأشمونى ^(٢) والسيوطى ^(٣) والخضرى ^(٤) إلى أن ذلك ليس
 خاصا بالضرورة وندرة الكلام ، وإنما يكون ذلك فى فصيح الكلام لمجئ ذلك فى
 القرآن الكريم نحو قوله تعالى : * قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خِزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى * ^(٥)
 وهذا رأى هو الراجح فى نظرى لورود ذلك فى القرآن الكريم ، والكلام الفصيح
 الذى يحتج به كآلية الكريمة ، وقول حاتم السابق ، وكقول عمر رضى الله عنه
 لأبى عبيدة : * لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ^(٦) .

٤ - " إِنْ " الشرطية إِنْ كان الشرط ماضيا أو مجزوما بلم :-

ومن الأدوات التى يكون الاشتغال معها فى الكلام " إِنْ " إِنْ كان فعل الشرط
 ماضيا أو مضارعا مجزوما بـ " لم " نحو : إِنْ بَكَرًا عَلَّمْتَهُ أَكْرَمْتُكَ ، و - إِنْ الظالمَ لَمْ تُعْنِهِ
 كَفَأْتُكَ ف - بَكَرًا - و - الظالمَ - هنا مفعولان لفعلين محذوفين يفسرهما : علم - لم تمن ،
 ولما كان الاشتغال معها فى النشرون غيرها من أدوات الشرط الجازمة لأنهم
 " أم الباب وكل شرط اليها ينحل ، ألا ترى أنك إذا قلت : متى تُكْرِمُ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ ،
 فالمعنى إِنْ تَكْرِمُ زَيْدًا يَوْمَ الْخَمِيسِ أَوْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَكْرَمْتَهُ ، فوضعت مكان هذا كله متى
 وأين ، وليس لها معنى فى الشرط ، إلا الدلالة على أن الفعل الذى بعدها شرط ،

(١) ينظر الجنى الدانى : ص ٢٩١

(٢) ينظر منهج السالك : ٣٩ / ٤

(٣) ينظر همع الهوامع : ٦٦ / ٢ (غير محقق)

(٤) ينظر حاشية الخضرى على ابن عقيل : ١٢٩ / ٢

(٥) سورة الاسراء ، آية ١٠٠

(٦) هذا القول قاله عمر - رضى الله عنه - لأبى عبيدة بن الجراح حين قدم الشام ،

ينظر مسند الإمام أحمد : المستدرك على الصحيحين فى الحديث للحاكم : ٨٢ / ٣

وماعدا "إن" من كلم الشرط تجد لها مفهوما زائدا على الشرط فمتى - مثلا - يفهم منها الشرط والزمان ... الخ^(١)

قال سيوييه : " ويجوز الفرق في الكلام في "إن" إذا لم تجزم في اللفظ نحو قوله : عَاوِدْ هَرَاةَ وَارِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبًا^(٢)
فلان جزمتم ففي الشعر ...^(٣)

وقد صرح المبرد بعدم الفصل بينها وبين ما عملت فيه في الكلام إذا جزمتم^(٤)

فلا يجوز ان تقول : إِنَّ مُحَمَّدًا تُكْرِمُهُ أَكْرَمًا .

كما ذكر بعض النحويين سببا آخر لجواز الاشتغال بعدها إضافة إلى ما ذكره ، هذا السبب يتمثل في عدم ظهور عملها في الشرط التالي لها لكونه إماماضيا ، أو مجزوما ، فيضعف طلبها للفعل فيليها غيره ، ومن هؤلاء النحاة ابن هشام^(٥) وكما يظهر ذلك

(١) البسيط : ٢ / ٦٤١ ، ٦٤٢ .

(٢) هذا صدر بيت وعجزه :

وَأَسْعِدِ الْيَوْمَ مَشْغُوفًا إِذَا طَرِبَا .

هراة : مدينة عظيمة من أمهات مدن خراسان ، وهذا البيت شاهد على جواز تقديم الاسم على الفعل بعد "إن" أن كان فعل الشرط ماضيًا وحمله على ضمائر فعل وهو جائز في الاختيار .

ينظر البيت في : المقتضب : ٢ / ٧٤ ، والأصول في النحو : ٢ / ٢٣٢ ،

والخزانة : ٣٩ / ٩ .

(٣) الكتاب : ٣ / ١١٢ .

(٤) ينظر المقتضب : ٢ / ٧٥ .

(٥) ينظر أوضح المسالك : ٢ / ١٦١ .

من تمثيل ابن عقيل بقوله : " إِنْ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمْتُكَ ^(١) " حيث أتى بشرط " إِنْ " ماضيا بخلاف " حيثما " فقد جاء به مضارعا ^(٢) وكذلك فعل الأشموني ^(٣) والأزهري ^(٤) وقد ذكر ابن الشجري أن نصب المشغول عنه الواقع بعد " إِنْ " الشرطية الجازمة جائز على ضعف ^(٥) ويرى ابن مالك أن ذلك شاذ ، إذ قال : " يشذ كونه مضارعا دون " لم " كقوله ^(٦) :

يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ . . وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدًا ^(٧)

وقد علق ابن عقيل على كلام ابن مالك بالآتي ^(٨) : وما ذكره من الشذوذ هو المعروف من كلام الناس ، إلا أن في كتاب سيبويه ما يشعر ظاهره بخلافه قال :
وتقول : إِنْ زَيْدًا تَرَهُ تُضْرِبُ ، ومثاله لم قوله :

-
- (١) المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٣ / ١ .
 - (٢) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية : ١٣٤ / ٢ .
 - (٣) ينظر منهج السالك : ٧٥ / ٢ .
 - (٤) ينظر التصريح على التوضيح : ٢٩٨ / ١ .
 - (٥) ينظر الأمل في الشجرية : ٣٣٢ / ١ .
 - (٦) هذا البيت نسبته الشنقيطي في كتابه الدرر : ٧٦ / ٥ لعبد الله بن عتبة الضبي والشاهد مجيء الشرط مضارعا شذوذا مع فصله باسم من أداة الشرط وقال البغدادى في الخزانة : ١٤١ / ٩ ، إن ذلك ضرورة وليس شذوذا .
 - ينظر البيت في : شرح الكافية للرضي : ٢٥٥ / ٢ ، وشفاء العليل : ٩٥٤ / ٣ .
 - (٧) المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٤ / ٣ .
 - (٨) المصدر السابق .

وَأِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمَهَا . . . فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ^(١)

وإذا ما رجعت إلى نص سيوييه تجده يقول : " تقول في الخبر وغيره : إِنْ زَيْدًا تَرَاهُ تَضْرِبُ ، تنصب زيدا ، لأن الفعل أن يلي " إِنْ " أولى ، كما كان ذلك في حروف الاستفهام ، وهي أبعد من الرفع ، لأنه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ^(٢) .

فسيوييه هنا لا يجعل ذلك من باب الضرورة بدليل تمثله بشرط مجزوم بها مع

الفصل بالاسم .

أما السيوطي فإنه يجعل ذلك خاصا بالضرورة ، ولا يجوز في نشر الكلام^(٣)

وقد ذهب إلى تقدير فعل مضمرب بينها وبين الاسم الداخلة عليه كثير من

المفسرين ، يتضح ذلك من إعرابهم الاسم الواقع بعد أداة الشرط مباشرة فاعلا

لفعل محذوف ، يفسره العامل المذكور بعده نحو قوله تعالى : * إِنْ أَمْرٌ هَلَسَكَ

لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ . . . * الآية^(٤) وقوله تعالى : * وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ *^(٥) ، وقوله تعالى : * وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا

أَوْ إِعْرَاضًا *^(٦) ، وقوله تعالى : * وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا *^(٧) .

(١) هذا البيت ينسب للسموأل وهو في ديوانه : ص ٩٠ .

الضميم : الأصل فيه العدول عن الحق والمراد هنا : أن الانسان إذا لم يصبر

نفسه على مكارهها فليس له طريق إلى ثناء الناس عليه .

وينظر البيت في : شرح ديوان الحماسة للثيريزي : ٥١ / ١ ، والمقاصد النحوية :

٧٧ / ٢ ، وشفاء العليل : ٩٥٤ / ٣ ، وجمع الهوامع : ٢١٨ / ١ ، والدرر اللوامع :

١٩٩ / ١ .

(٢) الكتاب : ١ / ١٣٤ . (٣) جمع الهوامع : ٥٩ / ٢ .

(٤) سورة النساء ، آية ١٧٦ . (٥) سورة التوبة ، آية ٦ . (٦) سورة النساء ، آية ١٢٨ .

(٧) سورة الحجرات ، آية ٩ .

ثانيا : الأدوات التي لا يكون الاشتغال معها إلا في ضرورة الشعر هي :-

- ١- أدوات الشرط ماعدا "إن" و "لو" كما تقدم .
- ٢- أدوات الاستفهام ماعدا الهزة "إن كان الخبر فعلا .

١- أدوات الشرط غير "إن" و "لو" :-

إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد أداة شرط غير "إن" و "لو" وجب نصبه على الاشتغال في ضرورة الشعر فقط، ولا يجوز في النثر كأن تقول مثلا : حَيْثُمَا صَالِحًا تُجَالِسُهُ يُفِيدُكَ ، لأن أدوات الشرط حقها أن يليها معمولها ، ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل الذي عملت فيه في اختيار الكلام ، ولذلك خص النحاة الفصل فسي حال الضرورة "لأن الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء كما لا يفصل بين الجار والمجرور بشيء إلا في الشعر كذلك الجازم" (١)

قال سييويه عن فصل فعل الشرط عن الأداة العاطلة فيه : "وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيها ضعيف في الكلام" (٢) لأنه يترتب على ذلك الفصل بين أداة الشرط والفعل في اللفظ .

ولقد تتبعنا كلام النحويين في هذه المسألة فوجدنا شبه إجماع منهم على وجوب عدم الفصل بين أداة الشرط الجازمة لفظا وبين ما عملت فيه بالاسم في نثر الكلام وقصر ذلك على ضرورة الشعر فقط. (٣)

(١) شرح المفصل : ١ / ١

(٢) الكتاب : ج ٣ ص ١١٣

(٣) ينظر ما قيل في هذه المسألة على سبيل المثال :

- التبصرة والتذكرة : ١ / ٤١٨ ، والمقتصد في شرح الايضاح : ص ١١٢٢ ،

وما يجوز للشاعر في الضرورة : ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ و الأمل في الشجرية : ١ / ٣٣٢ -

٢ - أدوات الاستفهام ماعدا الهمزة :-

الاسم المشغول عنه إذا جاء بعد أداة استفهام غير الهمزة ، وجب نصبه بفعل
محدوف يفسره العامل المذكور بعده في ضرورة الشعر ، وذلك في كل جملة مكونة من
اسم وفعل ، محافظة على دخول أداة الاستفهام على الأفعال ، حيث إن الأصل في
هذه الأدوات أن تباشر الفعل ملفوظا به نحو : هَلْ أَكْرَمْتَ خَالِدًا ، فإذا اجتمع في
الجملة اسم وفعل ، وقدم الاسم على الفعل ، ودخلت عليه أداة الاستفهام وجب نصب
الاسم على الاشتغال ، وهذا خاص بالضرورة الشعرية فقط .

قال سيويوه : " وإن قلت : أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَ ، قبح كما يقبح في متى ونحوها ،
وصار أن يليها الفعل هو الأصل ، لأنها من حروف الاستفهام .
وكذلك " من " و " ما " لأنها يجريان معها ولا يفارقانها تقول : مَنْ أَمَةُ اللّهِ
ضَرَبَهَا ، وَمَا أَمَةُ اللّهِ أَتَاهَا ، نصب كل ذا ، لأنه أن يلي هذه الحروف الفعل أولى ،
كما أنه لو اضطر شاعر في متى وأخواتها نصب فقال : مَتَى زَيْدًا رَأَيْتَهُ (١) .
فسيويوه في هذا النص يرى قبح الفصل بين أداة الاستفهام والفعل ، وإن كان
الفاصل معمولاً لذلك الفعل ، وجعل ذلك خاصا بضرورة الشعر في الاشتغال بدليل
قوله : " لو اضطر شاعر في " متى " وأخواتها نصب فقال : مَتَى زَيْدًا رَأَيْتَهُ " .

=== وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور :

١ / ٣٧٠ ، ٣٧١ ، وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٩٩ ، والمساعد على

تسهيل الفوائد : ٣ / ١٤٥ ، والتصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٨ ،

وهمع الهوامع : ٢ / ٩٢ .

(١) الكتاب : ١ / ١٢٦ ، ١٢٧ .

وقال المبرد : " وجميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام - لا يصلح فيهن

إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل إلا أن يضطر شاعر " (١)

وهذا ما ذهب إليه كثير من النحويين كابن مالك (٢) وابن هشام (٣) والأزهري (٤)

والسيوطي (٥)

ونقل عن الكسائي (٦) جواز الاشتغال بعد أدوات الاستفهام في الشعر والنثر

فلك أن تقول : هل العمل أتقنته بالرفع على الابتداء ، والجملـة خبر ، و لك أن تنصب

الاسم على الاشتغال ، وعلى رأيـه هذا يترجح نصب المشغول عنه بعد هذه

الأدوات ولا يجب ، ويستوى في ذلك الشعر والنثر ، دون جعل ذلك خاصا بضرورة

الشعر .

الحالة الثانية : رجحان النصب :-

العرضي المركز :-

يترجح نصب المشغول عنه في الأمور الآتية :-

- (١) المقتضب : ٢ / ٧٥ .
- (٢) ينظر شرح الكافية الشافعية : ٢ / ٦١٧ فما بعدها .
- (٣) ينظر أوضح المسالك : ٢ / ١٦١ .
- (٤) ينظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٧ .
- (٥) ينظر المطالع السعيد في شرح الفريدة : ٢ / ٢٠٣-٢٠٤ .
- (٦) ينظر ارتشاف الضرب : ص ١١٠ ، والتصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٧ .

- أن يقع قبل طلب نحو : خالداً أكرمته ، ومحمداً لا تهنئه .
- أن يعطف على جملة مصدرية بفعل غير مفعول بـ "أما" مثل : جاء عليّ وخالداً أكرمته .
- أن يأتي بعد أداة يقلب دخولها على الفعل نحو : أمحداً رأيته .
- أن يتوهم في رفع الاسم السابق كون المشغول صفة كقوله تعالى : * إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ (١) .
- أن يأتي جواباً لاستغهام منصوب كأن يقال مثلاً : أيهم أكرمته بنصب أي فتقول : بكرة أكرمته .

التوضيح :-

مرجحات نصب المشغول عنه تنحصر في خمس مسائل كما سبق في العرضي المركز، ومن النحاء من جعلها ست مسائل ، جاعلاً فعل الطلب مسألة ، والفعل المقرون بأداة الطلب مسألة أخرى (٢) ، مع أن كلتا المسألتين تندرجان تحت قول ابن مالك ، واختير نصب قبل فعل ذي طلب

قال ابن هشام : " ويجمع المسألتين قول الناظم . قبل فعل ذي طلب فإن ذلك صادق على الفعل الذي هو طلب ، وعلى الفعل المقرون بأداة الطلب (٣) "

(١) سورة القمر ، آية ٤٩ .

(٢) ينظر أوضح المسالك : ٢ / ١٦٢ - ١٦٥ .

(٣) أوضح المسالك : ٢ / ١٦٥ .

ومن الناحية من فرق بين حرف العطف حقيقة ، وحرف العطف تشبيها ، فجعل
الاسم المشغول عنه الواقع بعد العطف الحقيقي في مسألة ، والذي يأتي بعد حرف
العطف تشبيها في مسألة أخرى مستقلة عن الأولى ^(١) مع أن قول ابن مالك :

ويعد عاطف بلا فصل على .: معمول فعل مستقر أولا

يشمل المعطوف على حرف عطف حقيقي نحو: أَتَى خَالِدٌ وَمُحَمَّدٌ أَكْرَمُهُ، وتشبيها
مثل: مَا لَقِيتُ بَكْرًا وَلَكِنْ عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ، فلفظ "عاطف" لا يطلق على حرف العطف
الحقيقي فقط، وإنما يدخل تحت هذا اللفظ حرف العطف الحقيقي والتشبيهي، وقد
صرح به في التسهيل إذ قال: "أو عاطفا على جملة فعلية تحقيقا أو تشبيها" ^(٢) بل
وإن من الناحية من اقتصر على بعض المسائل فقط ^(٣) دون أن يتعرض لبقية المسائل
الأخرى.

ويعد هذا الاستعراض لما قيل في عدد المسائل التي يترجح فيها نصب
المشغول عنه فلننظر إلى ما قيل في تلك المسائل :

أولا : الاسم المشغول عنه الواقع قبل فعل الطلب :-

فعل الطلب المشغول عن العمل في الاسم السابق ، إما أن يكون أمرا صريحا نحو:
مُحَمَّدًا أَكْرَمُهُ ، قال الأعشى :

(١) ينظر توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٤٢ ، ٤٣ .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ص ٨٠ ، ٨١ .

(٣) ينظر الواضح في العربية للزبيدي : ص ١٨٢ - ١٨٤ ، والايضاح لأبي علي

الفارسي : ص ٣١ - ٣٢ .

هَرِيرَةٌ وَدَعَّهَا وَإِنْ لَمْ لَائِسْمُ .: غَدَاةٌ غَدِ أُمُّ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمٌ (١)

ولمّا أن يكون فعلا مضارعاً مقروناً "باللام" و "لا" الطلبيتين كقولك : بَكَرًا لِيَكْرُمَهُ خَالِدٌ ،

ونحو : صَدِيقَكَ لَا تَخْنَهُ ، وذلك إجراءً للأمر "باللام" مجرى الأمر بغيرهما ، وإجراءً

للنهي "بلا" مجرى النفي "بما" (٢)

ولمّا أن يكون فعل دعاء بصيغة الأمر أو الخبر كأن يدعو شخص بقوله : اَللّٰهُمَّ

عَبْدَكَ اَرْحَمَهُ وَمِثَالِ الدَّعَاءِ بِلَفْظِ الْخَبَرِ ، خَالِدًا غَفَرَ اللهُ لَهُ ، ونحو قول أبي الأسود

الدؤلي :

أَمِيرَانِ كَانَ أَخْيَانِي كَلَاهُمَا .: فَكَلَّا جَزَاهُ اللهُ عُنِّي بِمَا فَعَلَ (٣)

فالا سم المشغول عنه - محمداً ، هريرة ، بكرًا ، صد يقك عبدك ، خالداً ، كُلا -

يجوز فيه وجهان :

- النصب على المفعولية لفعل محذوف يفسره المذكور ، والجملة بعده تفسير له

وهو الراجح .

(١) هذا البيت للأعشى يعاتب فيه يزيد بن مسهر الشيباني .

هريرة : المراد بها مولاة حسن بن عمرو بن مرشد .

واجم : حزين .

ينظر البيت في ديوان الأعشى : ص ١٧٧ ، والأصول : ٣٨٥ / ٢ ، والكامل :

٣٩٦ / ١ ، والمسائل البغداديّة للفارسي : ص ٥٠٧ .

(٢) ضياء السالك الى أوضح المسالك : ٦٨ / ٢ .

(٣) ينظر البيت في ديوان أبي الأسود : ص ٧٨ ، والكتاب : ج ١ ص ١٤٢ ، وشرح

المفصل لا بن يعيش : ج ٢ ص ٣٧ ، والرد على النحاة : ص ٩٦ تحقيق الدكتور

محمداً براهيم البنا ، وشرح أبيات سيبويه لا بن السيرافي : ج ١ ص ٨٨ ،

والصفوة الصفية : ص ٨٦٠ ، وشرح ألفية ابن معطي : ج ٢ ص ٨٥٣

- والرفع بالابتداء ، والجملة التي بعده خبر عنه وهو أمر مرجوح ، وإنما رجح
النصب على الرفع لكون العامل طلبا ، والأصل في الطلب أن يكون بالفعل ، ولما في
الرفع من الإخبار بالجملة الطلبية وهذا قليل ، ^(١) وإن الأصل في جملة الخبر أن
تكون محتملة للصدق والكذب ، والطلبية ليست كذلك .

يقول المبرد شارحا قول الشاعر:

هريرة ودعها البيت

" قوله : هُرَيْرَةٌ وَدَعَهَا وَلَمَّا لَمْ لَائِمٌ ، منصوب بفعل مضمر تفسيره : ودعها ،
كأنه قال : ودع هُرَيْرَةً ، فلما اختزل الفعل أظهر ما يدل عليه ، وكان ذلك أجود من
أن لا يضر ، لأن الأمر لا يكون إلا بفعل ، فأضر الفعل إذ كان الأمر أحق به ، وكذلك
زيداً أضربه ، وزيداً فأكرمه ، وإن لم تضر ورفعت جاز ، وليس في حسن الأول ، ترفعه
على الابتداء وتصير الأمر في موضع خبره " ^(٢) .

قال سييويه عن هذه المسألة : " والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم
الذي يبنى عليه الفعل ، ويبني على الفعل ، كما اختير ذلك في باب الاستفهام . . والأمر
والنهي لا يكونان إلا بفعل ، وذلك قولك زيداً أضربه ، وعمراً مرربته ، وخالداً أضرب
أباه ، وزيداً اشترله ثوباً " ^(٣) .

ثم وضع أن الفعل المضارع المقرون بلام الأمر حكمه حكم الأمر الصريح مع بيان السبب

(١) ذهب ابن الأنباري وبعض الكوفيين إلى عدم صحة الخبر بالجملة الطلبية ، ينظر :
شرح الكافية للرضي : ١ / ٩١ (غير محقق) ، إلا أن الراجح جواز مجيء جملة
الخبر طلبية لورود ذلك في السماع ، والقياس يقتضي ذلك ، ينظر شفاء العليل :

٢٨٨ / ١ ، ٢٨٩

(٢) الكامل : ١ / ٣٩٦

(٣) الكتاب : ١ / ١٣٧ ، ١٣٨ ، و ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٣٧

" ومنه زيداً ليضره عمرو ، ويشراً ليقتل أباه بكر ، لأنه أمر للغائب بمنزلة
افعل للمخاطب " (١).

ويقول في جواز رفع المشفول عنه الواقع قبل الطلب : " وقد يكون في الأمر
والنهي أن يبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عَيْدُ اللَّهِ أَضْرِبْهُ ، ابتدأت عبد الله
فرفعت بالابتداء ، ونهيت المخاطب له لتعرفه باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه ،
كما فعلت ذلك في الخبر " (٢).

ويقول في الدعاء بصيغة الأمر : " اعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي ، وإنما قيل
دعاء لأنه استعظم أن يقال أمر ونهي ، وذلك قولك : اللهم زيداً فأغفر ذنبه ، وزيداً
فأصلح شأنه ، وعمرأً ليجزه الله خيراً " (٣).

ثم أبان أن الدعاء بصيغة الخبر كالدعاء بلفظ الأمر " وتقول : زيداً قطع الله يده ،
وزيداً أمر الله عليه العيش ، لأن معناه معنى زيداً ليقطع الله يده .

وقال أبو الأسود الدؤلي :

أميران كان آخيانسى البيت

ويجوز فيه من الرفع ما جاز في الأمر والنهي (٤)

فالاسم السابق على الطلب هنا نصب بفعل مضمَر يفسره ما بعده ، لوقوعه قبل
الدعاء الذي هو بمنزلة الأمر .

(١) (٣، ٢، ١) الكتاب : ١ / ١٣٨ .

(٢) المصدر السابق : ١ / ١٤٢ .

وقد أجمع النحاة على ترجيح النصب في هذه المسألة، ^(١) قال

ابن مالك :

واختير نصب قبل فعل ندى طلب

إلا أنه يرد على رجحان نصب الاسم السابق قبل الطلب قوله تعالى : **وَالسَّارِقُ**
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ^(٢) ، وقوله تعالى : **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ**
مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ^(٣) يرفع كل من " السارق " و " الزانية " في القراءة السبعية مع وقوع
المشغول عنه قبل طلب ، لقد قرئت هاتان الآيتان بالنصب والرفع ، أما قراءة النصب
فقد جاءت على القاعدة التي وضعها النحاة .

ولما كانت قراءة الرفع مخالفة للقاعدة العامة ، فإن النحاة اختلفوا في توجيهه
قراءة الرفع إلى مذاهب وإليك بيانها :

- ١- يرى سيبويه ومن نحا نحوه أن قوله تعالى : **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ** . . . الآية
ليست من باب الاشتغال حتى يعترض بها على رجحان النصب ، لكون الآية
مكونة من جملتين : اسمية ، وهي قوله : **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ** في الفرائض ،
وجملة فعلية وهي قوله : **فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** " وهذه الجملة مفسرة وبيان
لذلك الحكم ، قال سيبويه : " وأما قوله عز وجل : **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا**

(١) ينظر على سبيل المثال :

التبصرة والتذكرة : ص ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، والمفصل للزمخشري : ص ٥٢ ، وشرحه

لابن يعقوب : ٣٧ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٤٥٢ / ١ ، وشرح جمل الزجاجي

لابن عصفور : ١ / ٣٦٤ .

(٢) سورة المائدة ، آية ٣٨ . (٣) سورة النور ، آية ٢ .

كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ^(١) ، وقوله : " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا " ^(٢) فان هذا لم يبين على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : " مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ " ^(٣) ثم قال بعد ذلك : " فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ " فيها كذا وكذا ، فإنما وُضِعَ المَثَلُ للحديث الذي بعده ، فذكر أخباراً وأحاديث فكأنه قال : ومن القصص مَثَلُ الْجَنَّةِ أو ما يُقْصَى عليكم مَثَلُ الْجَنَّةِ ، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه والله أعلم ، وكذلك " الزانية والزاني " كأنه لما قال جل ثناؤه : " سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا " ^(٤) قال : في الفرائض الزانية والزاني أو الزانية والزاني في الفرائض ثم قال : " فَاجْلِدُوا " فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع ^(٥) .

والذي حمله على هذا التقدير وجود " الفاء " في قوله : " فَاجْلِدُوا " فلا يصح عنده أن يجعل " فَاجْلِدُوا " خبراً ، بل لابد من جعله كلاماً مستأنفاً ، لأن الفاء في مذهبه لا تدخل على خبر من كل تركيب ، لم يكن المبتدأ فيه اسماً موصولاً صلته جملة فعلية أو شبه جملة ، وصلة أل غير ذلك .

" ولما كان معظم القراء على الرفع تأوله سييويه على وجه يصح ، وهو أنه جعله مبتدأ والخبر محذوف ، لأنه لو جعله مبتدأ والخبر " فاقطعوا " لكان تخريجاً على غير الوجه من كلام العرب ، ولكان قد أدخل الفاء في خبر " أل " وهو لا يجوز عنده ^(٦) .

(١) سورة النور ، آية ٢ .

(٢) سورة المائدة ، آية ٣٨ .

(٣) سورة محمد ، آية ١٥ .

(٤) سورة النور ، آية ١ .

(٥) الكتاب : ١ / ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٦) البحر المحيط : ٣ / ٤٧٦ .

ولهذا قدر مبتدأ مضرًا لكل ما جاء على خلاف القاعدة التي وضعها ، من ذلك قوله : " وقد يحسن ويستقيم أن تقول : "عَبْدُ اللَّهِ فَاضْرِبْهُ" ، إذا كان مبنيا على مبتدأ مظهر أو مضر ، فأما في المظهر فقولك : هذا زيد فاضْرِبْهُ ، وإن شئت لم تظهر هذا ويعمل كعمله إذا أظهرته ، وذلك قولك : الهلالُ واللهُ فانْظُرْ إِلَيْهِ ، كأنك قلت : هَذَا الْهَيْلَالُ ثُمَّ جِئْتُ بِالْأَمْرِ .

وسا يدل لك على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت : هَذَا زَيْدٌ فَحَسَنٌ جَمِيلٌ ، كان كلاما جيدا ، ومن ذلك قول الشاعر :^(١)

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَأَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ (٢)

فالفاء على مذهبه استثنائية ، كما حكى ذلك عنه ابن هشام^(٣) ، ويرى الرضى أن

الفاء عند سيوييه سببيه^(٤) وعلى كلا النقلين ، لا يعمل ما بعدهما فيا قبلهما ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، فيجب الرفع .

(١) لا يعرف قائل هذا البيت ، خولان ، حتى من اليمن ، الأكرومة بمعنى : الكريمة ، والحيان : حتى أبيها وحتى أمها ، وخلو أي خالية من الزوج ، كما هسى ، كعمهك من بكارتها ، يقول : رب قائلة حضنتى على نكاح هذه المرأة من خولان . ينظر البيت فى : شرح أبيات الكتاب لابن النحاس : ص ١٢٤ ، وشرح شواهد الايضاح : ص ٨٦ ، والملخص فى ضبط قوانين العربية : ١ / ١٨٠ ، والأزهية : ص ٢٤٣ ، ولسان العرب : ١٤ / ٢٣٩ ، مادة " خلا " والمقتصد : ١ / ٣١٢ .

(٢) الكتاب : ١ / ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٣) ينظر أوضح المسالك : ٢ / ١٦٣ .

(٤) ينظر شرح الكافية : ١ / ١٢٨ .

والى هذا ذهب أبو حيان ^(١) وابن أبي الربيع ^(٢) ،

وقال البروسى مبينا فائدة اقتران الغاء بالجملة الطلبية : " ^(٣) وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ "

هو مبتدأ محذوف الخبر، أى حكم السارق والسارقة ثابت فيما يُتلى عَلَيْكُمْ ، فقله :

" فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا " بيان لذلك الحكم المقدر، فما بعد الغاء مرتبط بما قبلها ، ولذلك

أتى بهافيه ، لأنه المقصود مما قبلها ، ولولم يأت بالغاء لتوهم أنه أجنبي ^(٤)

ثم يوضح السبب الذى جعله يقدر الخبر محذوفا مع وجود " فاقطعوا " فيقول :

" ^(٥) وَإِنَّمَا قُدِّرَ الْخَبَرُ لِأَنَّ الْأَمْرَ إِشَاءٌ ، لَا يَقَعُ خَبَرًا إِلَّا بِإِضْمَارٍ وَتَأْوِيلٍ ^(٦) .

وذهب المبرز ^(٧) والكوفيون ^(٨) وابن مضاء ^(٩) ، إلى أن هاتين الآيتين على قراءة

الرفع ليستا من باب الاشتغال فى شيء ، إلا أنهم نهجوا فى توجيههما منهاجا آخر ،

يختلف عما ذهب إليه جمهور البصريين فقالوا :

(١) البحر المحيط ٤٧٦ / ٣

(٢) البسيط ٥٧١ / ١

(٣) روح البياض : ٢ / ٣٩٠ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) ينظر الكامل : ١ / ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٦) ينظر معانى القرآن واعرابه للزجاج : ٢ / ١٨٨ .

(٧) ينظر الرد على النحاة : ص ٩٧ ، تحقيق د / محمد ابراهيم البنا .

ان " السَّارِقَ " هنا مبتدأ ، وجملة " فاقطعوا " خبر عنه ، وجاز اقتران خبر
المبتدأ بالفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط .

قال المبرد في لفظي : السارق والزانية من قوله تعالى : " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ
فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا ^(١) ، وقوله تعالى : " الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ^(٢) كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
مِائَةَ جَلْدٍ ^(٣) " الرفع الوجه ، لأن معناه الجزاء كقوله : الزانية أى التى تزنى ، فإنما
وجب القطع للسرقة ، والجلد للزنا ، فهذا مجازاة ، ومن ثم جاز : الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ
دِرْهَمٌ ، فدخلت الفاء لأنه استحق الدرهم بالإتيان ، فإن لم ترد هذا المعنى
قلت : الَّذِي يَأْتِينِي لَهُ دِرْهَمٌ ^(٤)

وقد نسب ابن هشام إلى المبرد وجوب رفع الاسم فى مثل هذه الآية ^(٥) على حين نسب
إليه آخرون اختيار الرفع ^(٥) .

وقد ذهب الزجاج إلى اختيار قول المبرد ، يتضح ذلك من تعقيبه على رأى المبرد
* وهذا القول هو المختار ، وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين ^(٦) .
وقد وصف الرضى قول المبرد بالقوة ، يقول بعد أن أورد رأى سيويه والمبرد

-
- (١) سورة المائدة ، آية ٣٨ .
(٢) سورة النور ، آية ٢ .
(٣) الكامل : ١ / ٣٩٦ ، ٣٩٧ .
(٤) ينظر أوضح المسالك : ٢ / ١٦٥ .
(٥) ينظر معاني القرآن وأعرابه للزجاج : ٢ / ١٨٨ ، وشرح الرضى على الكافية :
١ / ١٧٨ ، ومجمع البيان فى تفسير القرآن : ٦ / ٨٩ .
(٦) معاني القرآن وأعرابه : ٢ / ١٨٨ .

" وتقدیر المبرد أقوى لعدم الإضرار فيه ، كما في تقدیر سيبويه (١) .

إلا أن صاحب البسيط لم ير ما قاله المبرد وغيره من النحويين في تأويل هاتين الآيتين ، لعدم إجازته دخول الفاء في خبر " أل " الموصولة (٢) لأنه لا يجرى مجرى اسم الشرط ، فلا يشبه به في دخول الفاء .

قال ابن أبي الربيع : " وهذا الذي ذهب إليه المبرد يرد به السماع والقياس ، لأن الذي حسن النصب في مثل قولك : زيدا أضربه موجود في قولك : السارق أقطع يده والقاتل أقتله ، فإن استدل في تفرقة بالسماع ، واستدل بقوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " (٣) فقد مضى الكلام في تأويل هذه الآية (٤) وما أشبهها وهو أن السارق مبتدأ والخبر محذوف ، تقديره : وما يقص عليكم حكم السارق ، وكذلك قدر في قوله تعالى : " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " (٥) ولا يرد القياس الصحيح بسماع يقبل التأويل (٦) .

وهناك توجيه ثالث نسب إلى بعض المحققين (٧) يتمثل في تقدير " أما " قبل الاسم المرفوع ، وتقدیر الكلام : " أما السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، وجاز دخول الفاء هنا لوقوعه في جواب " أما " .

(١) شرحه على الكافية : ١ / ١٧٨ .

(٢) ينظر البسيط : ٢ / ٥٧٣ .

(٣) سورة المائدة ، آية ٣٨ .

(٤) ينظر ص : من البسيط .

(٥) سورة النور ، آية ٢ .

(٦) البسيط : ٢ / ٦٣٤ .

(٧) ينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم : ٤ / ١٣٣ .

الترجيح :-

الطلب إما أن يكون عاما كقوله تعالى : " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا (١) " ولما أن يكون خاصا نحو قولك : " كِتَابُ النَّحْوِ اقْرَأْ " ، فلأن كان عاما نحو هذه الآية فالراجح رفع المشغول عنه على الابتداء ، وجعل جملة الطلب التي بعده خبره ، واقرن الخبر بالفاء هنا ، لكون المبتدأ " أل " الموصولة بمستقبل عام سواء قبل الموصول أداة الشرط لفظا أو تقديرا أم لا .

ولأن كان الطلب خاصا نحو : " كِتَابُ النَّحْوِ اقْرَأْ " ، فالراجح نصب المشغول عنه على الاشتغال ، وهذا مذهب ابن السيد وابن بابشاذ

(٢) (٣)

(١) سورة المائدة ، آية ٣٨

(٢) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، يكنى بأبي الحسن ، وقد اشتهر بابن بابشاذ ،

نحوى ولغوى ، تولى تحرير الكتب الصادرة عن ديوان الانشاء فى الدولة المصرية ،

كما قدم بغداد ، وأخذ عن علمائها ، توفي بمصر عام ٤٦٩ هـ .

من مصنفاته : شرح الجمل للزجاجى ، والمقدمة وشرحها فى النحو ، وشرح كتاب

الأصول فى النحو لابن السراج .

من مصادر ترجمته : سير أعلام النبلاء : ٣ / ٢٢٠ ، وإشارة التعيين : ١٥١ ، ١٥٢

ومعجم الأدباء : ١٢ / ١٧ ، وفيات الأعيان : ٢ / ٥١٥ ، ٥١٧ ، ومعجم

المؤلفين : ٥ / ٣٢

(٣) ينظر ارتشاف الضرب : ص ١١٠٠ ، ١١٠١

ثانيا : ومن مرجحات نصب الاسم السابق

عطفه على جملة مصدرية بفعل

ثانياً : ومن مرجحات نصب المشغول عنه :-

عطفه على جملة مصدره بفعل :

يجوز رفع الاسم السابق ونصبه ، إذا عطف على جملة مصدره بفعل ولم يفصل
من العاطف بـ " أمّا " نحو : أتى خالدٌ ومحمدٌ أكرمته ، برفع - محمد - على الابتداء ،
وهو أمر مرجوح ، ونصبه على الاشتغال وهذا هو الراجح .
ورجح النصب هنا على الرفع ، للتناسب بين الجملتين ، بعطف جملة فعلية
على مثلها ، حيث إنّ العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهم ، بخلاف الرفع
فإنّك تكون قد عطفت جملة اسمية على فعلية ، وهما مختلفتان ، والتناسب بين المتعاطفين
أولى من تخالفهما .

فإن فصل العاطف عن الاسم بـ " أمّا " مثل : ذَهَبَ بَكْرٌ وَأَمَّا مُحَمَّدٌ فَلَقِيْتُهُ ، رجع
الرفع على النصب ، وإنّ لا أثر للعطف مع الفصل بـ " أمّا " ، ويكون ما بعد ها كلاماً مستأنفاً ،
لا صلة له بما قبلها ما لم يرجح النصب مرجح آخر ، كأن يأتي المشغول عنه قبل فعل
ذى طلب نحو : صَلِّ الْمُسْتَقِيمَ وَأَتَا الْفَاسِقَ فَاجْتَنَبَهُ ولا فرق في كون المشغول عاملاً
في ضمير المشغول عنه بنفسه ، أو بواسطة حرف الجر ، أو عاملاً فيما هو بسببه " سواء ،
كان الفعل متعدياً ، أم ضد ذلك نحو : لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا كَلَّمْتُهُ ، وَلَسْتُ أَخَاكَ وَزَيْدًا
أُعِينُكَ عَلَيْهِ ، وَكُنْتُ أَخَاكَ وَعَمْرًا كُنْتُ لَهُ أَخًا (١) .

قال سيبويه : " هذا باب ما يختار فيه أفعال الفعل ما يكون في المبتدأ مبني عليه
الفعل ، وذلك قولك : رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا كَلَّمْتُهُ ، ورَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَلَقِيتُ
قَيْسًا وَبَكْرًا أَخَذْتُ أَبَاهُ ، وَلَقِيتُ خَالِدًا وَزَيْدًا اشْتَرَيْتُ لَهُ ثَوْبًا (١) .

فأنت ترى سيوييه في هذا النص يرجح نصب المشفول عنه بفعل محذوف يفسره
العامل الذي بعده ، لوقوعه معطوفاً على جملة مصدرية بفعل ، سواء أكان المشفول
عاملاً بنفسه - كلمته - أم بواسطة حرف الجر - مررت به - أم عاملاً فيما هو بسببه
- أخذت أباه - اشتريت له ثوباً .

ثم يعلل رجحان النصب في هذه المسألة بقوله : (١) " وإنما اختير النصب ههنا ،
لأن الاسم الأول مبني على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم ، وإن
كان يبنى على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل ، ليجرى الآخر على ما جرى عليه
الذي يليه قبله ، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل .

وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه . . . ومثل ذلك قوله عز وجل :
" يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالْظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا " (٢)

وقال ابن السراج : " إذا عطفت جملة على جملة ، فكانت الجملة الأولى فيها
الاسم مبني على الفعل ، كان الأحسن في الجملة الثانية أن تشاكل الأولى ، وذلك
نحو : ضربت زيدا وعمراً كلمته ، والتقدير : ضربت زيدا وكلمت عمراً ، فأضمرت فعلاً
يفسره - كلمته - وكذلك إن اتصل الفعل بشيء من سبب الأول تقول : لقيت زيدا
وعمرًا ضربت أباه كأنك قلت : لقيت زيدا وأهنت عمراً ضربت أباه ، فتضمر ما يليق
بما ظهر (٣) .

(١) الكتاب : ١ / ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) سورة الانسان ، آية ٣١ .

(٣) الأصول في النحو : ٢ / ٢٥٣ .

وقد ذهب إلى ترجيح النصب في هذه المسألة كثير من النحويين. ^(١) على أنه يجد ربي في هذا المقام أن أبين أن المراد بالجملة الفعلية المعطوف عليها ما عدا التعجبية ، فإن عطف المشغول عنه على جملة تعجبية نحو : أَحْسَنُ بِخَالِ السِّدِّ وَعَلَى أَكْرَمَتِهِ ، فلا يترجح نصب الاسم المعطوف على جملة التعجب ، ففعل التعجب وإن أجرى مجرى الفعل في عمله ، إلا أنه ليس كالفعل لجموده .

قال الرضى : " وأما في نحو : أَحْسَنُ بِيَزِيدٍ وَعَمْرُو يَضْرِبُهُ ، فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده ، وتجرده عن معنى العروض لا حقا بالأسماء ^(٢) . ويستوى عطف المشغول عنه بحرف عطف حقيقي كما مثل ، أو بحرف عطف تشبيهي نحو " حتى " و " لكن " و " بل " عند من يرى العطف بها .

قال سيويه : " وما يستوى فيه النصب لنصب الأول قوله : مَا لَقِيتُ زَيْدًا وَلَكِنْ عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا بَلْ خَالِدًا لَقِيتُ أَبَاهُ ، تجريره على قولك : لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا لَمْ أَلْقَهُ ، يكون الآخر في أنه يدخله في الفعل بمنزلة هذا حيث لم يدخله ،

(١) ينظر : الايضاح لأبى على الفارسي : ٣١ / ١ ، فما بعدها ، والواضح في العربية للزبيدي : ص ١٨٢ ، ١٨٣ ، والمقتصد : ٢٣٦ / ١ ، ونظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي : ص ٢١٦ ، والمفصل : ص ٥٠ ، وأوضح المسالك : ١٦٨ / ٢ ، وارتشاف الضرب : ص ١١٠٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ٤٠ / ٢ ، والبسيط : ٦٤٤ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١٧٢ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١٣٨ / ٢ ، ومنهج السالك : ٧٩ / ٢ ، وجمع الهوامع : ١٥٥ / ٥ ، ١٥٦ ، وشرح المكودي على الألفية : ١ / ١٣٦ ، والتصريح على التوضيح : ١ / ٣٠١ ، وحاشية الشيخ تيس على الفاكهي : ٨٣ / ٢ ، ومجيب البناء إلى شرح قطر الندى للفاكهي : ٨٣ / ٢ .

(٢) شرح الكافية : ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ .

لأن " بَلْ " و " لَكِنْ " لا تعملان شيئا ، وتشركان الآخر مع الأول ، لأنهما " كالواو " و " ثم " و " الفاء " فأجروهما مجراهن فيما كان النصب فيه الوجه ، وفيما جاز فيه الرفع (١) .

ويقول في موضع آخر : " وما يختار فيه النصب لنصب الأول ، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء " ثم قولك : لَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ لِقِيَّتَهُ ، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُ أَبَاهُ ، وَأَتَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، فحتى تجرى مجرى الواو " ثم . . . وكذلك ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ . . . ولو قلت : هَلَكَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدًا أَهْلَكْتُهُ ، اختير النصب ليسبني على الفعل كما بنى قبله مرفوعا كان أو منصوبا (٢) .

ذكر الشواهد القرآنية الدالة على رجحان النصب :-

يحسن بي في هذا المقام أن أسوق بعضا من الشواهد القرآنية التي تدل على رجحان نصب المشغول عنه في هذه المسألة مع التوجيه .

١- قال تعالى : " وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ، وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ (٣) " .

الراجح في " رُسُلًا " أن يكون منصوبا على الاشتغال ، وذلك بإعرابه مفعولا لفعل محذوف يفسره " قَدْ قَصَصْنَاهُمْ " والتقدير : " قَدْ قَصَصْنَاهُمْ رُسُلًا عَلَيْكَ "

(١) الكتاب : ١ / ٩٠ ، ٩١ .

(٢) المصدر السابق : ١ / ٩٦ .

(٣) سورة النساء ، آية ١٦٣ ، ١٦٤ .

قد قصصناهم " فتكون قد عطفت جملة فعلية " قَدْ قَصَصْنَا رُسُلًا " على
جملة فعلية " وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَيْوَرًا " .

قال الزجاج : " رسل " منصوب من جهتين أجود هما : أن يكون منصوبا
بفعل مضر الذي ظهر يفسره المعنى : " وقد قصصنا رسلا عليك قد
قصصناهم " كما تقول : رأيت زيدا وعمرا أكرمتا ، المعنى : وأكرمت عمرا
أكرمتا (١) .

وقال تعالى : " إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ، وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ (٢) " .
قال ابن الأنباري : " الموتى " فى موضع نصب بفعل مقدر ، دل عليه
" يبعثهم ، وتقديره : ويبعث الله الموتى يبعثهم كقولهم : مررت بزيد
وعمرأ كلمته ، أى وكلمت عمرا كلمته ، فتكون قد عطفت جملة فعلية على جملة
فعلية ، فيكون معطوفا على قوله : " إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ " .
ولا يمتنع أن يكون " الموتى " فى موضع رفع كقولهم : مررت بزيد وعمرو كلمته ،
والنصب أوجه الوجهين (٣) وفى حال رفع " الموتى " على الابتداء جعل
ابن الأنباري الواو عاطفة من باب عطف الجملة الاسمية على الفعلية .

(١) معانى القرآن وأعرابه : ٢ / ١٤٦ ، وينظر أعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٢٢ ، ٤٧٣

ومشكل أعراب القرآن لمكي بن أبى طالب القسم الأول : ص ٢١٣ تحقيق

د / حاتم الضامن ، والتبيان فى أعراب القرآن للعكبرى ، القسم الأول : ص ٤٠٩ ،

والبحر المحيط : ٣ / ٣٩٨ .

(٢) سورة الأنعام ، آية ٣٦ .

(٣) البيان فى غريب أعراب القرآن : ١ / ٣٢٠ ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، وينظر :

التبيان فى أعراب القرآن ، القسم الأول : ص ٤٩٢ ، ٤٩٣ .

ومن النحاء من يرى أن جملة " الموتى يبعثهم الله " جملة مستقلة المعنى عما قبلها والواو استئنافية^(١).

٣- وقال تعالى : " وَالْأَرْضُ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مُوزُونٍ ^(٢) " .

قال العكبري : " قوله تعالى : " وَالْأَرْضُ " منصوب بفعل محذوف أى ومددنا الأرض وهو أحسن من الرفع لأنه معطوف على البروج - يشير الى قوله تعالى : " ولقد جعلنا فى السماء بروجاً ^(٣) " - وقد عمل فيه الفعل ^(٤) .

٤- وقال تعالى : " وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ ^(٥) " .

" فالجان " هنا منصوب باضمار فعل يفسره العامل " خلقناه " المشغول بالضمير، والنصب أرجح لوقوعه بعد عاطف مسبق بجملة فعلية مصدرية بفعل " وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ ^(٦) " .

قال ابن الأنبارى موضحاً ذلك : " وَالْجَانَّ " منصوب بفعل مقدر، وتقديره : وَخَلَقْنَا الْجَانَّ خَلَقْنَاهُ ، فكان النصب ههنا على الرفع ، لأنه قد عطف على جملة فعلية وهى قوله : " وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ ^(٧) " فقدر الفعل الناصب ،

(١) ينظر التبيان فى اعراب القرآن : ص ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، والبحر المحيط : ٤ / ١١٧ .

(٢) سورة الحجر ، آية ١٩ .

(٣) سورة الحجر ، آية ١٦ .

(٤) التبيان فى اعراب القرآن ، القسم الأول : ص ٧٧٩ .

(٥) سورة الحجر ، آية ٢٣ .

(٦) سورة الحجر ، آية ٢٦ .

(٧) سورة الحجر ، آية ٢٦ .

ليكون قد عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، لا جملة اسمية على جملة فعلية ،

كقول الشاعر :

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا . . . أَرَدْتُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذِّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ . . . وَحَدَى وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمُطَرَّ (١)
وقال تعالى : " وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ " (٢)

-٥-

" فالأنعام " منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل " خلقها " المشغول بالضمير .

والنصب أرجح ، لتكون قد عطفنا جملة فعلية " وخلق الأنعام " على جملة

فعلية " خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ " (٣)

قال الزمخشري : (٤) " انتصابها - أى الأنعام - بضمير يفسره الظاهر كقوله

تعالى : " وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ " (٥)

وقال تعالى : " وَكُلُّ شَيْءٍ فَصَلَّنَاهُ تَفْصِيلاً " (٦)

-٦-

" وكل شئ " هنا منصوب بفعل محذوف يفسره " فصلناه " والتقدير : " وفصلنا

كُلَّ شَيْءٍ فَصَلَّنَاهُ " ، والنصب هنا أرجح من الرفع ، لوقوعه بعد عاطف مسبق

بجملة فعلية " وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ " (٧)

(١) البيان في غريب أعراب القرآن : ٦٨ / ٢ وينظر : أعراب القرآن : ١٩٤ / ٢ ، والتبيان

في أعراب القرآن القسم الثاني : ص ٧٨٠ ، ٧٨١ .

(٢) سورة النحل ، آية ٥ . (٣) سورة النحل ، آية ٤ .

(٤) الكشاف : ٤٠١ / ٢ وينظر البحر المحيط : ٥ / ٤٧٥ .

(٥) سورة يس ، آية ٣٩ . (٦) سورة الاسراء ، آية ١٢ .

(٧) سورة الاسراء ، آية ١٢

قال العكبري : " قوله تعالى : " وَكُلُّ شَيْءٍ " منصوب بفعل محذوف ، لأنه

معطوف على اسم قد عمل فيه الفعل ، ولولا ذلك لكان الأولى رفعه (١) .

ومثل هذه الآية قوله تعالى بعد هذه الآية : " وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ

فِي عُنُقِهِ (٢) .

وقال تعالى : " وَقَوْمُ نُوحٍ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ (٣)

-٧-

كلمة : " قوم " منصوبة على الاشتغال ، والنصب أرجح من الرفع لوقوع المشغول

عنه بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية وهي قوله تعالى : " فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا (٤)

قال أبو حيان : " انتصب " وَقَوْمُ نُوحٍ " على الاشتغال ، وكان النصب أرجح

لتقدم الجملة الفعلية قبل ذلك (٥) يشير الى قوله : " فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا " .

ثالثا : ومن مرجحات نصب المشغول عنسه

مجيبه بعد ما يغلب دخول على الفعل :

من مرجحات نصب المشغول عنه أن يأتي بعد أداة الغالب فيها أن تدخل على

الفعل ، وهذه الأدوات هي :

(١) التبيان في اعراب القرآن ، القسم الثاني : ص ٨١٥ .

(٢) سورة الاسراء ، آية ١٣ . (٣) سورة الفرقان ، آية ٣٧ .

(٤) سورة الفرقان ، آية ٣٦ .

وهناك من يرى أن يكون " قوم " منصوبا بتقدير : اذكر قوم نوح ، أو يكون منصوبا

بالعطف على الضمير في قوله تعالى : " فَدَمَّرْنَاهُمْ " ينظر : اعراب القرآن :

٢ / ٤٦٨ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٢٠٤ .

(٥) البحر المحيط : ٦ / ٤٩٨ .

أ - همزة الاستفهام .

ب - حروف النفي غير المختصة ، واليك البيان .

أ - همزة الاستفهام :-

الاسم المشغول عنه اما أن يلي همزة الاستفهام مباشرة أو يفصل عنها ، فإن وليها مباشرة نحو أمحمدًا أكرمته ، وكقولك : المريضُ زُرته ، أو فصل عنها بظرف نحو : أَعِنْدَكَ خالدًا علَّمته ، أو مجرور مثل : أَفِي الْمَسْجِدِ محمدًا قَابَلْتَهُ ، جاز في المشغول عنه وجهان :-

أحدهما : الرفع على الابتداء .

ثانيهما : النصب على الاشتغال وهو المختار لورود ذلك في القرآن الكريم ، قال تعالى : " أَبَشِّرْنَا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ (١) .

قال سيوييه : " تقول : أَعْبَدُ اللَّهَ ضَرْبَتَهُ ، وَأَزِيدُ مَرَرَتَ بِهِ ، وَأَعْمُرُ قَتْلَتَ أَخَاهُ ، وَأَعْمُرًا اشْتَرَيْتَ لَهُ ثَوْبًا ، ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيره كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الأحرف ، في غير الاستفهام ، قال جرير :

أشعلبة الفوارس البيت

فإذا أوقعت عليه الفعل ، أو على شيء من سببه نصبته ، وتفسيره ها هنا هو التفسير الذي فسر في الابتداء : أَنْكَ تَضْمُرُ فَعْلًا هذا تفسيره ، إلا أن النصب هو الذي يختار ههنا وهو حد الكلام (٢) .

(١) سورة القمر ، آية ٢٤ .

(٢) الكتاب : ١ / ١٠١ ، ١٠٢ .

ثم بين بعد ذلك أن الفعل غير المتصرف كالفعل المتصرف ، وقد نسب ذلك

إلى الخليل^(١).

ثم يوضح في موضع آخر أن المشغول عنه إذا فصل من الهمزة بظرف أو مجرور حكمه كحكمه إذا ولي الهمزة مباشرة في رجحان النصب فإن قلت : أَكَلُ يَوْمٍ زَيْدًا تَضَرُّهُ ، فهو نصب كقولك : أَزِيدًا تَضَرُّهُ كُلُّ يَوْمٍ ، لأن الظرف لا يفصل في قولك : ما اليوم زيدٌ نَاهِيًا ، وَإِنَّ الْيَوْمَ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ ، فلا يحجزها هنا كما لا يحجز ثمة^(٢).

وقد حكى السيوطي اتفاق النحويين على أن فصل المشغول عنه بظرف أو مجرور عن همزة الاستفهام كلا فصل^(٣) كما نقل عن أبي حيان أن الفصل بالعاطف كسلا مثل الظرف والمجرور نحو : أو عليا درست^(٤) وقد ذهب إلى رجحان نصب المشغول عنه بعد همزة الاستفهام جمهور النحويين^(٥) ونُقلَ عن الفراء وجوب رفع الاسم التالي همزة

(١) الكتاب : ١ / ١٠٢

(٢) نفس المصدر السابق : ١ / ١٠٤ ، ١٠٥

(٣) ينظر همع الهوامع : ٥ / ١٥٥

(٤) ينظر المصدر السابق : ٥ / ١٥٤

(٥) ينظر ما يلي : التبيصرة والتذكرة : ١ / ٣٣٢ ، والأمالى الشجرية : ١ / ٣٣١ ،

والمفصل : ص ١٥ وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٣٤ ، والكافية وشرحها للرضي :

٢ / ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، والايضاح

في شرح المفصل لابن الحاجب : ١ / ٣١٢ ، وشرح جمل الزجاج لابن عصفور

١ / ٣١٢ ، وأوضح المسالك : ٢ / ١٦٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٢ / ١٣٨

والتصريح على التوضيح : ١ / ٣٠٠ ، وحاشية الخصري على ابن عقيل : ١ / ١٧٦ ،

وحاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندي : ٢ / ٨٤ ، ومجيب النداء إلى شرح

قطر الندي : ٢ / ٨٤

الاستفهام إذا كان العامل في ضميره فعل ظن^(١) لأن من عادة العرب الغاءها ،
إذا لم يكن فيها الهاء^(٢) .

— هل الاستفهام عن الاسم كالأستفهام عن الفعل ؟

ذهب سيويوه^(٣) إلى أن المشغول عنه التالي همزة الاستفهام مباشرة أو فصل
عنها بظرف أو مجرور يجوز فيه الرفع والنصب مع رجحان النصب سواء أكان المستفهم عنه
فعلاً كما سبق بيان ذلك^(٤) أم اسماً نحو: أَبْكَرًا لِقَيْتِهِ أَمْ خَالِدًا ، وإلى هذا ذهب
كثير من النحويين^(٥) .

وذهب ابن الطراوة^(٦) إلى التفرقة بين الاستفهام عن الاسم والاستفهام عن الفعل ،
فإن كان الاستفهام عن الفعل فيوافق النحاة فيما ذهبوا إليه من ترجيح النصب على
الرفع ، أما إن كان الاستفهام عن الاسم فإنه يرى وجوب رفع المشغول عنه نحو :
أَمْحَدٌ زُرَّتْهُ أَمْ بَكْرٌ ، لأن المسئول عنه اسمٌ وليس فعلاً ، إذ الفعل قد استقر عندك
وجوده وإنما تستفهم عن وقع به الفعل .

-
- (١) ينظر ارتشاف الضرب : ص ١١٠ ، وسمع الهوامع : ٥ / ١٥٤ .
(٢) سماع الهوامع : ٥ / ١٥٤ .
(٣) ينظر الكتاب : ١ / ١٠٢ . (٤) ينظر : ص — فما بعد ها .
(٥) ينظر على سبيل المثال : التبصرة والتذكرة : ١ / ٣٣٠ ، والأمالى الشجرية : ١ / ٣٣١ ،
والمقاصد النحوية : ٣ / ٥٣٤ ، ٣٣٥ ، ومجالس العلماء للزجاجي : ص ٢٤٨ و ٢٦١ ،
تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .
(٦) ينظر : أوضح المسالك : ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ ، وأبو الحسن ابن الطراوة وأثره في
النحو : ص ٩٨ ، وابن الطراوة النحوي : ص ٢٤٩ فما بعد ها .

قال ابن هشام : * وقال ابن الطراوة إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو :

أَزِيدُ ضَرِيَّتَهُ أَمْ عَمْرُو ، وحكم بشذوذ النصب في قوله :

أشعلية الفوارس البيت (١)

وعلى مذهبه هذا لا يجوز أن تقدر فعلاً بعد همزة الاستفهام في قول الشاعر :

فَإِنَّكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَسُولٍ . : أَطْبَيْ كَانُ أُمُّكَ أَمْ حِمَارُ (٢)

لأن الشاعر لم يسأل عن الفعل ، وإنما سأل عن الاسم كأنه قال :

. : أُمُّكَ طَبِي أَمْ حِمَارُ .

كما ذكر أبو حيان (٣) وابن لب (٤) أن ابن الطراوة اختار رفع المشغول عنه إن كان

المستفهم عنه الاسم ، ولم يوجب رفعه .

قال أبو حيان : * وذهب ابن الطراوة إلى التفصيل فقال : إن كان - أي الاستفهام -

عن الفعل اختير النصب وإن كان عن الاسم اختير الرفع (٥)

(١) أوضح المسالك : ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) نسبه سيوييه إلى خد اش بن زهير ، وقال ابن السيرافي في شرح أبيات

الكتاب : ٢٢٧ / ١ هو لثروان بن فزارة ، والشاعر في هذا البيت يصف تغير

الزمان ، واطراح مراعاة الأنساب .

ينظر البيت في الكتاب : ١ / ٢٣ ط بولاق ، والمقتضب : ٩٤ / ٤ ، وشرح

عيون كتاب سيوييه لأبي نصر هارون بن موسى القرطبي : ص ٥ تحقيق د /

عبد اللطيف عبد ربه .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب : ص ١١٠١ .

(٤) ينظر تقييد ابن لب : ص ٤٤٥ ، ٤٤٦ .

(٥) ارتشاف الضرب : ص ١١٠١ .

وقد مال إلى هذا الرأي الدكتور عياد الشبتي ، ويظهر لي أنه لم يطلع على هذا
الرأي ، يدل على ذلك تعقيبه على رأي الطراوة بقوله : " ولا يعنى هذا أنى أوافق
ابن الطراوة فى وجوب الرفع ، بل إننى أميل إلى أن الرفع هو المختار ، والنصب
جائز لوروده عن العرب ، ولأن الاستفهام الأصل أن يليها الفعل (١) "

كما وجه الدكتور محمد إبراهيم البنا قول ابن الطراوة فى هذا الشأن توجيهها
ينفق هو وما ذهب إليه فى عامل المشغول عنه فى نظري ، إذ يقول : " وهذه مسألة
أخرى خالف فيها سيوييه ، وكان أبو بشر قد اختار النصب فى الاسم الواقع بعد
الألف وتمثل بببيت جرير :

اشعلبة الفوارس البيت

فأما ابن الطراوة فقد عرفنا . . . أن أمثلة الاشتغال لا يعد المنصب فيها
معمولاً لفعل محذوف مفسر بالمذكور ، وإنما هو منصوب بالقصد إليه ، وقد رأى أنك
إذا كنت سائلاً عن الاسم نحو : " أزيد " أكرمه أم عمرو ؟ فلم يوجب فيه الرفع ، حيث
إنه لا يتأتى القصد إلى المتقدم وأنت تردد السؤال بين اثنين .

أما إذا كنت سائلاً عن الفعل فى نحو : " أزيد " أكرمه أم أهنته ؟ فانه يجوز أن يكون
الاسم منصوباً بالقصد إليه لأنه لا يتصور وروده هنا (٢) .

وليس ابن الطراوة أول من فكر فى التفريق بين السؤال عن الاسم ، والسؤال عن

(١) ابن الطراوة النحوى : ص ٢٥٢ .

(٢) أبو الحسين ابن الطراوة وأثره فى النحو : ص ٩٨ .

(١) الفعل في باب الاشتغال ، فهو مسبوق في ذلك .

قال الزجاجي : " أخبر أبو جعفر أحمد بن محمد الطبري قال : سألت مروان سعيد بن مسعدة الأخفش : أزيداً ضربته أم عراً فقال : أي شيء تختاره فيه ؟ فقال : أختار النصب لمجىء ألف الاستفهام فقال : أليست إنما تختار في الاسم النصب إذا كان المستفهم عنه الفعل كقولك : أزيداً ضربته ؟ أعبداً لله مررت به ؟ فقال : بلى فقال له : فأنت إذا قلت : أزيداً ضربته أم عراً ؟ فالفعل هنا قد استقر عندك أنه قد كان ، وإنما تستفهم عن غيره ، وهو من وقع به الفعل ، فلا اختيار الرفع ، لأن المسئول عنه اسم وليس بفعل .

فقال له الأخفش : هذا هو القياس .

قال أبو عثمان ^(٢) وهو أيضاً القياس عندى ، ولكن النحويين اجتمعوا على اختيار النصب في هذا ، لما كان معه حرف الاستفهام الذى هو فى الأصل للفعل ^(٣) .

(١) ينظر ابن الطراوة التحوي : ص ٢٥٠

(٢) هو الامام بكر بن محمد بن حبيب ، أبو عثمان المازني " ت ٢٤٩ هـ " بصرى

كان اماماً فى العربية روى عنه المبرد وقال عنه : " لم يكن بعد سيبويه

أعلم بالنحو من أبى عثمان " له من التصانيف : علل النحو ، تفسير كتاب

سيبويه ما تلحق فيه العامة ، وغيرها ينظر فى ترجمته : انباء الرواة : ٢٨١ / ١

وطبقات النحويين للزبيدي : ص ٨٢ ، وبغية الوعاة : ١ / ٤٦٣ ، ٤٦٦ ،

والبلغة : ص ٤١

(٣) مجالس العلماء : ص ٢٤٨ ، وينظر : ص ٦١

فالأخفش والمازني ، يقرران في هذا النص أن الاستفهام إذا كان عن الاسم
فالمختار الرفع ، وهو القياس عندهما ، إلا أن المستفهم عنه لما اقترن بألف الاستفهام
التي هي في الأصل أن يليها الفعل ، رجع النحويون النصب على الرفع .

الترجيح :-

والذي يظهر : رجحان نصب المشغول عنه إذا وقع بعد الهمزة مطلقاً سواء
أكان الفعل من باب الظن نحو: أُمَحْمَدًا ظَنَنْتَهُ كَرِيماً ، أم غير ذلك نحو : الْمَسْكِينُ
تَصَدَّقْتُ عَلَيْهِ .

وسواء كان الاستفهام عن الفعل كما مثل أم عن الاسم نحو: أُمَحْمَدًا رَأَيْتَهُ أَمْ بِكَرَامٍ
لأن السؤال عن الاسم يوجب دخول همزة الاستفهام عليه فقط ، ولا يوجب رفع الاسم
السابق * وآية ذلك أنك إذا قلت : أَزِيدًا ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرًا ، من غير أن تُصَلَّ بالفعل
ضمير الاسم السابق ، فإن الاستفهام ههنا عن الاسم ، وهذا واجب النصب إجماعاً ،
فدل ذلك على أن كون الاستفهام عن الاسم لا يقتضى رفعه (١) .

حكم المشغول عنه إذا لم يباشر الهمزة :-

الاسم المشغول عنه التالي همزة الاستفهام إذا فصل عنها بغير ظرف أو مجرور
كقولك : أَنْتَ الْمَدْرَسَةُ زَرْتَهَا - حكمه حينئذ حكم الاسم الذي لم يتقدمه شيء ، إذ
لا أثر لهمزة الاستفهام هنا ، لدخولها على غير المشغول عنه .

(١) واضح المسالك لتحقيق منهج السالك : ٢٢١ / ١ ، وينظر حاشية الصبان :

قال سيوييه : " وتقول : أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ تجريره هاهنا مجرى أَنَا زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ؛ لأن الذي يلي حرف الاستفهام " أَنْتَ " ثم ابتدأت هذا ، وليس قبله حرف استفهام ، ولا شيء هو بالفعل ، وتقديمه أولى .

إلا أنكر أن شئت نصبته كما تنصب زيداً ضَرَبْتَهُ ، فهو عربى جيد وأمره هاهنا على قولك : زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ (١) وهذا مذ هب جمهور النحويين ، وذ هب أبو الحسن الأُخفش إلى أن النصب أرجح لأن الاستفهام داخل على الفعل ، حيث جعل - أَنْتَ - فاعلا بفعل مقدر انفصل بعد حذفه ، قال الأُخفش : " أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ ، النصب أجود ، لأن " أَنْتَ " ينبغى أن ترتفع بفعل مضمر ، إذا كان له فعل فى آخر الكلام ، وينبغى أن يكون الفعل الذى يرتفع به " أَنْتَ " ساقطا على عبد الله (٢) .

ب - ومن مرجحات نصب المشغول عنه وقوعه بعد حرف نفى غير مختص : (٣)

اختلفت أقوال النحويين فى حروف النفى غير المختصة المرادة هنا :

- (١) الكتاب : ١ / ١٠٤ .
- (٢) هامش الكتاب : ١ / ١٠٤ ، ذكره الاستاذ عبد السلام هارون .
- (٣) المراد بحروف النفى غير المختصة : الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال نحو قوله تعالى : " ما هذا بشرا " سورة يوسف آية ٣١ ، وقوله تعالى : " ما هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ " سورة المجادلة آية ٢ ، ومثل ذلك قوله تعالى : " وَمَا تَنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ " سورة البقرة ، آية ٢٧٢ ، وكقوله تعالى : " لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ " سورة يوسف آية ٩٢ ، وقولك مثلا : لا يقوم خالد الأخ لصباح ، ونحو قوله تعالى : " إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ " المجادلة ، آية ٢ ، وقوله تعالى : " وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ " سورة النساء ، آية ١٥٨ ، وكقوله تعالى : " إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى " سورة التوبة ، آية ٧١ .

١- اقتصر بعضهم على ذكر " ما " و " لا " النافيتين ، كما فعل سيوييه ^(١) والزمخشري ^(٢)

وابن مضاء ^(٣) .

٢- ذكر بعضهم " ما " و " إن " وترك " لا " ^(٤) .

٣- أورد بعضهم " ما " و " إن " و " لا " النافيات ، ومن هؤلاء الرضى ^(٥) ، وابن مالك ^(٦) ،

وابن هشام ^(٧) ، والأشعوني ^(٨) .

وكما اختطف النحاة في عدد حروف النفي ، اختطفوا أيضا في الحكم الإعرابي

للمشغول عنه التالي هذه الأدوات على ثلاثة مذاهب :-

١- يرى رجحان الرفع على النصب ، وقد نسب هذا القول إلى أبي بكر ^(٩) بن طاهر ^(١٠)

وقيل هو ظاهر كلام سيوييه ^(١١) .

(١) ينظر الكتاب : ١ / ١٤٥ . (٢) ينظر المفصل : ص ٥١ .

(٣) ينظر الرد على النحاة : ص ١٠٥ ، تحقيق د / محمد إبراهيم البنا .

(٤) ينظر شرح المكودي على الألفية : ١ / ١٣٦ .

(٥) ينظر شرح الكافية : ٢ / ٤٥٢ . (٦) ينظر شرح الكافية الشافية : ٢ / ٦١٩ .

(٧) ينظر أوضح المسالك : ٢ / ١٦٨ . (٨) ينظر منهج السالك : ٢ / ٧٨ .

(٩) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي ، أبو بكر المعروف بالخدب ،

نحو مشهور حافظ بارع ، كان يرحل إليه في المربية ، صاحب اختيارات وآراء ،

وكان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين ، أخذ عنه بن خروف وغيره ، توفي عام

٥٨٠ هـ ينظر في ترجمته : البلغة : ص ٢٠٦ ، وبغية الوعاة : ١ / ٢٨ .

(١٠) ينظر تقييد ابن لب : ص ٤٦٢ .

(١١) ينظر منهج السالك : ٢ / ٧٨ .

٢- يسوى بين الرفع والنصب في هذه المسألة . فليس أحد الوجهين أرجح من

الآخر ، قيل : وهو ظاهر كلام سيويه .^(١)

وقد نسب أبو حيان^(٢) هذا القول إلى ابن خروف^(٣) كما نسب السيوطي^(٤) إلى ابن

الباز ش ، وقد مال إلى هذا القول ابن أبي الربيع إن قال : " اختلفوا في الأحسن

فمنهم من قال : النصب ، ومنهم من قال : هما سواء ، وهو الظاهر من كلام سيويه

وهو عندى أحسن لأن " ما " النافية تقع بعد ها الجملة الاسمية والجملة الفعلية . .^(٥)

والذى يظهر : أن الاسم السابق إذا ولى حرف نفى لا يختص ، وكان بعده عامل

مشغول بضميره ، أو ما هو ملابس للاسم السابق ، ترجح نصبه ، لشبه حروف النفي

بحروف الاستفهام ، والجزاء ، والأمر ، والنهي قال سيويه : " هذا باب حروف

أجريت مجرى حروف الاستفهام ، وحروف الأمر والنهي ، وهى حروف النفي ، شبهوها

بحروف الاستفهام ، حيث قدم الاسم قبل الفعل لأنهن غير واجبات . . وذلك قولك :

(١) ينظر تقييد ابن لب : ص ٤٦٦ ، والبسيط : ١٣٥ / ٢ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب : ص ١١٠٢ .

(٣) هو الامام على بن محمد بن على بن محمد ، أبو الحسن بن خروف ، الأندلسي

النحوى ، (ت : ٦٠٩ هـ) كان اماما في العربية ، محققا مدققا ، أخذ النحو

عن ابن طاهر المعروف بالخدب ، أقرأ النحو بعدة بلاد ، وله مناظرات مع

السهيلي ، صنف شرح سيويه ، وشرح الجمل ، كتابا في الفرائض ، ينظر في ترجمته :

بغية الوعاة : ٢ / ٢٠٣ ، والبلغة : ص ١٦٤ .

(٤) ينظر جمع الهوامع : ٥ / ٥٥ .

(٥) البسيط : ٢ / ٦٣٥ .

مازیداً ضربته، ولا زیداً قتلته، وما عسراً لقيت أباه، ولا عسراً مررت به، ولا بشراً اشتريت له ثوباً... قال هُدُبَةُ بْنُ الْخَشَرَمِ العذري :

فَلَا ذَا جَلَالٍ هَبْنَهُ لِجَلَالِهِ . . وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ (١)

وقال زهير:

لَا الدَّارَ غَيْرَهَا بَعْدِي الْأَنْثَى وَلَا . . بِالْذَّارِ لَوْ كَلِمَتُ ذَا حَاجَةٍ صَمٌّ (٢)

وقال جرير: (٣)

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَسِيمٍ . . وَلَا جَدًّا إِذَا أَزْدَحَمَ الْجُدُودُ (٤)

(١) الضياع : أن يترك الانسان لا يلتفت اليه لمسكنته وفقره .

يصف الشاعر المنايا فيقول : لا يتركن الجليل هبة لجلاله، ولا الفقير اشفاقا لضياعه وفقره، والشاهد فيه : نصب " ذَا جلال " بفعل مضمر يفسره المذكور كأنه قال : فلا هبن ذَا جلال هبته .

ينظر البيت في : التبصرة والتذكرة : ٣٣٢ / ١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٣٤ / ١ ، والرد على النحاة : ص ١٠٥ ، تحقيق د / البنا وشرح ألفية ابن معطى : ٨٥٢ / ٢ ، وأمالى القالى : ٢٥٠ / ١ ، وسط اللآلى : ٥٥٦ / ١ .

(٢) الأنثى ، من يؤنس به ، يصف الشاعر دارا خلّت من أهلها ، ولم يأت بعد هم أناس يخلفونهم ، فيفسيروا ما فيها ، وقد تكلمت عندها بقدر ما تسمع فلم تجب ، ولم تتكلم . والشاهد نصب " الدار " بفعل مضمر يفسره المذكور ، أى لا غير الدار غيرها ،

ينظر البيت في : شرح شعر زهير صنعة أبي العباس شعلب ، تحقيق : د / فخر الدين قباوه : ص ١١٦ ، وتذكرة النحاة : ص ٤٢ .

(٣) الجد : أبو الأب ، وقيل المراد بالجد هنا الخط ، والشاهد : نصب " حسباً "

بفعل مضمر يفسره " فخرت به " أى فلا ذكرت حسباً فخرت به . ينظر البيت في : ديوانه : ص ١٢٩ ، والرد على النحاة : ص ١٠٦ ، وشرح ألفية ابن معطى : ٨٥١ / ٢ - ٨٥٣ ، والصفوة الصفية : ٨٥٩ ، ٨٦١ ، والخزانة : ٢٥ / ٣ .

(٤) الكتاب : ١ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

وهذا مذهب كثير من النحويين . (١)

فإن فصل حرف النفي عن المشغول عنه بغير ظرف أو مجرور، ترجح الرفع على
النصب ، للفصل بينهما وصار حكم المشغول عنه كحكمه فيما إذا لم يتقدمه شيء نحو :
ما أنا محمدٌ أكرمتُه ، فالاسم - محمد - يجوز فيه الرفع والنصب ، والرفع أرجح ، لأنه
لا يحتاج إلى تقدير ، وليس قبله شيء يرجح نصبه ، قال سيويه : " ما أنا زيدٌ لقيتُه ،
رفعت إلا في قول من نصب زيدا لقيتُه ، لأنك قد فصلت كما فصلت في قولك : أنت
زيدٌ لقيتُه " (٢)

رابعاً : ومن مرجحات نصب المشغول عنه :

أن يتوهم في رفع المشغول عنه كون المشغول صفه :

ذهب النحويون مذاهب في حكم المشغول عنه ، إذا وقع بعد ما هو فاعل في المعنى (٣)

كقوله تعالى : " إنا كلُّ شيءٍ خلقناه بقدر " (٤)

(١) ينظر مثلاً : نظم الفرائد وحصر الشرائد : ص ٢١٥ ، ولباب الاعراب : ص ٣١ ، ٣٢٠
والكافية في النحول لابن الحاجب : ص ٩٧ تحقيق د / طارق نجم عبد الله ، وشرح
ألفية ابن مالك لابن الناطم : ص ٩٢ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ٣٣٢ ، والتسهيل
ص ٨٠ ، ٨١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٦١٩ ، والفوائد الضيائية : ١ / ٣٥٦ ،
وهمع الهوامع : ٥ / ١٥٥ إلى غير ذلك من كتب النحو التي يرى فيها أصحابها
رجحان نصب المشغول عنه الواقع بعد هذه الحروف .

(٢) الكتاب : ١ / ١٤٢ .

(٣) المراد بالفاعل بالمعنى : أن يكون الاسم المتقدم على المشتغل عنه وفاعل المشغول
دالين على شيء واحد نحو : أنا محمداً أكرمتُه وأنت خالداً أهنته .

(٤) سورة القمر آية : ٤٩ .

الأول : مذهب البصريين أن رفع الاسم السابق أقوى من نصبه ، لاشتغال الفعل
 المضر ، وليس ههنا شيء هو بالفعل أولى ، قال سيبويه : " أما قوله
 عز وجل : " إنا كل شيء خلقناه بقدر " ، فإنما هو على قوله : زيدا ضربته ،
 وهو عربى كثير ، وقد قرأ بعضهم (١) : " وأما ثمود فهديناهم (٢) ، إلا أن
 القراءة لا تخالف لأن القراءة السنة (٣) .

فأنت ترى سيبويه جعل حكم المشغول عنه فى هذه الآية ، حكم الاسم السابق
 الذى لم يتقدمه شيء ، ومعلوم أن المشغول عنه إذا لم يتقدمه شيء يترجح
 فيه الرفع على النصب ، وحيث إن القراءة جاءت على خلاف القاعدة ، وأجمع القراء
 السبعة على ذلك ، أوضح سيبويه أن القراءة سنة لا تخالف ، وأن هذا الوجه
 الذى جاءت عليه القراءة عربى كثير ، ولم يعتد سيبويه برفع المشغول عنه إذا
 أوهم وصفا مخلا بالمعنى مرجحا للنصب .

وهذا ما فهمه النحاة من بعده (٤) لتطير سيبويه نصب قوله تعالى : " كل شيء "
 بالمثال زيدا ضربته ،

(١) قرأ الحسن البصرى بنصب " ثمود " و جمهور القراء برفع " ثمود " ، ينظر

اتحاف فضلاء البشر للدمياطي : ص ١٨٣

(٢) سورة فصلت ، آية ١٢ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٤٨ .

(٤) ينظر مجالس العلماء للزجاجي : ص ٢٢٤ ، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص ٩٠ ،

ومعجم الأدباء : ٢ / ١٢٥ ، ورسم المصحف العثماني ، وأوهام المستشرقين

فى قراءات القرآن الكريم دوافعها ودفعها للدكتور عبد الفتاح شلبي : ص ٣٨ .

وقد ذكر ابن الشجري^(١) إجماع البصريين على أن الرفع أرجح من النصب لعدم

تقدم ما يقتضى النصب .

٢ - مذ هب الكوفيين^(٢) أن نصب المشغول عنه هنا أجود من الرفع "لأنه قد تقدمه

عامل ناصب وهو "إِنَّ" فاقترضى ذلك إضمار "خَلَقْنَا" وقوله : "خلقناه" مفسر

للضمير^(٣) .

وإذا ما تتبعنا كلام النحويين تجدهم لم يجعلوا وقوع المشغول عنه بعد ما هو

فاعل فى المعنى مرجحاً للنصب فقط بل توسعوا فى القاعدة ، حيث جعلوا نصب

كل اسم مشغول عنه راجحاً على الرفع ، فيما إذا أُوهم رفعه وصفاً مخلاً بالمعنى المراد^(٤) .

وبعد استعراض مذ هب البصريين والكوفيين ، يبدو أن المذهب الكوفى فى

هذه المسألة أرجح لما يأتى :

١ - إجماع القراء السبعة على قراءة نصب "كُلُّ شَيْءٍ" من قوله تعالى : "إِنَّا كُلَّ

شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ"^(٥) .

٢ - إن كلام الله أولى بالاختيار فى تعديد قواعد اللغة العربية .

(١) ينظر الأمالى الشجرية : ١ / ٣٣٨ ،

(٢) ينظر المصدر السابق : ١ / ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٣) المصدر السابق : ص ، وينظر تقييد ابن لب : ص ٤٦٩ ، ٤٧٠ .

(٤) ينظر الكافية بشرح الرضى : ١ / ١٣٢ ، والتسهيل : ص ٢٨ ، والتصريح على

التوضيح : ١ / ٣٠٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٤١ ، وأوضح المسالك :

٢ / ١٦٩ ، ١٧٠ ، وجمع الهوامع : ٥ / ١٥٦ ، والمطالع السعيدة للسيوطى :

ص ٢٠٥ ، والفرائد الجديدة للشيخ عبد الرحمن الأسىوطى : ٢ / ٢٠٦ ، تحقيق

الشيخ عبد الكريم المدرس .

(٥) سورة القمر ، آية ٤٩ .

٣- إِنْ نَصَبَ الْمَشْغُولُ عَنْهُ فِي مِثْلِ هَذَا يَزِيلُ اللَّبْسَ الَّذِي يَتَبَادَرُ إِلَى ذَهْنِ
القارئ مع الرفع . (١)

خامسا : ومن مرجحات نصب المشغول عنه :

وقوعه جوابا لاستفهام منصوب :

المسألة الخامسة من المسائل التي يترجح فيها نصب المشغول عنه ، وقوعه جوابا
لاستفهام منصوب لفظا أو محلا بالفعل الذي يليه كأن تقول : مُحَمَّدًا قَابِلَتُهُ ، جوابا
لمن قال لك : أَيُّهُمْ قَابِلَتٌ ، ونحو الصديق شَاوَرَتُهُ ، في جواب من قال : مَنْ شَاوَرْتُ؟
فأنت ترى أن الاسم السابق أُتِيَ به جوابا لاستفهام منصوب لفظا بالفعل الذي بعده
في المثال الأول ومحلا في المثال الثاني .

ويدخل تحت هذه المسألة الاستفهام المضاف إلى منصوب بالفعل الذي بعده
نحو قولك : كِتَابَ خَالِدٍ اسْتَعْرَضْتُ ، في جواب من قال : كِتَابَ أَيُّهُمْ اسْتَعْرَضْتُ؟ أو قال :
كِتَابَ مَنْ اسْتَعْرَضْتُ؟ فيجوز الرفع على ألا ابتداء للاسم المشغول عنه الواقع

(١) إذا قلت : أنا كلُّ شيءٍ خلقناه بقدر على تقدير خلقنا كل شيءٍ خلقناه اشتغل
الخلق على جميع الأشياء البتة ، كما أنك إذا قلت خلقنا كل شيءٍ بقدر كان كذلك
وإذا قلت : أنا كلُّ شيءٍ خلقناه بقدر بالرفع لم يكن متحضا للعموم ، لأنه يجوز
أن يظن أن " خلقناه " صفة لشيءٍ في " كل شيءٍ " حتى كأنه قيل : أنا كل شيءٍ
مخلوق لنا بقدر ، أي كائن بقدر ، فيجوز أن يكون ها هنا ما ليس بمخلوق فـشيء
الأشياء ، فالنصب أرجح لدلالته على عموم الخلق ، والرفع لا يدل على عموم
بل يفيد أن كل شيءٍ مخلوق فهو بقدر .

في جواب الاستفهام المنصوب وهو وجه مرجوح ، والنصب بإضمار
فعل يفسره الفعل الذي بعده ، وهذا الوجه أرجح من الرفع ، لكي تتم المطابقة بسين
السؤال والجواب .

قال سيويه : " وما يختار فيه النصب قول الرجل : مَنْ رَأَيْتَ ؟ وَأَيُّهُمْ رَأَيْتَ ؟
فتقول : زَيْدًا رَأَيْتُهُ ، تنزله منزلة قولك : كَلِمَتُ عَمْرَأَ ، وزَيْدًا لَقَيْتُهُ ، ألا ترى أن الرجل
يقول : مَنْ رَأَيْتَ ؟ فتقول : زَيْدًا ، على كلامه ، فيصير هذا بمنزلة قولك : رَأَيْتُ زَيْدًا
وعمرًا ، يجرى على الفعل كما يجرى الآخر على الأول بالواو (١)
أما إن كان المشغول عنه جوابا لاستفهام مرفوع كقولك : أَيُّهُمْ كَلِمَتُهُ ؟ برفع
أى فاختلف فيه على ما يلي :

ذهب سيويه إلى رفعه فتقول : مُحَمَّدٌ كَلِمَتُهُ ، بالرفع ولا يجوز أن تنصبه إلا على
تقدير جعلك : مُحَمَّدًا كَلِمَتُهُ ، جملة ابتدائية لاصلة لها بالجواب ، فيجوز نصب الاسم
السابق ، قال سيويه : " فَإِنْ قَالَ : مَنْ رَأَيْتَهُ ؟ وَأَيُّهُمْ رَأَيْتَهُ ؟ فَأَجِبْتَهُ قُلْتَ : زَيْدٌ
رَأَيْتُهُ ، إلا في قول من قال : زَيْدًا رَأَيْتُهُ ، في الابتداء (٢) ثم يعمل ذ لك
بقوله : " لَأَنَّ هَذَا كَقَوْلِكَ : أَيُّهُمْ مُنْطَلِقٌ وَمَنْ رُسُولٌ ؟ فيقول : فَلَانٌ (٣) .

(٤)
وذهب الأخفش إلى جواز الرفع والنصب ، قياسا على عطف الجملة ذات الوجهين
فيجوز على مذهبه أن تقول : مُحَمَّدٌ كَلِمَتُهُ ، بالرفع ، ومُحَمَّدٌ أَلَمْتُهُ بالنصب ، جوابا لمن قال
لك : أَيُّهُمْ كَلِمَتُهُ ، برفع " أى " .

(١) الكتاب : ٩٣ / ١ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك : ٤٠ / ٢ ، ٤١ .

(٢) الكتاب : ٩٣ / ١ ، وينظر ارتشاف الضرب : ص ١١٠ ، والبسيط : ٦٥٠ / ٢ ، ٦٥١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) ينظر البسيط : ٦٥٠ / ٢ ، ٦٥١ .

وأكثر النحاة على مذهب سيوييه ، وهو الراجح ، وما قاله أبو الحسين من قياس
جملة الجواب على الجملة ذات الوجهين مرجوح في نظري " لأن الجواب إنما هو
لجملة الاستفهام ، والاستفهام إنما فهم من " أَيُّهُمْ " فلا يمكن أن توجد الجملة مجردة
عن " أَيُّهُمْ " وليس كذلك إذا قلت : زيدٌ ضربته ، فإنَّ ضربته ، جملة خبرية ، ألا ترى أنك
لو قلت : ضربته وتكون الياء عائدة على " أَيُّهُمْ " قد ذكر لك أن مفيداً ، بخلاف - ضربته -
من قولك : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَهُ ؟ لا يمكن أن تأخذ ضربته ، منقطعة عن أَيُّهُمْ ، فيفهم منها
استفهاماً أبداً (١) .

كما اختلف في حكم المشغول عنه الواقع جواباً لسؤال ، وكان واليا همزة الاستفهام ،
أو كان مفسره فعل أمر أو نهى نحو أن تقول : أَيُّهُمْ أَكْرَمَتْهُ أَخَالِدُ أَكْرَمَتْهُ أُمُ مُحَمَّدًا ،
ومثل : مُحَمَّدًا كَأَفْأَتْهُ ، في جواب من قال : أَيُّهُمْ كَأَفْأَتْهُ ؟ وأخالدُ لا تتركه في جواب
من قال : أَيُّهُمْ لَا أَتْرُكُهُ ؟

هل يُراعى في المشغول عنه طلب المشاكلة بالرفع على الابتداء دون النظر إلى مجيئه
بعد الهمزة ، أو قبل أمر ونهى ، أو يراعى فيه طلب الهمزة أو الأمر ، أو النهى بالفعل
فينصب ويهمل جانب المشاكلة قولاً :

الأول : أن يجعل الحكم للهمزة أو الأمر أو النهى ويترك جانب المشاكلة ، وحينئذ
يترجح نصب المشغول عنه لوقوعه بعد الهمزة أو الأمر أو النهى . (٢)

(١) ينظر البسيط : ٢ / ٦٥٠ ، ٦٥١ .

(٢) ينظر تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي : ص ٤٢٢ .

الثاني : يغلب جانب المشاكلة في المشغول عنه الواقع جوابا لسؤال في جملة التفسير، فإن كان مرفوعا رفع المشغول عنه ، وإن كان منصوبا نصب ، دون الالتفات إلى الهمزة التي قبله .^(١)

الحالة الثالثة : وجوب رفع المشغول عنه :-

الحالة الثالثة من أحوال المشغول عنه وجوب الرفع ، وهذه الحالة لم يتعرض لها عدد من النحويين ، لعدم صدق ضابط الاشتغال عليها ، حيث اشترط في ضابطه ، صلاح عمل الفعل المشغول في الاسم السابق إن فرغ من الضمير ، وقد رد على هذا الاعتراض بأن " المراد جواز العمل في ذاته لا مطلقاً " .^(٢)

ومن المسائل التي يجب فيها رفع المشغول عنه :

- ١ - أن يقترن الاسم السابق بما هو مختص بالجملة الاسمية نحو قولك : خَرَجْتُ فَإِذَا الْعَدُوُّ أَشَاهِدُهُ ، ونحو : لَيْتَماً كَرِماً أَصَاحِبُهُ ، ونحو : أَمَّا الْأَحْمَقُ فَلَا تُصَادِقُهُ . فالاسم الواقع بعد " إذا " و " أما " و " ليتما " يجب رفعه بالابتداء ، لأن - إذا - المفاجأة خاصة بالدخول على الأسماء ، ولا يقع بعدها الفعل مطلقاً ، لا ظاهراً ولا ضمناً . وكذلك " أما " لا يليها الاسم إلا مرفوعاً بالابتداء ، أو منصوباً بفعل بعده غدير مشغول عنه ^(٣) ومثلها " ليت " عند اقترانها بـ " ما " الزائدة لا يليها فعل ولا معمول فعل ^(٤) .

(١) ينظر البسيط : ٢ / ٦٥١ ، ٦٥٢

(٢) ذكر ذلك ابن هشام في أوضح المسالك : ٢ / ١٧٠

(٣) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى : ٢ / ٨٧

(٤) ينظر الأمالي الشجرية : ٢ / ٣٤٨

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية : ٢ / ٦١٦ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١ / ٣٢٤

قال سيويه : " فإن قلت : لَقِيتُ زَيْدًا وَأَمَّا عَمْرُو فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ ، وَلَقِيتُ زَيْدًا
وَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، فالرفع ... لأن " أَمَّا " و " إِذَا " يُقَطَّعُ بِهِمَا الْكَلَامُ ، وهما
من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء (١) .

وإنما وجب رفع الاسم بعد " إذا " (لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ وخبر، فلو نصب
الاسم المذكور بعد ها لكانت الجملة التي وليتها فعلية ، وذلك مخالف لاستعمال العرب) (٢)
وقد وصف ابن مالك القاطنين بجواز النصب بعد " إذا " بالغفلة إن يقول : " وقد
غفلَ عن هذا كثير من النحاة ، فأجاز النصب في نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو ،
ولا سبيل إلى جوازه (٣) .

٢ - أن يتوسط المشغول عنه والعامل ما لا يعمل مابعد ه فيما قبله نحو -

١ - أدوات الاستفهام مثل : الواجبُ هل أدَيْتَهُ ، فيجب رفع المشغول عنه للفصل
بينه وبين العامل بحرف الاستفهام (٤) .

ب - وأدوات الشرط نحو : خالدٌ متى تَكَرَّمَهُ أَكْرَمَهُ ، وعلى أين تَأْتِيهِ أَتَتْهُ ، بجزم
جواب الشرط ، فيجب رفع المشغول عنه هنا للفصل أيضا (٥) .

ونذهب إلى أن جواز النصب على الاشتغال وإن كان واقعا بعد الاسم السابق

أداة الشرط ، لتجويزه تقديم معمول الجواب على الشرط والأداة .

(١) الكتاب : ١ / ٩٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٢ / ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٣) ينظر الكتاب : ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٤) ينظر البسيط : ٢ / ٦٤١ .

قال أبو حيان : " أجاز الأَخفش تقديمه - أى معمول الجواب - عليهما إذا كان
الجواب مجزوماً ، فعلى هذا يجوز الاشتغال فتقول : زيدا إن يزرك تُكرمه (١) .
ج - وأدوات التحضيض نحو : الأعمى هلاً ساعدته ، والعرض نحو : المسكين ألا ترحمه ،
والتمنى بالألا كقولك : الأنفاق في سبيل الله ألا أجده .

وقد اختلفت أقوال النحاة في حكم المشغول عنه المفصول من عامله بهذه الأدوات
على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يرى وجوب رفع الاسم السابق ، ولا يجوز نصبه ، للفصل بينه وبين عامله
بهذه الأدوات ، لأنها حروف صدر ، وأدوات الصدر لا يعمل ما بعد ها فيما
قبلها .

القول الثاني : يجوز الوجهين مع ترجيح الرفع .

القول الثالث : عكس القول الثاني ، إذ يجوز الوجهين مع رجحان النصب .

قال ابن عقيل : " وجوب رفع ما قبل التحضيض وتاليه - يعنى العرض والتمنى
بـ "ألا" - مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيويه .

وعكس قوم منهم الجزولى (٢) ، فجعلوها مرجحة نصب الاسم السابق .

(١) ارتشاف الضرب : ص ١٠٩٩ .

(٢) هو عيسى بن عبد العزيز ، أبو موسى الجزولى كان أماً في النحو ، لا يشق غباره ،
أخذ عنه النحو جماعة ، منهم الشلوبين وابن معطى ، توفي عام ٦٠٥ تقريباً ، شرح
أصول ابن السراج وله المقدمة المشهورة ، وهى حواشى على الجمل للزجاجى ،
من مصنفاته : كتاب القانون فى النحو . ينظر فى ترجمته :

انباه الرواه : ٣٧٨ / ٢ ، وبغية الوعاة : ٢٣٦ / ٢ ، ٢٣٧ ، والبلغة : ص ١٢٩ ،
الفلاكه والمفلوكين لشهاب الدين أحمد بن على الدلجى : ص ١٢٠ ، ١٢١ .

وذكر ابن العليج^(١) أن بعض النحويين جوز النصب ، ورجح الابتداء في نحو :

شَرَانَا أَلَا تَشْرِيهِ^(٢) .

٣ - ومن ذلك أن يفصل بين العامل والمشغول عنه ، كم - الخبرية نحو : الفقيرُ كُم أعطيته .

٤ - ومن ذلك أيضا أن يقترن المشغول بالفاء لوقوعه جوابا لشرط مذكور كقولك خالد " إن رأيتَه فأكرمه " ، فلا يجوز في الاسم السابق النصب بل مضار فعل يفسره الفعل - رأى - لوقوعه بعد أداة الشرط " إن " ولا العامل - أكرم - لدخول الفاء عليه مع وقوعه جوابا لشرط مذكور .

٥ - ومن ذلك أن يفصل بينهما " ما " النافية و " لا " النافية الواقعة في جواب قسم نحو : الوعدُ ما أخلفه واللّه الكذبُ لا أخبه .

قال السيوطي : " و - في - تالي " لا " النافية من المعلقات نحو : زيد " لا أضربه وزيد " واللّه لا أضربه . . . خلاف مبني على تقدم معمولها ، فمن أجازها فيها جـوز الاشتغال والنصب في الاسم السابق ، ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع ، والأصح . . . في لا التفصيل وهو المنع في جواب القسم دون غيره^(٣) .

(١) هو أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن العليج ، مؤلف كتاب البسيط في النحو ،

سكن اليمن ، وصنف بها ، ينظر في ترجمته : طبقات النحاة واللغويين لابن

قاضي شهبة : ص ٢٩٨ ، تحقيق د / محسن عياض .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ١ / ٤١٢ ، ٤١٣ .

(٣) همع الهوامع : ٥ / ١٥٠ ، ١٥١ .

٦ - ومن ذلك أن يفصل بينهما بالحروف المشبهة بالفعل نحو : المعلمُ إنِّي أقدرُهُ ،
أو يقع العامل تالياً لإلّا مباشرة كقولهم : شاع ما المالُ إلّا يُنفقه العاقلُ في النافع ،
أو يأتي المشغول صلةً نحو : اللصُّ أنا الضاربُ الآن ، أو صفةً مثل : النحوُ علمٌ أهواه .
فإنّ ما نظرت إلى الأمثلة السابقة وجدت أن المشغول عنه في المثال الأول فصل
من عامله بحرف مشبه بالفعل "إنَّ" وفي المثال الثاني وقع المشغول بعد إلّا مباشرة
وفي الثالث وقسع صلة ، وفي الرابع جاء صفة .

ولهذا قال ابن مالك :

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد . ما قبل معمولاً لما بعد وجد
أى "كذا" التزم رفع الاسم السابق إن الفعل المشتغل عنه تبع شيئاً لم يرد ما قبله
معمولاً لما بعده وجد كأدوات الشرط والاستفهام والتحضيض ، ولام الابتداء ، و " ما "
النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، والموصول والموصوف تقول : زيدٌ إنَّ زرتَه
يكرمك ، وهل رأيته ، وهلا كلمته ، وهكذا إلى آخرها بالرفع ولا يجوز نصب لأن هذه
الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً فيه لأنه بدل من
اللفظ (١) .

وقال سيبويه عن الموصوف والصفة : " وما لا يكون إلّا رفعاً قولك : أخواك اللذان
رأيت ، لأن رأيت صلة للذين ، وبه يتم اسماً فكأنك قلت : أخواك صاحباناً ولو كان شيء
من هذا ينصب شيئاً في الاستفهام لقلت في الخبر : زيداً الذي رأيت ، فنصب كما تقول :
زيداً رأيت .

وإذا كان الفعل في موضع الصفة فهو كذلك وذلك قولك : أزيدُ أنتَ رجلٌ تضرُّهُ ،
وأَكُلُّ يَوْمٍ ثوبٌ تلبسُهُ ، فإذا كان وصفاً فأحسنه أن يكون فيه النهاء ، لأنه ليس بموضع
إعمال ولكنه يجوز فيه كما جاز في الوصل لأنه في موضع ما يكون من الاسم ، ولمْ تُكُنْ
لتقول : أزيداً أنتَ رجلٌ تضرُّهُ ، وأنتَ إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصب ، لأنه ليس
بمبني علي الفعل ولكن الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر فمن ذلك
قول الشاعر :

أَكُلُّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونُهُ
يَلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونُهُ (١)

(٢)
وقال زيد الخير :

(١) هذا البيت لقيس بن حصن بن زيد الحارثي ، وفيه يصف قوماً بالاستطالة على

عدوهم ، وشن النار عليهم ، فكما ألحق عدوهم ابله ، أغاروا عليها فنتجت
عندهم .

والشاهد : وجوب رفع " نعم " لأن المشغول " تحوونه " وقع صفة له ، فلو فرغ
المشغول من الضمير لم يعمل في " نعم " حيث ان الصفة لا تعمل في الموصوف ،
وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

ينظر البيت في : المقاصد النحوية : ٥٢٩ / ١ ، والانصاف : ٦٢ / ١ ، وشواهد
التوضيح : ص ٩٥ ، واللسان : ٥٨٥ / ١٢ ، مادة " نعم " والخزانة : ٤٠٧ / ١ .

(٢) المأتم : الجماعة من النساء يجتمعن في الخير والشر ، وأراد هنا الشر .
المحمر : الفرس المهجين ، أخلاقه كأخلاق الحمير .

ثوبتموه : جعلتموه ثوباً لنا .

يقول : انكم تجمعون نساءً ليبيكين على فقد هذا الفرس المهجين ، الذي جعلتموه =====

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَا تَسْمُ تَبْعُثُونَهُ .: عَلَى مَحْمَرٍ تَوْبِتُوهُ وَمَارَضًا (١)

الحالة الرابعة : رجحان الرفع :-

الاسم المشغول عنه إذا لم يوجد معه ما يرجح نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء نحو: محمداً أكرمتُهُ جاز في الاسم المشغول عنه وجهان :

الرفع والنصب، والرفع أرجح لعدم تكلف الإضمار ، خلافاً لمن زعم * أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار (٢) لورود ذلك في القرآن الكريم ، والشعر العربي الفصيح بالوجهين معا ، من ذلك قوله تعالى : " جَنَاتٍ عُدْنِ يَدْخُلُونَهَا " (٣) بنصب " جنات " ، وقال الشاعر :

فَارِسًا مَا غَادُرُوهُ مُلْحَمًا .: غَيْرُ زَمِيلٍ وَلَا نَكْسٍ وَكِلَا (٤)

=== جزاء لنا على جميل فعلناه بكم ، والحال أننا لم نرض بهذا الفرس لقلته وحفارته والشاهد : وجوب رفع " ماتم " لأن المشغول " تبعثونه " صفة له ، فلو فرغ المشغول من الضمير لم يعمل فيه ، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ينظر البيت في : نوار أبي زيد : ص ٣٠٢ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة : ٢٨٧/١ تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٦/٩ ، والخزانة : ٩٣/٩

(١) الكتاب : ١٢٨/١ (٢) شرح ابن عقيل على الألفية : ١٤٠/٢ .

(٣) سورة النحل ، آية ٣١ ، وسورة فاطر ، آية ٣٣ ، حيث قرأ بالنصب الحسن ووافقه

المتوحي والجمهور على الرفع ، ينظر اتحاف فضلاء البشر : ٢٦٩ .

(٤) ما غادره : أي ما تركوه من الغدر وهو الترك ، ملحماً : من اللحم الرجل واستطحم ،

إذا انشب في الحرب فلم يجد له مخلصاً ، زميل الإنسان الجبان ، النكس : =====

قال ابن هشام : " يجوز عند الجمهور نحو : زيداً ضربته ، بإضمار مثل المذكور ، ومنعه بعضهم لعدم تقدم ما يطلب الفعل ، مع أن الأصل عدم التقدير ، ورد بقراءة بعضهم : " جنات عدن يدخلونها ^(١) " . ويقولون :
 فآرساً ما غادره البيت (٢)

والأمور التي يترجح فيها رفع المشغول عنه هي :

١- ألا توجد قرينة ترجح خلاف الرفع نحو : محمدٌ أكرمته " لأن تجرده عن العوامل اللفظية ، يصحح رفعه بالابتداء ، ويرجح عند عدم قرينة خلافه ، أى قرينة ترجح خلاف الرفع ، يعنى النصب لأن قرينتى الصحة فيهما متساويتان ، لأن وجسود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب ، فمتى لم ترجح النصب قرينة أخرى ، يرجح الرفع لسلامته عن الحذف ^(٣) .

٢- أن يعطف المشغول عنه على فعل ليس خبراً ، ويفصل من العاطف بـ " أما " بشرط أن يكون المشغول غير طلب مثل : شكرتُ محمدًا وأما على فكافأته ، فالاسم المشغول عنه - على - عطف على فعل ليس خبراً عن مبتدأ ، وفصل من العاطف بـ " أما " ، كما أن العامل ليس طلباً .

== الرجل الضعيف وكل الرجل الذى يكل أمره الى غيره لعجزه وضعف رأيه ، ينظر

البيت في : مفتى اللبيب : ص ٢٥٢ ، والأمالى الشجرية : ٣٣٣ / ١ ، وتخليص

الشواهد وتلخيص الفوائد : ص ٥٠٠ ، وشرح ابن عقيل : ١٤٥ / ٢ .

(١) سورة النحل ، آية ٣١ ، وسورة فاطر ، آية ٣٣ .

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ص ٥٠٠ .

(٣) الفوائد الضيائية : ٣٥٤ / ١ .

وقد تنازع الاسم السابق هنا قرينتان : قرينة ترجح نصبه وهى العطف على

الجملة الفعلية ، وقرينة ترجح رفعه وهى وجود " أما " .

ولما كانت قرينة الرفع أقوى ترجح الرفع لأن " أما " لا يقع بعدها غالبا إلا المبتدأ

بخلاف عطف الاسم على الفعلية ، فإنه كثير الوقوع فى كلامهم ، مع أنها تأيدت بالسلامة

عن الحذف أيضا (١)

٣ - ومن الأمور التى يترجح فيها رفع المشغول عنه أن يكون اسم شرطاً جازماً ، شغل

فعل الشرط بضميره أو سببه كقولك أَيُّهُمْ تَدْعُهُ أَدْعُهُ .

فيجوز فى اسم الشرط هنا الرفع بالابتداء ، والنصب بإضمار فعل يفسره فعل الشرط

مع رجحان الرفع " لأنك رفعت أو نصبت فالكلمة التى يفهم منها الفعل والية (٢) الفعل ،

فلا فائدة فى تكلف الإضمار ، ويكون تكلف الإضمار هنا كتكلفه فى مثل قولك : زيدا

ضربته ، ومن ينصب هنا ينصب فى مثل قولك أَيُّهُمْ تُكْرِمُهُ أَكْرِمُهُ (٣) .

٤ - ومن ذلك أيضا أن يكون المشغول عنه معطوفاً على جملة اسمية نحو : محمد

مهذبٌ وبكرٌ أرشدته ، فالاسم - بكر - قد عطف على جملة اسمية ، فالأولى أن يرفع لتكون

بذلك قد عطفنا جملة اسمية على جملة اسمية ، وإذا نصبنا ففيه عطف جملة فعلية على

اسمية ، ومعلوم أن التوافق فى العطف أولى من التخالف لذلك رجح الرفع .

- أو يقع المشغول عنه جواباً لسؤال بجملة اسمية نحو أَيُّهُمْ أَكْرَمُهُ ؟ برفع " أى " فيقال فى

(١) الفوائد الضيائية : ٣٥٤ / ١ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣٣ / ٢ ، وشرح

الكافية للرضى : ٤٥٤ / ١ .

(٢) الذى يظهر : سابقة الفعل بدلا من : والية الفعل .

(٣) البسيط : ٢ / ٦٣٩ ، ٦٤٠ .

الجواب : سعيدٌ أكرمتُه ، بالرفع ، ليطابق الجواب السؤال (١) .

٥ - ومن ذلك أيضا أن يَفْصَلَ المشغول عنه التالى همزة الاستفهام مبتدأ كقولك :

أأنتَ خالدٌ أكرمتَه فـ - خالدٌ - هنا يترجح رفعه ، وإن تقدم عليه الهمزة لفصله

منها بالضمير - أنت - خلافا للأخفش فى ترجيح النصب (٢) .

وكذلك يترجح الرفع إذا فصل بين الاسم السابق والمشغول حرف نفى مختص

نحو : سعيدٌ لم أرهُ خلافا لابن السيد فى ترجيح النصب على الرفع (٣) .

٦ - ومنها : أن يعطف المشغول عنه على جملة اسمية مصدره بـ "ما" التعجيبة

نحو : مَا أَحْسَنَ أَحْمَدَ وَيَكْرُ أكرمتَه ، فرفع بكر أرجح من نصبه ، وإن لا أثر للعطف على

الجملة الفعلية ، لأن فعل التعجيب قد جرى مجرى الأسماء الجمود (٤) .

ذكر بعض الآيات التى يمكن حملها على رجحان الرفع مع التوجيه :-

- قال تعالى : " وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ (٥) "

الذين : يجوز فيها وجهان :

الرفع على الابتداء ، وهو الراجح لعدم الإضرار .

(١) ينظر تقييد ابن لب : ص ٤٧٢ ، وارتشاف الضرب : ص ١١٠٠ .

(٢) تقدم وجهة نظره فى الكلام عن مجئ المشغول عنه بعدما يطلب دخوله على الفعل .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب : ص ١١٠٠ .

(٤) ينظر التصريح على التوضيح : ٣٠٤ / ١ .

(٥) سورة الأعراف ، آية ١٨٢ .

والنصب بإضمار فعل يفسره العامل المذكور بعده ، فيكون من باب الاشتغال ،

إلا أن هذا الوجه مرجوح لتقدير عامل يعمل في الذين النصب (١)

- وقال تعالى : " الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ " ، والَّذِينَ

آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ آمَنُوا بِمَا نَزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَرَ عَنْهُمْ

سَيِّئَاتِهِمْ (٢)

" الذين " في كلتا الآيتين يجوز فيها : الرفع على الابتداء ، والنصب بإضمار فعل

يفسره العامل الذي بعدها (٣)

- وقال تعالى : " لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ

وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

أُولَئِكَ سَنُوْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا (٤)

قال أبو حيان : " الأجود إعراب " أولئك " مبتدأ ، ومن نصبه بإضمار فعل تفسيره

ما بعده أنه سيؤتي أولئك سنوْتِيهِمْ ، فيجعله من باب الاشتغال ، فليس قوله براجح

لأن : زيدٌ ضربته أفصح وأكثر من زيدا ضربته (٥)

- وقال تعالى : " أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ

جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا (٦) قرئ لفظ " جهنم " بالنصب والرفع (٧)

(١) ينظر ما قيل في إعراب " الذين " التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٦٠٥ ، والجمل ٢ / ٢١٤

(٢) سورة محمد ، آية ٢٠١ .

(٣) ينظر ما قيل في إعراب " الذين " التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١١٦٠ .

(٤) سورة النساء ، آية ١٦٢ . (٥) البحر المحیط : ٣ / ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٦) سورة إبراهيم ، آية ٢٨ ، ٢٩ .

(٧) جمهور القراء على قراءة النصب وقرأ ابن أبي عبلة " جهنم " بالرفع ، ينظر البحر

المحیط : ٥ / ٤٢٤ .

فعلى قراءة النصب يكون مفعولا لفعل محذوف يفسره العامل الذى بعده ، فيكون

من باب الاشتغال .

أما قراءة الرفع فاختلف فى إعرابها على ما يلي :-

منهم من يعربها مبتدأ^(١) ، ومنهم من يعربها خبر مبتدأ محذوف^(٢) ، ومنهم يعربها

بدل من : " دار البوار"^(٣) .

الحالة الخامسة : استواء الوجهين :-

ضابط هذه المسألة أن يقع المشغول عنه بعد عاطف أو شبهه غير مفصول بـ " أمّا " نال لجملة اسمية الصدر فعلية العجز ، أو كالفعلية غير تعجبية نحو : محمدٌ جاءٌ وخالدٌ أكرمتُه بسببه . فيجوز وجهان فى الاسم الواقع بعد حرف العطف الرفع والنصب بدون ترجيح أحد الوجهين على الآخر ، لأنك إن راعيت صدر الجملة رفعت ، وتكون قد عطفت جملة اسمية - خالدٌ أكرمتُه - على جملة اسمية - محمدٌ جاء - وإن راعيت عجزها نصبت لعطفك جملة فعلية - أكرمتُ خالدًا - على فعلية - جاء - المكونة من الماضى والفاعل المستتر .

أمّا إن عطفت المشغول عنه على جملة تعجبية نحو : ما أحسن خالدًا ويكرُّ أكرمتُه لأجله ، أو فصلته من العاطف بـ " أمّا " مثل : على نصحتُه وأمّا أحمدٌ فأكرمتُه بسببه ،

(١) ينظر معانى القرآن للفراء : ٢ / ٧٧ ، والبحر : ٥ / ٤٢٤ .

(٢) ينظر البحر : ٥ / ٤٢٤ .

(٣) ينظر التبيان فى إعراب القرآن : ٢ / ٧٦٩ .

ترجح رفع المشغول عنه ^{وإن} كان مسبوفاً بجملة اسمية المصدر فعلية المعجز، حيث لا أثر للعطف على جملة التعجب، وإن لا يصح العطف عليها، لأنه يلزم عليه تسلط " ما " التعجبية على الجملة المعطوفة، وهذا لا يصح لعدم قصد التعجب، فالعطف على مجموع الجملة الاسمية هو المختار " لأن أفعل قد جرى مجرى الأسماء لجموده، ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكأنه ليس في الكلام فعل مبني على اسم فيتترجح الرفع لعدم الإضمار ^(١).

وكذلك أيضاً لا أثر للعطف بعد " أما " " لأن " " أما " تقطع، لأنها من أدوات الصدر فلا ينظر إلى ما قبلها، فلا يستوى الرفع في : زيد قام أبوه وأما عمرو فأكرمته، ولا يرجح النصب في : قام زيد، وأما عمرو فكلمته، بل المختار فيما بعد " أما " الرفع، إن لم يله مرجح النصب نحو : أما عمراً فأضربه أو فلا تضربه أو فغفر الله له ^(٢) قال سييويه : " هذا باب يُحمل فيه الاسم على اسم مبني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل، أي ذلك فعلت جاز.

فإن حملته على الاسم الذي مبني عليه الفعل، كان بمنزلة إذا بنيت عليه مبتدأ، يجوز فيما يجوز فيه إذا قلت : زيد لقيته.

وإن حملته على الذي مبني على الفعل، اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله، وذلك قولك : عمرو لقيته، وزيد كلمته، ومثل ذلك قولك :

(١) التصريح على التوضيح : ٣٠٤ / ١ " بتصرف " .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٩ / ١ .

زيدٌ لَقِيتُ أَبَاهُ وَعَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ ، إِنَّ حَمَلْتَهُ عَلَى الْأَبِ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْأَوَّلِ رَفَعْتُ (١) .
ثم يذكر الدليل على جواز الوجهين بدون ترجيح لأحدهما على الآخر فيقول : "والدليل
على أن الرفع والنصب جائز كلاهما ، أنك تقول : زيدٌ لَقِيتُ أَبَاهُ وَعَمْرًا ، إِنَّ أَرَدْتَ أَنَّكَ
لَقِيتَ عَمْرًا وَالْأَبَ ، وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ لَقِيتَ أَبَا عَمْرٍو وَلَمْ تَلْقَهُ رَفَعْتَ " .
ومثل ذلك : زيدٌ لَقِيتُهُ وَعَمْرُؤُ ، إِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : زيدٌ لَقِيتُهُ
وعَمْرًا ، وتقول أيضا : زيدٌ أَلْقَاهُ وَعَمْرًا وَعَمْرُؤُ ، فهذا يقوى أنا بالخيار في الوجهين " (٢) .

الخلاف في العطف على الجملة الصغرى :-

الجملة المعطوفة إما أن يكون فيها ضمير راجع إلى الاسم الأول في الجملة
الكبرى أولا ، فإن كان فيها ضمير عائد على الاسم الأولى في الجملة الكبرى ، أو عطف
الجملة الصغرى بالفاء فلك الخيار في العطف على أيهما شئت ، الكبرى أو الصغرى
بلا خلاف لحصول الربط لما فيها من السبب .

قال أبو حيان : " إِنْ كَانَ فِيهَا - أَيْ الْجُمْلَةُ الْمَعْطُوفَةُ - ضَمِيرٌ جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ

بِلا خِلافٍ نَحْوُ : زيدٌ ضَرَبْتُهُ ، وَهَذَا أَكْرَمْتُهَا فِي دَارِهِ (٣) .

وإن لم يوجد في الجملة المعطوفة ضمير يعود على الجملة الكبرى نحو : المفسرُ
صَلَبْتُهَا وَالسَّنَةُ أَدَيْتُهَا ، فاختلف النحويون في عطف جملة الاشتغال على الجملة
الصغرى إلى ما يلي :

(١) الكتاب : ٩١ / ١ ، وينظر شرح ألفية ابن مالك لابن النازم : ص ٩٣ ، وتقييد ابن

لب : ص ٤٧١ .

(٢) ارتشاف الضرب : ص ١٦٠٣ ، وينظر تقييد ابن لب : ص ٤٧٢ .

الأول : منع عطف جملة الاشتغال على الجملة الصغرى ، لعدم صلاحية جعل ما بعد العاطف خبراً ، وهو مذهب الأَخفش والزياد^(١) والسيرافى^(٢) ونقل ابن مالك عنهم ترجيح الرفع ان يقول : " وان ولى العاطف جملة ذات وجهين ، أى اسمية الصدر فعليها المعجز ، استوى الرفع والنصب مطلقاً ، خلافاً للأخفش ومن وافقه فى ترجيح الرفع ، ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبراً^(٣) .

ويبين ابن عصفور مذهبهم فيقول : " مذهب السيرافى : أنه لا بد فى الجملة - من - ضمير يعود على المبتدأ ، لأن الجملة الصغرى فى موضع خبر المبتدأ ، فإذا عطف عليها جملة الاشتغال كانت شريكها فى كونها خبراً للمبتدأ ، لأن المعطوف شريك المعطوف عليه ، فلما كانت شريكها احتيج فيها إلى رابط ، لأن خبر المبتدأ ، إذا كان جملة احتيج فيها إلى رابط ، فلا يجوز : زيدٌ ضربته وعمراً أكرمتُهُ ، على أن تقدر : عمراً أكرمتُهُ ، خبر زيد حتى يكون فى الجملة ضمير يعود على زيد يربط بها ، فتقول : زيدٌ

(١) هو ابراهيم بن سفيان بن سليمان ، أبو اسحاق الزيادى (ت : ٢٤٩ هـ)

كان نحويًا لغويًا راوية ، قرأ على سيويه كتابه ولم يتمه ، وروى عن أبي سعيد الأصمعى ، وكان يشبه به فى معرفة الشعر ومعانيه . صنف النقط والشكل والأمثال ، وشرح نكت سيويه وغيرها . ينظر فى ترجمته :

انهاه الرواة : ١٦٦ / ١ ، وبغية الوعاة : ١٤ / ١ ، وطبقات النحويين للزبيدي :

ص ٩٩ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب : ص ١٠٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ١٩ / ١ ، وأوضح

المسالك : ٢ / ١٢١ .

(٣) التسهيل لابن مالك : ص ٨١

ضربته وعمراً أكرمه بسببه أو من أجله أوفى داره وشبه ذلك^(١).

وقد اختار هذا القول ابن هشام^(٢) لأن المعطوف على الخبر خبر، ولا بد فيه

من رابط وهو مفعود ، فالرفع عندهما واجب^(٣).

الثاني : ذهب هشام الضرير^(٤) من الكوفيين إلى جواز عطف جملة الاشتغال على

الصغرى بالواو^(٥) معللاً ذلك بأنها كالفاء في حصول الربط " لأن فيها معنى

الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل هذا إن زيد وعمرو^(٦).

وقد نسب هذا القول إلى أبي الحسن بن خرووف^(٧).

الثالث : جواز المعطف على الجملة الصغرى وإن لم يكن في جملة الاشتغال ضمير يعود

على الاسم في الجملة الأولى بشرط أن يكون المعطف بـ " ثم " كقولك :

" صلاة العشاء صليتها ثم الراتبة أديتها " وقد نسب أبو حيان هذا القول

إلى الجمهور حين قال : " إن كان المعطف بـ " ثم " جاز وإلا فلا وهو مذاهب

الجمهور " . (٨)

(١) شرح جمل الزجاجي : ٣٦٢ / ١ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣٣ / ٢ .

(٢) ينظر أوضح المسالك : ١٧١ / ٢ .

(٣) التصريح على التوضيح : ٣٠٤ / ٢ .

(٤) هو أبو عبد الله بن هشام بن معاوية الضرير ، نحوي كوفي ، أحد أعيان أصحاب

الكسائي ، من مصنفاته : مختصر النحو ، القياس ، الحدود ، توفي عام تسع

ومائتين للهجرة ، ينظر في ترجمته : بغية الوعاة : ٣٢٨ / ٢ .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب : ص ١١٠٣ وأوضح المسالك : ١٧١ / ٢ وشرح جمل

الزجاجي لابن عصفور : ٣٦٨ / ١ .

(٦) التصريح على التوضيح : ٣٠٤ / ١ .

(٧) ينظر تقييد ابن لب : ص ٤٧٤ .

(٨) ارتشاف الضرب : ص ١١٠٣ .

الرابع : ذهب الفارسي وجماعة ^(١) إلى جواز العطف على الجملة الصفري مطلقاً ،
سواء أكان في الجملة المعطوفة ضمير يعود على الجملة الأولى أم لا ، فلك
أن تقول : محمدٌ رأيتُهُ وخالدٌ أكرمتُهُ ، فتتصب - خالدٌ - على الاشتغال ،
وان لم يوجد في الجملة المعطوفة ضمير يعود على الاسم الأول في الجملة
الأولى .

ولك أن تقول : محمدٌ رأيتُهُ وخالدٌ أكرمتُهُ بسببه ، فتأتى بضمير في الجملة
المعطوفة يعود على الاسم الأول في الجملة الكبرى ، قال ابن أبي الريسع :
" ويجوز أن تعطف على الصفري كان في الجملة المعطوفة ضمير أو لم يكن
فتقول : زيدٌ أكرمتُهُ ومحمدٌ عظمتُهُ وتعطف على أكرمتُهُ " ^(٢) .

وقد ذهب إلى هذا الرأي ابن مالك في التسهيل انظر اليه يقول : " وإن ولى
العاطفة جملة ذات وجهين أى اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع
والنصب مطلقاً " ^(٣) . أى سواء أصلح جعل مابعد العاطفي خبراً أم لم
يصلح ، فتختار النصب إذا راعيت الجملة الثانية في نحو : زيدٌ قام وعمراً
أكرمتُهُ ، وفي نحو : وعمراً أكرمتُهُ في دارة " ^(٤) .

والى هذا ذهب ابن هشام في كتابه الجامع ^(٥) يقول الفاكهي تعقياً على

(١) ينظر المصدر السابق ، و أوضح المسالك : ١٧١ / ٢

(٢) البسيط : ٦٤٩ / ٢ .

(٣) التسهيل : ص ٨١ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٨ / ١ .

(٥) ينظر مجيب النداء إلى شرح قطر الندى : ٨٨ / ٢ .

تمثيل ابن هشام للجملة ذات الوجهين بـ " زيدٌ قام وعمرٌ أكرمته " وظاهر تمثيله بما ذكر أنه لا يشترط في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها وهو ما جزم به في الجامع حيث قال : ولا يشترط الرابط إن نصبتَ وفاقا لسيبويه والفارسي (١) .
إلا أننا نجد في كتابه أوضح المسالك يوافق الأخفش والسيرافي فيما ذهبوا إليه من اشتراط الضمير بل ويختار هذا المذهب (٢) .

الترجيح :-

السراج - في نظري - المذهب القائل بجواز العطف على الجملة الصغرى مطلقا ، سواء وجد في الجملة المعطوفة على الجملة الصغرى ضمير عائد على الاسم الأول من الجملة الأولى أم لا لما يلي :

أولا : ورد في القرآن الكريم العطف على الجملة الصغرى ، مع خلو جملة المشتغل عنه المعطوفة من ضمير يعود على الأولى .

قال تعالى : " وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ (٣) " على قراءة نصب " القمر " فالجملة " وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ " معطوفة على قوله " تجرى من قوله : " وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا (٤) " مع خلوها من ضمير يعود على الشمس .

(١) المصدر السابق : ٢ / ٨٨ ، ٨٧ .

(٢) ينظر أوضح المسالك : ٢ / ١٧١ .

(٣) سورة يس ، آية ٣٩ .

(٤) سورة يس ، آية ٣٨ .

ثانيا : أجمع القراء على نصب " وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ^(١) " وهي معطوفة على " يَسْجُدَانِ " من قوله تعالى : " وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ^(٢) " وليس فيها ضمير يعود على " النَّجْمُ وَالشَّجَرُ " فإجماعهم على النصب دليل على بطلان قول من قال :
إِنَّ النصب في هذا وأمثاله ضعيف ^(٣)

ثالثا : جاز العطف هنا " لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ خَبَرًا ، لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ فِيهَا عَمَلٌ الْمَبْتَدَأُ ، عَظْفٌ عَلَيْهَا ، فَلَمْ يَلْزَمْ لَذَلِكَ وَجُودُ الضَّمِيرِ فِي الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ عَلَيْهَا ^(٤) " رابعا : لا يلزم قيام المعطوف مقام المعطوف عليه إن يجوز عربية أن تقول : محمد كلمته وعمرا ، فتعطف عمرا على الضمير في " كلمته " ولو حذف الضمير وجئت بالاسم الظاهر المعطوف عليه وقلت : محمد كلمت عمرا ، لم يجز ، لخلو جملة الخبر من ضمير يربطها بالمبتدأ ^(٥) .

خامسا : هذا القول ليس لازما في الجملة المعطوفة ، وإن كان واجبا في الجملة الواقعة خبرا ، لأن ذلك " أكثرى لاكلى " فقد يغتفرون في الثواني ما لا يفتقرون في الأوائل ^(٦) .

(١) سورة الرحمن ، آية ٢ .

(٢) سورة الرحمن ، آية ٦ .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٦٧ / ١ ، بتصرف .

(٤) تقييد ابن لب : ص ٤٧٤ .

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي : ١ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ .

(٦) حاشية يس على الفاكهي : ٢ / ٨٨ .

سادسا : لا حجة للأخفش في قوله : **وإن** في ذلك : " عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل ^(١) لأن الجملة " **وإن** كان لها موضع من الإعراب فإن ذلك الإعراب لما لم يخرج إلى اللفظ في الجملة نفسها ، صارت لذلك بمنزلة ما لا موضع لها .

وإذا صارت كذلك لم يمتنع أن يعطف عليها ما لا موضع له من الجمل ، ويدل على أنه لما لم يظهر هذا الإعراب في لفظها صار بمنزلة ما لا إعراب لموضع ولا حكم له : أن اسم الفاعل لما كان الضمير الذي يحتمله لا يظهر في اللفظ ، صار لا حكم له ، فصار بمنزلة ما لا ضمير فيه ^(٢)

وأما ما ذهب إليه هشام وابن خروف بأن " الواو " كـ " الفاء " في حصول الربط فيرد عليهما بالآتي :-

أولا : **وإن** الواو تكون للجمع في المفردات لا في الجمل ، فيجوز عربية أن تقول : أولئك أبو بكر وعمر وعثمان وعلى ، ولا يجوز **محمد أن يقوم ويقعد** ^(٣) .

ثانيا : **وإن** هذا القول " فاسد لأن يونس وغيره من أئمة النحويين حكوا أن الأمر في الواو كالأمر في غيرها من حروف العطف في اختيار النصب وإن خلت الجملة من ضمير ^(٤) " وأما من خص العطف بـ " ثم " ففيه نحكم بدون دليل يخص لنا هذا الحرف دون حروف العطف الأخرى .

(١) شرح الكافية للرضي : ١ / ٤٦٦ .

(٢) المسائل البصرية للفارسي : ١ / ٢١٣ ، تحقيق د / محمد الشاطر أحمد .

(٣) ينظر مغني اللبيب : ص ٦٥١ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٣٦٨ .

— الفصل الرابع —

* المعارضون للاشتغال *

- الفصل الرابع -

* المعارضون للاشتغال *

تمهيد

لقد سبق في الفصول المتقدمة أن استعرضت آراء النحاة القدماء في الاشتغال ،

وبينت بالتفصيل كل ما يتعلق به .

وقبل أن أوضح آراء المعارضين للاشتغال من قدماء ومحدثين ، أود أن أشير إلى

أن كثير من النحويين في العصر الحاضر قد ساروا على منهج القدماء في عرضهم

للاشتغال شرحاً وتحليلاً وتوضيحاً^(١) مع شيء من الاختلاف في العرض ، على أن بعضاً

منهم - وهم قلة - سلكوا مسلكاً آخر يختلف هو وما ذهب إليه القدماء في هذا الباب

وغيره من أبواب النحو^(٢) قاصدين إصلاح النحو - في نظرهم - وتخليصه ما لحق به من

(١) ينظر على سبيل المثال : تيسير النحو : ١٧٣ / ٢ فما بعدها للدكتور سهير

محمد خليفه ، وتهذيب النحو : ٤٨ / ٢ للدكتور عبد الحميد السيد طلب ،

والأساليب الانشائية في النحو العربي : ص ٦١ للاستاذ عبد السلام هارون ،

والنحو الوظيفي : ص ٣٨٦ للاستاذ عبد العليم ابراهيم ، وغيرها من الكتب التي

ألفت في هذا المضمار .

(٢) من الموضوعات التي تعرضت للنقد مثلاً : ظاهرة الاعراب ، باب موانع الصرف ،

جمع المؤنث السالم ، النداء ، نواسخ المبتدأ والخبر ، العدد ، نائب الفاعل ،

التوابع ، الاستثناء ، جمع التكسير ، الاعراب التقديرية والمحلى .

صعوبات ، ولقد تعددت الآراء والتوجيهات لأسلوب الاشتغال ، وما أن هذه النقذات تمثل أصحابها ، أبرزها من خلال نصوصهم لتتضح الصورة على أكمل وجه ان شاء الله ، واليك البيان :

أولاً : رأى الكسائي والفراء :-

إن الدعوة إلى أعمال المشغول في الضمير والاسم الظاهر ، أو في الاسم الظاهر وإلغاء الضمير ، لم تكن وليدة العصر الحاضر ، وإنما هي ذات جذور قديمة ، فكان أول من دعا إلى هذه النظرية - فيما طلعت عليه - الكسائي وأبو زكريا الفراء ، جاء في شرح الكافية قول الرضي في ناصب المشغول عنه : " وهذا عند الكسائي والفراء ليس ما ناصبه مضمّر ، بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه إما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو : زيداً ضربته ، فرضيت عامل في " زيداً " كما أنه عامل في ضميره .

وإما لغيره ، إن اختلف المعنى بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في : زيداً مررت به وعمراً ضربت أخاه ، لسده مسد أهنت ، وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمّر ناصب عندهما .

وإنما جاز أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معاً في حالة واحدة ، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر ، فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم ، تأكيداً ليقاع الفعل عليه (١) .

فهذا النص ينص صراحة على أن المشغول عنه معمول للعامل الظاهر فسي
مذهب الكسائي والفراء ، وإن كان عاملاً في الضمير ، فالضمير في المعنى هو الظاهر ،
وهناك رأى آخر انفرد به الكسائي نقله أبو حيان وابن عقيل وغيرهما .

قال أبو حيان : " إن الفعل ناصب للاسم على إلغاء العائد وهو مذهب الكسائي ^(١)
وعندما تعرض الأزهرى والسيوطى لمذهب الكسائي والفراء فى عامل المشغول عنه فرقاً
بينهما ^(٢) .

فالكسائي - فيما يظهر - له رأى ان فى ناصب المشغول عنه .
الأول : يتفق فيه مع الفراء وهو أن المشغول عامل فى الاسم الظاهر وضميره معاً .
الثاني : إن المشغول عامل فى الاسم الظاهر على تقدير إلغاء العائد ، وقد سبق
أن بيّنا ذلك عند حديثنا عن مذاهب النحاة فى ناصب المشغول عنه ^(٣) .
آراء أخرى للفراء تتعلق بالاشتغال :-

جاء فى معانى القرآن ما يأتى :-

١ - وقوله تعالى : " وَالطَّيْرُ صَافَاتٍ كُلُّ قَدْ عِلْمٌ صَلَاتُهُ وَتَسْبِيحُهُ " ^(٤) ترفع " كُلاً "
بما عاد اليه من ذكره وهو الهاء فى " صَلَاتُهُ وَتَسْبِيحُهُ " وإن شئت جعلت العلم لكل
أى كل قد علم صَلَاتُهُ وَتَسْبِيحُهُ ، فإن شئت جعلت الهاء صلاة نفسه وتسبيحها .
وان شئت تسبيح الله وصلاته التى تُصَلِّبُها له وتسبيحها ، وفى القول الأول كل قد

(١) ارتشاف الضرب : ص ١٠٤ وينظر المساعد على تسهيل الفوائد : ١ / ٤١٣ .

(٢) ينظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٧ ، وهمع الهوامع : ٥ / ١٥٨ .

(٣) ينظر ص ٣٣

(٤) سورة النور ، آية ٤١

علم الله صلاته وتسبيحه . ولو أتت كلاً قد عَلمَ بالنصب على قولك : علم الله صلاة

كلٍّ وتسبيحه ، فتنبص لوقوع الفعل على راجع ذكرهم أنشدني بعض العرب :

كَلَّا قَرَعْنَا فِي الْحُرُوبِ صَفَاتَهُ . : فَفَرَرْتُمْ وَأَطَلْتُمْ الْخِذْلَانَا

ولا يجوز أن تقول : "زيداً ضربته" ، وإنما جاز في "كل" لأنها لا تأتي إلا وقبلها كلام

كأنها متصلة به ، كما تقول : مررتُ بالقومِ كُلِّهِمْ ، ورأيتُ القومَ كَلَّا يقولُ ذلك ، فلمَّا

كانت نعتاً مستقصى به كانت مسبوقه بأسماءها ، وليس ذلك لزيد ولا لعبد الله ونحوهما

لأنهما أسماء مبتدآت .

وقد قال بعض النحويين : زيداً ضربته ، فنصبه بالفعل كما تنصب إذا كان قبله

كلام ، ولا يجوز ذلك إلا أن تنوى التكرير ، كأنه نوى أن يوقع الضرب على زيد قبل أن يقع

على الهاء ، فلما تأخر الفعل أدخل الهاء على التكرير ، ومثله ما يوضحه قولك :

يزيدُ مررتُ به .

ويدخل على من قال : زيداً ضربته ، على كلمة أن يقول : زيداً مررتُ به وليس

ذلك بشيء قبله شيء يكون ظرفاً للفعل (١) .

تعقيب :-

يؤخذ من هذا النص أن الفراء يخالف جمهور النحويين في مثل قولهم : زيداً ضربته

فلا يجيزه على الإطلاق ، لأنه يشترط في الاشتغال أن يكون قبل المشغول عنه كلام

كأنه متصل به ، ولهذا أجاز الاشتغال في قول الشاعر :

(١) معاني القرآن : ٢ / ٢٥٥ فما بعدها .

كَلَّا قَرَعْنَا فِي الْحُرُوبِ البيت

لأن "كلا" في نظره "لا تأتي الا وقبلها كلام كأنها متصلة به"

ومعلوم أن مذهب جمهور النحويين هو جواز النصب بمرجوحيه ، كما هو موضح

في مسألة رجحان الرفع .^(١)

٢ - وفي موضع آخر يقول : " وإذا رأيت اسما في أوله كلام ، وفي آخره فعل

قد وقع على راجع ذكره ، جاز في الاسم الرفع والنصب ، فمن ذلك قوله : " وَالسَّكَّاءُ

بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ^(٢) ، وقوله : " وَالْأَرْضُ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ^(٣) " يكون نصبا ورفعاً ،

فمن نصب جعل الواو كأنها ظرف للفعل متصلة بالفعل ، ومن رفع جعل الواو للاسم ،

ورفعه بمائد ذكره ^(٤) .

تعقيب :-

الذي يهمننا من هذا النص أنه يتفق مع النص السابق في أن " الواو كأنها ظرف

للفعل متصلة بالفعل " فهو يرى أن الواو لها مزية خاصة في ربط ما بعدها فيما قبلها ،

حتى يصيرا معا كأنها ظرف ومظروف .

ولم أر مثل هذا التعبير عند غير الغراء في كل ما اطلعت عليه حتى الآن .

٣ - وفي موطن آخر يقول : " وقوله تعالى : " وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ^(٥) " نصبت

(١) ينظر ذلك في ص : ٩٥ فابعد ها .

(٢) سورة الذاريات ، آية ٤٧ . (٣) سورة الذاريات ، آية ٤٨ .

(٤) معاني القرآن : ١ / ٢٤٠ فما بعد ها .

(٥) سورة النحل ، آية ٥ .

"الأنعام" بخلقها لما كانت في الأنعام واو ، وكذلك كل فعل عاد على اسم يذكره ، قبل الاسم واو أو فاء أو كلام يحتمل نُقْلَةُ الفعل إلى ذلك الحرف الذي قبل الاسم ففيه وجهان : الرفع والنصب ، أما النصب فأن تجعل الواو ظرفا للفعل ، والرفع أن تجعل الواو ظرفا للاسم الذي هي معه ومثله " وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ (١) " وَالسَّمَاءَ يَتَنِينَهَا بِأَيِّ (٢) وهو كثير (٣)

تعقيب :-

وهذا النص أيضا يتفق مع النصين السابقين في جعل الواو ظرفا للفعل غير أنه أفادنا جديدا حينما جعلها ظرفا للاسم أيضا ، حين قال : " والرفع أن تجعل الواو ظرفا للاسم الذي هي معه " .

كما أفادنا جديدا حين جعل الفاء تماثل الواو في ذلك ، وكذلك كل كلام مرتبط بما قبله حين قال : " كل فعل عاد على اسم يذكره ، قبل الاسم واو أو فاء أو كسلام يحتمل نُقْلَةُ الفعل إلى ذلك الحرف الذي قبل الاسم ففيه وجهان الرفع والنصب " .
٤ - وفي موطن آخر يقول : " وقوله : " وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ (٤) "

العرب في " كل " تختار الرفع ، وقع الفعل على راجع الذكر أو لم يقع . وسمعت العرب تقول : " وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ (٥) " بالرفع ، وقد رجعت ذكره وأنشدوني فيما لم يقع الفعل على راجع ذكره :

(١) سورة يس ، آية ٣٩ . (٢) سورة الذاريات ، آية ٤٧ .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ٩٥ . (٤) سورة الاسراء ، آية ١٣ .

(٥) سورة يس ، آية ١٢ .

فَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِسْنَى . . . وَمَا كُلُّ مَنْ يَغْشَى مِنِّي أَنَا عَارِفُ
الْفُتَا دِيَارًا لَمْ تَكُنْ مِنْ دِيَارِنَا . . . وَمَنْ يُتَأَلَّفُ بِالْكَرَامَةِ يَأْلُفُ (١)

فلم يقع "عارف" على "كل" وذلك أن في "كل" تأويل : وما من أحد يغشى

منِّي أنا عارف ولو نصبت لكان صوابا ، وما سمعته إلا رفعا ، وقال الآخر :

قَدْ عَلِقَتْ أُمُّ الْخَيْسَارِ تَدْعِي
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ (٢)

رفعا ، وأنشدني بعض بني أسد نصبا (٣)

هـ - وفي هذه المسألة جاء نص آخر حينما تعرض لقوله تعالى : "وَكُلُّ إِنْسَانٍ

أَلَزَمَنَاهُ طَاعَتَهُ فِي عُنُقِهِ" (٤) ، وقوله تعالى : "وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ" (٥) .

قال : "والوجه في كلام العرب رفع "كل" في هذين الحرفين ، كان في آخره

راجع من الذكر أول لم يكن ، لأنه في مذهب ما من شيء إلا قد أحصيناه في إمام مبين ،

والله أعلم .

(١) هذان البيتان لمزاحم العقيلي ، والبيت الأول فـ في الكتاب :

١ / ٧٢ ، ١٤٦ ، وشرح شذور الذهب : ١٩٥ ، ومغني اللبيب : ٦٩٤ ، والتصريح

١ / ١٩٨ ، والأشمونى : ٢٤٩ / ١ .

(٢) قائل هذا الرجز : أبو النجم ، ينظر في معاني القرآن للزجاج ، تحقيق إبراهيم

الأيبارى (٤٣٤ / ٢) فيه . . . كله لم أصنع ، والمقتضب : ٢٥٢ / ٤ ، والخصائص : ٢٩٢ / ١ ،

، والمحتسب : ٢١١ / ١ ، ودلائل الإعجاز : ١٨٢ ، وأسرار البلاغة : ٤٣٤ ،

ومعاهد التنصيص : ٥٢ / ١ .

(٣) معاني القرآن : ٢٤٢ / ١ . (٤) سورة الاسراء ، آية ١٣ .

(٥) سورة يس ، آية ١٢ .

سمعت العرب تتشدد :

مَا كُلُّ مَنْ يَطْلُبُنِي أَنَا مُعْتَبٌ . . . وَلَا كُلُّ مَا يُرَوَى عَلَيَّ أَقُولُ

فلم يوقع على " كل " الآخرة " أقول " ولا على الأولى " معتب " وأنشدني بعضهم :

قَدْ عَلِقْتُ أُمَ الْخِيَارِ تَدْعِي

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وقرأ على بعض العرب بسورة يس " وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ " (١) رفعا ، قرأها

غير مرة (٢) .

تعقيب :-

هذان النصفان يتعلقان بكلمة " كل " ويلوح لى أن الفراء يخص كلمة " كل " بحكم
لم أر أحدا قد سبقه إليه ، وذلك حينما يرجح الرفع في جميع الأساليب التي ترد فيها
كلمة " كل " سواء شغل الفعل بضميرها أم لم يشغل ، ويعتمد في هذا الحكم على
أن كلمة " كل " تفيد التعميم وحيث لا ينظر إلى ما بعد ها أيا كان ، اشتل على الضمير
أم لم يشتل ، استمع إليه يقول : " والوجه في كلام العرب رفع " كل " في هذين الحرفين
كان في آخره راجع من الذكر أم لم يكن ، لأنه في مذهب ما من شيء إلا قد أحصيناه " .
ويقول : " العرب في " كل " تختار الرفع وقع الفعل على راجع الذكر أو لم يقع " .
والله أعلم بالصواب .

(١) سورة يس ، آية ١٢ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٩٥ .

ثانيا : رأى ابن مضاء :-

" يعد كتاب الرد على النحاة - كما يقول الدكتور محمد إبراهيم البنا - من أشهر كتب تراثنا النحوى ، التى حظيت باهتمام الدارسين فى عصرنا ، فمئذ نشره والباحثون فى النحو يفيثون اليه " (١)

وكان ما دعا اليه ابن مضاء فى كتابه هذا الغاء العامل المضمر فى المشغول عنه

قال ابن مضاء : " واعلم أن المحذوفات فى صناعتهم على ثلاثة أقسام :-

الأول : محذوف لا يتم الكلام الا به ، حذف لعلم المخاطب به كقولك لمن رأيتهم يعطى الناس : زيدا ، أى اعط زيدا ، فتحذفه وهو مراد ، وإن ظهر تسم الكلام ، ومنه قول الله تعالى : " وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا : خَيْرًا " (٢)

والثاني : محذوف لا حاجة بالقول اليه بل هو تام دونه ، وإن ظهر كان عيا كقولك : أزيداً ضربته ؟ قالوا : إنه مفعول بفعل مضمر تقديره : أضربت زيدا ؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا أن ضربت من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير ، ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهرا فمقدر ، ولا ظاهرا ، فلم يبق إلا الإضمار ، وهذا بناء على أن كل منصوب فلا بد له من ناصب ..

(١) دراسة نقدية لكتاب الرد على النحاة للدكتور / محمد إبراهيم البنا : ص ٥ ،

من المقدمة على الكتاب .

(٢) سورة النحل ، آية ٣٠

ويا ليت شعري ما الذي يضررونه في قولهم : أزيداً مرتباً بغلامه . . .

وأما القسم الثالث : فهو مضر إذا أظهر تغيير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره

كقولنا : يا عبد الله . . . وعبد الله عند هم منصوب بفعل مضر تقديره : أذعو

أو : أنادي ، وهذا إذا أظهر تغيير المعنى ، وصار النداء خبراً^(١)

والقسم الثاني من المحذوفات التي ذكرها هو الذي يعنينا هنا ، إن يدخل تحت

هذا القسم عامل المشغول عنه كما مثل بقوله : أزيداً ضربته .

وقد تناول ابن مضاء الاشتغال بإسهاب ، فعقد له فصلاً كاملاً صدره بقوله :

” ومن الأبواب التي يُظنُّ أنه يعسر على من أراد تفهيمها أو تفهمها لأنها موضع عامل

ومفعول والداعية لي إلى انكار العامل والمفعول ، باب اشتغال الفعل عن المفعول

بضميره مثل قولنا : زيداً ضربته^(٢) .

ثم تحدث عن أحكام المشغول عنه كما هو مذكور في كتب النحاة^(٣) ، إلا أنه لم

يُسند عمل الفعل المضمر في الاسم السابق ، وإنما أسنده إلى المتكلم نفسه إذ يقول :

” فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضميراً رفع فلن الاسم يرتفع كما أن

ضميره في موضع رفع ، ولا يضر رافع كما لا يضرنا صب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً

لكلام العرب^(٤)

(١) الرد على النحاة : ص ٧١ ، ٧٢ تحقيق د / محمد إبراهيم البنا .

(٢) المصدر السابق : ص ٩٥

(٣) ينظر مقاله ابن مضاء في الاشتغال : ص ٩٥ - ١١٥

(٤) المصدر السابق : ص ١٩٨

وقد دارت تعليقات على هذه العبارة وكذلك قوله في أول كلامه عن الاشتغال
 "ومن الأبواب التي يظن أنها موضع عامل ومعمول . . . " يجدر بي أن أسوقها هنا :
 يقول الدكتور شوقي ضيف معقبا على تقسيمات النحاة لأحوال المشغول عنه ،
 وتقديرهم عوامل محذوفة لتلك الأحوال : "إنما هي أقيسة النحو التي تقدرها
 وتلزمنا إياها ، وكل ذلك يرفضه ابن مضاء ، لأنه لا يفيدنا إلا صعوبة وعنتا في فهم
 الأمثلة الأصلية التي جاءت عن العرب في هذا الباب ، إنه ليضع قاعدة بسيطة تفسر
 صيغ الاشتغال كلها ، ومتى تنصب ومتى ترفع وهي : أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه
 ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نصب ، لأنه مكان نصب ، والا رفع لأنه مكان رفع ،
 وبذلك حل باب الاشتغال ، وأراحنا من تعسف النحاة في حمل أمثله تارة على
 النصب ، وتارة على الرفع ، ثم اختلافهم في أثناء ذلك ، وجدلهم جدلا طويلا (١)
 ولهذا رأى في كتابه تجديد النحو الاستغناء " عن هذا الباب لأن أكثر صيغه من
 صنع النحاة ، لأن الكلمة إما مبتدأ فيساق مثالها في باب المبتدأ والخبر ، وإما مفعول
 به أضمر فعله ، ولذلك حذفناه وضمنا أمثله حين يكون مفعولا به مع غيره من أمثلة
 المفعول به المحذوف فعله في باب الذكر والحذف (٢)

ويذكر الدكتور محمد عيد ما يأتي : " قال ابن مضاء مشيراً إلى مقدار العناء الذي
 يجره الاشتغال بباب الاشتغال من الإضرار والتأويل والخلاف ، ومن الأبواب التي
 يظن أنها موضع عامل ومعمول . . . الخ العبارة .

(١) المدخل إلى كتاب الرد على النحاة : ص ٣٣ للدكتور شوقي ضيف .

(٢) ص ١٩ ، ٢٠

ويعتبر رأى ابن مضاء في هذا الباب تطبيقاً على رأيه في العامل عامة من ناحية، كما أن هذا الرأي يستند الى النص اللغوي من ناحية أخرى "فلنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب".

ففي هذه العبارة القصيرة تلخيص لرأيه في باب الاشتغال، بل في العامل عامة، لأن المتكلم هو الذي يرفع وينصب، ويستند هذا الرأي هو كلام العرب، فلنما يفعل ذلك اتباعاً لما عرفه من نطقهم، ولما هي عادتهم في ذلك النطق...

وبهذا يتبين أن النحاة قد تصور واجمل الاشتغال جملاً ناقصة لا تتم إلا بالفعل المقدرفهى ما تكون من الملفوظ، ومن المحذوف المقدر.

أما ابن مضاء فينظر إليها كما هي، فلا سم فيها مرفوع أو منصوب، وهكذا ينطقه المتكلم وهكذا كلام العرب.

فرأى النحاة يدور حول افتراض ذهني تقصر حوله النصوص اللغوية، وهذا بعيد عن الوصف المستند الى النصوص، أو كما عبر ابن مضاء اتباعاً لكلام العرب^(١).

ويقول الدكتور محمد إبراهيم البنا : ان ابن مضاء ذكر "أحوال المشتغل عنه وأحكامه على نحو ما هو معروف في كتب النحو، ثم يقول : ولا يضر رافع كما لا يضر

نائبه إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب، فتراه في باب يعلق الألفاظ بعضها ببعض، وفي باب آخر يغفل حديث التعلق، ويحيل المسألة على السماع عن العرب وأغلب الظن أن ابن مضاء حاول جاهداً أن يجد ما يمكن أن يعلق به ذلك

(١) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث

للدكتور محمد عيد : ص ٢٦٠-٢٦١ طبع عالم الكتب عام ١٩٧٨ م.

الاسم المشتغل عنه ، فلما لم يجد شيئا كان تفسيره هو أنه هكذا تكلمت العرب .
 وبعبارة أخرى : وجد ابن مضاء أن حديث التعلق سيوقعه فيما أوقع حديث
 العامل النحاة ، من القول بالتقدير أو بالحذف ، ذلك أنه لا بد أن يعلق الاسم
 المرفوع بما يقتضى الرفع ، وكذلك المنصوب ، ومن هنا كان فراره من موضوع التعلق .^(١)
 وفي الحقيقة أن أى قارئ لما كتبه ابن مضاء عن الاشتغال ، لا يرى فى كتابته شيئا
 جديدا أضافه الى ما قاله النحاة السابقون إلا قوله : ولا يضر رافع كما لا يضر ناصب .. الخ
 وقوله فى أول الباب : ومن الأبواب التى يظن أنها موضع عامل ومعمول .. الخ
 وماعداهاتين العبارتين ، فكلامه ترديد لما قاله النحويون فى جميع أحوال المشغول عنه
 بل ويستعرض جميع ما قيل فى كل مسألة ، ويذكر الخلاف ان كان هناك خلاف مع بيان
 رأيه فى ذلك ، لذلك فانى أميل الى ما ذهب اليه الدكتور البنا فى تقويمه للاشتغال
 عند ابن مضاء .

(١) دراسة نقدية لكتاب الرد على النحاة : ص ٢٠ من الدراسة .

ثالثا: رأى الأستاذ ابراهيم مصطفى :

بين الأستاذ ابراهيم مصطفى في مستهل حديثه عن الاشتغال أن هذا الباب
" دقيق عويص وعمر النحاة فيه البحث ، وأكثروا الخلاف ^(١) .

ثم أوضح أن " العقبة التي لوت طريق النحاة هي : أن الفعل قد
نصب الضمير ، واستوفى بذلك عمله ، فليس له أن ينصب الاسم المتقدم بمعد
ماشغل بضميره ، واضطروا بحكم نظرية العامل ، وفلسفتهم أن يقدروا لنصب
هذا الاسم عاملا محذوفا واجب الحذف يفسره الفعل المذكور ^(٢) كما ذكرنا
الأصل في المشغول عنه عند النحاة ، وما قد يعرض له من جعل النصب
راجحا أو واجبا كما هو مفصل في كتب النحو ^(٣) .

ثم بين رأيه في المشغول عنه بقوله : " إنك إذا أردت بالاسم المتقدم
على الفعل في مثل : " زيداً رأيتُهُ " أن يكون متحدثا عنه مسندا إليه فليس إلا الرفع ،
والاسم آت في موضعه من الكلام

وإذا أردت أن هذا الاسم إنما سبق تنمة للحديث وبياننا له لا متحدثا
عنه فالحكم النصب تقول : زيداً رأيتُهُ

(١) أحياء النحو : ص ١٥١

(٢) المصدر السابق : ص ١٥١ - ١٥٢

(٣) ينظر المصدر السابق : ص ١٥٢

وقد تقدم الاسم عن موضعه وخولف به ترتيبه لغرض أو لمعنى قصد واليه

المستكمل من معانى التقديم .

ووجه الكلام فى الحالة الأولى أن تقول : زيدٌ رأيتُ بذكر الضمير وربما جاز

زيدٌ رأيتُ بحذفه لأنه مفهوم ولأنه كما يقول النحاة فضلة .

ووجه الكلام فى الحالة الثانية أن تقول : زيداً رأيتُ ولك أن تقول : زيداً

رأيتُ بذكر الضمير زيادة فى البيان ^(١) .

ولما كانت دراسته منصبه على مواضع ترد يد الحكم بين النصب والرفع فقد

فصل بعض المواضع التى يترجح فيها النصب عند النحاة وهى كالتالى :

أولاً : يرى نصب المشغول عنه إذا كان العامل خاصاً ودالاً على الطلب ،

والسبب فى ذلك أن الطلب * لا يكون خبراً ووردت الجملة الطلبية

قليلاً فى الخبر، فتأول النحاة معناها إلى الخبر، فالحكم النصب،

لأن الاسم ليس بمتحدث عنه ، وليس بعده من حديث ^(٢) .

أما إن كان الطلب عاماً فيرى رفع المشغول عنه آخذاً بما ذهب

إليه ابن السيد وابن بابشاذ ويظهر ذلك من تعقيبه على

(١) المصدر السابق : ص ١٥٤

(٢) المصدر السابق : ص ١٥٤

قولهما " وهذا الرأي هو الحق عندنا وذلك أن فعل الأمر إذا أريد به معنى عام وقع فى معنى التشريع وكان حكما قياسه الخبر، وكان الاسم المتقدم متحدثا عنه ، حكمه الرفع ...
 وفى آية : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ^(١)) قانون عام هو والله أعلم : والسارق والسارقة جزاؤهما قطع أيديهما وإنما صيغ الخبر بصيغة الأمر لنوع من التشديد والحث على التنفيذ وهو أسلوب عربى صحيح شائع سائغ " .
 (٢)

ثانيا : خالف النحويين فى قولهم يرجحان نصب الاسم السابق إذا كان تاليا لما يغلب دخوله على الفعل وأوضح أن المعنى هو الذى يحدد الرفع أو النصب ، فإن كان المراد التحدث عن الاسم فالحكم الرفع وإن أريد الإخبار بالفعل عن فاعله فالحكم النصب " ونحن هنا لا نرى جواز النصب والرفع وترجيح النصب

(١) سورة المائدة ، آية : ٢٨

(٢) أحكام النحو : ص ١٥٥

بل نقول : إذا كان المعنى أن تخبر بالفعل وتحدث به عن
 فاعله فالحكم النصب ، وإذا كان التحدث عن الاسم فالحكم
 الرفع وبذلك قال ابن الطراوة^(١) من علماء الأندلس فعنده أن
 الاستغهام بالهمزة إذا كان عن الاسم فالرفع واجب مثل : أريد
 ضربته أم عمرو وإذا كان عن الفعل فالنصب نحو : أريد أكرمته
 أم أهنته ، وسبيل الكلام في هذا الموضع أكرمت زيدا أم أهنته ،
 فقدم زيد من تأخير وأنت تعلم حرية الجملة العربية وتصرف
 العرب في تأليفها لما يريدون من المعاني الدقيقة الخاصة ،
 فهذه الأدوات إنما ترشد إلى حكم الاسم بعدها بقدر ما تبين
 عنه من أن السياق لفعل يتحدث به أو اسم يتحدث عنه وذلك هو
 مناط الحكم^(٢) .

(١) ينظر أوضح المسالك : ج ٢ ص ١٦٥ ، وسمع الهوامع : ج ٥ ص ١٥٤

وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ص ٩٨ ، وابن الطراوة

النحوى : ص ٢٤٩

(٢) إحياء النحو : ص ١٥٦ - ١٥٧

ثالثاً : في مسألة مجيء المشغول عنه جواباً لاستفهام أو وقوعه بمسند عاطف على جملة فعلية ذكر أنّ ما قاله النحاة هو عين الصواب لاستعدادهم ذلك " من الماثلة اللفظية وانسجام التركيب ، فلذا كان الاستفهام السابق أو الحديث المتقدم ، قد وقّع بجملة فعلية فمن حق الانسجام أن يكون الجواب والجملة التالية فعلية ، وهذا الانسجام من نظم العربية التي لا يمارى فيها ^(١) .

(١) المصدر السابق : ص ١٥٧

رابعاً : رأى الدكتور / شوقي ضيف :

تناول الدكتور شوقي ضيف الاشتغال في المدخل إلى كتاب الرد على النحاة ، و قد حاول في هذا المدخل - كما يقول الأستاذ عبد الوارث مبروك - " أن يدل على برأيه في مشكلة النحاة العربى والطريق إلى حلها فقدم بعض النظريات والمقترحات ، مؤسسة على الأصول والأفكار التى جاءت فى الرد على النحاة .

وعلى مااستنده . . . من مبادئ الدرس اللغوى الحديث ، من أن واجب النحوى أن يسجل ماوجد فى اللغة فعلاً من صيغ وعبارات لأن يفترض هو صيغاً وأحوالاً لم ترد فى اللغة وهو المبدأ الذى يرى أن النحاة لم يلتزموا به إذ نجدهم يعرضون لما يصح ولما لا يصح ، مستلهمين نظرية العامل ، لاحقاً فى اللغة فى كل مايعرضون^(١) وكان باب الاشتغال من الأبواب التى هاجمها ابن مضاء فصادفت هوى فى نفسه

يقول الدكتور شوقي ضيف عن الاشتغال : إنه " باب اضطرب النحاة فى صور تعبيره اضطراباً شديداً^(٢) كقولهم : زيداً لم يضره إلا هو وأخواك ظناهما منطلقين ، وأأنت عبد الله ضربه ، مبيناً أن مثل هذه الأمثلة لم تأت فى العربية ولكنها جاءت فى كتب النحو^(٣) .

(١) فى إصلاح النحو العربى دراسة نقدية : ص ١٤١

(٢) المدخل إلى كتاب الرد على النحاة : ص ٣٣

(٣) المصدر السابق : ص ٣٤

وأن تقسيمات النحويين لهذا الباب وتقدير عوامل محذوفة تعمل فى الاسم السابق * لادليل عليها فى قول المتكلم وإنما هى أقيسة النحو التى تقدرها وتلزمنا إياها^(١).

ثم يستطرد إلى أن يقول * وأكبر الظن أنه قد اتضح الآن مانزعه من أننا حين نطبق على أبواب النحو مادعا إليه ابن مضاء من منع التأويل والتقدير فى الصيغ والعبارات كما نطبق على هذه الأبواب^(٢) مادعا إليه من إلغائه نظرية العامل نستطيع أن نصنف النحو تصنيفا جديدا يحقق ماينتفيه من تيسيرات قواعد تيسيرا محققا^(٣).

إلا أننا نجد فى كتابه تجديد النحو يؤمن بالعامل ويذهب إلى التقدير والتأويل إذ يقول عن هذا الباب دون أن يذكره باسمه * إذا تقدم المفعول به على فعل عامل فى ضمير عائد عليه أو فى اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل : الكتابَ قرأته - هلا علياً أكرمته - هل زيدا لقيته - أكتاباً واحداً تهدريه إليه - الكتابَ قرأتُ فصوله - جامعة القاهرة رأيتُ كلياتها، وواضح فى كل الأمثلة أن الفعل التالى للمفعول به فى أول الجملة معه مفعوله، فلا يمكن أن يتسلط

(١) المصدر السابق : ص ٣٣

(٢) يشير إلى الاشتغال والتنازع والمصادر المنصوبة وغيرها

(٣) المصدر السابق : ص ٦٧

على الاسم السابق له ، ولذلك يقال في إعرابه : مفعول به لفعل محذوف
 يفسره المذكور ومن ذلك الآية الكريمة : (وأما شموك فهدينا هم)^(١) بنصب "شموك"
 في قراءة ١ فثمود مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور : هدينا^(٢) .
 فأنت تراه هنا ينهج منهج القدماء في تقدير عامل محذوف يعمل فـ في
 المشغول عنه التنصب .

دعنا نذكر من أمثلة الآية ١٧

(١) سورة فطمت ، آية ١٧

(٢) تجديد النحو : ص (٢٣٩) للدكتور : شوقي ضيف .

خامساً : رأى الأستاذ عبدالمتعال الصعیدی :

ذكر الأستاذ عبدالمتعال الصعیدی أن " الاشتغال في النحو
تكلف وفضول^(١) " ، لأن في بعض تقديرات العامل للمشغول عنه حمل الكلام
على غير قصد المتكلم وقد ضرب على ذلك الأمثلة^(٢) ، لذا يرى إلغائه من
النحو وإلحاقه بالمبتدأ " والحقيقة أن المعنى واحد في باب الاشتغال عند
رفع الاسم قبل العامل وعند نصبه ، ولهذا جاز التقديران فيه على السواء
إذا لم يكن هناك ما يوجب أحدهما أو يرجعه ، ولا شك أن المتكلم عند
الرفع يقصد الحكم على الاسم السابق بالجملة بعده فكذاك يكون قصده
عند النصب ، ويكون الاسم منصوباً مبتدأً محكوماً عليه ، كما يكون محكوماً
عليه عند رفعه ، ولا داعي إلى تكلف ما لا يقصده المتكلم من تقدير ذلك العامل ،
ولا شك أنه لا يمنع من جعل ذلك الاسم المنصوب مبتدأً ، إلا التزامهم فـسـى
المبتدأ أن يكون اسماً مرفوعاً مجرداً عن العوامل اللفظية^(٣) .

ثم شرح كيفية توزيع الاشتغال على باب المبتدأ " وعلى هذا يكون
لنا مبتدأ واجب الرفع إذا وقع بعد ما يختص بالابتدأ " كإذا الفجائية ،

(١) النحو الجديد : ص ١٩١

(٢) ينظر المصدر السابق : ص ١٩١ - ١٩٢

(٣) المصدر السابق : ص ١٩٢

ومبتدأ واجب النصب إذا أتى بعد أداة الشرط ونحوها ، ومبتدأ جائز الرفع والنصب فيما إذا كان الاسم سابقا فعلا ناصبا لضميره أو ملابسه ولا يقع بعد ما يوجب رفعه أو نصبه ^(١) .

وتطبيقا لما ذهب إليه وضع له عنوان " المبتدأ الذي يرفع وينصب " قال فيه " المبتدأ الذي يرفع تارة وينصب أخرى هو المبتدأ الذي يقع بعده فعل يعمل النصب في ضميره أو ملبسه أو يتعلق به جار لضميره أو ملبسه مثل " زيد أكرمه ، زيد أكرمت أخاه ، زيد مررت به ، زيد مررت بأخي — وهذا المبتدأ له ثلاثة أحوال :

- ١- جواز الرفع والنصب ، وهذا إذا لم يقع بعد ما يوجب رفعه أو نصبه ، مثل : " زيد " أكرمه فيجوز فيه الرفع ، ويجوز فيه النصب " زيد " أكرمه .
- ٢- وجوب الرفع وهذا إذا وقع ^{بعد} ما يوجب رفعه مثل : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو .

- ٣- وجوب النصب ، وهذا إذا وقع بعد ما يوجب نصبه مثل : إن زيدا لقيته فأكرمه وتعرب " إن " فيه أداة شرط وشرطها جملة " زيدا لقيته " فيكون الشرط هنا جملة اسمية ^(٢) .

(١) المصدر السابق : ص ١٩٤ (بتصرف)

(٢) المصدر السابق : ص ٢٥٢

سادسا : رأى الدكتور / مهدي المخزومي :

مهد الدكتور مهدي المخزومي للحديث عن هذا الباب في كتابه :
 " في النحو العربي نقد وتوجيه " بقوله : " في العربية أدوات لايليها
 ، الا جمل فعلية ، لأنها لا تستعمل إلا في سياق فعلي ينبنى على أساس من
 التجدد والحدوث ، وفيها أدوات لايليها ، الا جمل اسمية ولا تستعمل إلا في
 سياق ينبنى على أساس من الدوام والثبوت ^(١) * ذاكرا بعض الأدوات الخاصة
 بالدخول على الجملة الفعلية وكذلك الاسمية ، مع إيراد مقاله النحاة في
 تعريف الجملة الاسمية والفعلية ^(٢) مبينا أنهم في تعريفهم لكل من الجملة
 الاسمية والفعلية لم يفتنوا * على ما يميز الجملتين إحداهما من الأخرى
 تمييزا ينبنى على أساس من فهم طبيعتين مختلفتين ^(٣) * .

فالجملة الفعلية ليست قاصرة على المبدوءة بفعل ، وإنما تشمل كذلك
 الجملة التي يكون المسند فيها فعلا سواء كان متقدما نحو قام محمد
 أم متأخرا نحو محمد قام ، وبناء على كلامه هذا فقوله تعالى : (إِذَا الشَّمْسُ
 كُوِّرَتْ) ^(٤) ، وقولك مثلا : هَلَّا مُحَمَّدٌ نجح ، جملتان فعليتان لا اسميتان لأن
 المسند فيهما فعل و " الشرط والتحضيض جاءا هنا في السياق الملائم لهما ^(٥) .

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه : ص ١٦٩

(٢) ينظر المصدر السابق : ص ١٦٩

(٣) المصدر السابق : ص ١٧٠

(٤) سورة التكوير ، آية ١

(٥) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ص ١٧١

ولما كان تفريق النحاة بين الجملة الاسمية والفعلية مبنيا - في رأيه - على مأخذ لفظي أوقعهم في مشكلات دفعتهم إلى كثير من التأويلات والتفديرات محاولة منهم التوفيق بين ذلك التعريف وماورد خلافه^(١) كاشتغال العامل عن معموله وقد كان هذا التقديم مدخلا له لدراسة هذا الباب ونقده ، فترأى بعد أن عرف الاشتغال وذكر أحوال المشغول عنه عقب على تلك الأحوال بقوله : " وإذا أنعمت النظر في هذه الأقسام وفيما بنوا عليها مسن أحكام رأيت أن تفسيراتهم عقلية لا أشرفيها لفقہ لغوي أو مراقبة للاستعمالات اللغوية التي تفرضها ظروف لغوية خاصة " .^(٢)

ثم شرع في توجيه النقد لتلك الحالات الواحدة نحو الأخرى مخرجا لها عن الاشتغال موضحا أن المشغول عنه إما مفعول مقدم " اتصل ضميره بالفعل ليشير إليه وليكسبه شيئا من التحضيض " ^(٣) بالنسبة لوجوب النصب . وأما حال وجوب الرفع فكانها الجملة الاسمية ولا دخل لها هنا وجيء بها لتكملة " الوجوه المحتلة في بيان أوجه الاسم المتقدم " ^(٤) .

(١) ينظر المصدر السابق : ص ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٧٢ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٧٢ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٧٣ .

وماقاله النحويون في رجحان النصب على الرفع والمكس فغير مقبول
لأن ذلك عائد على المتكلم ، فإذا قصد بالمشغول عنه أن يكون مسنداً إليه
رفعه ، وإن قصد بتقديمه الاهتمام به وجب نصبه لأنه ما يزال مفعولاً للفعل
الظاهر (١) .

ولما انتقل إلى الكلام عن استواء الوجهين نحو قولهم : زيدٌ قامَ وعُروُ
كلمته ذكر أن القول بأن جملة "زيدٌ قامَ" جملة اسمية ضعيف لأن زيدٌ هو
الفاعل وإنما قدم للاهتمام به وتقديمه لا يخرج به عن كونه فاعلاً ، ليضعه موضع
الابتداء فالجملة إذن فعلية وكذلك القول في جملة : عُروُ كلمته ، لا يرفع
عُروُ إلا إذا قصد به أن يكون متحدثاً عنه وإلا فهو مفعول مقدم ، ولا يمنع
كونه مفعولاً اشتغال الفعل بضميره ، لأن الضمير فيما أزعم ليس مفعولاً
ولكنه ضمير جوي به كناية عن المفعول به وإشارة إليه (٢) .

وهكذا نراه يرجع حالات المشغول عنه كلها إلى باب المفعول به
أو الابتداء والخبر .

(١) ينظر المصدر السابق : ص ١٧٣ ، ١٧٤

(٢) المصدر السابق : ص ١٧٥

سابعاً : رأى الدكتور / ابراهيم السامرائي :

يقول الدكتور / ابراهيم السامرائي في مقدمته لكتابه * النحو العربي نقد وبناء * ، "إذا كان من حقنا أن نعرض للنحو مصلحين ناقدين ، ليفهم أهل هذا العصر ولا سيما الناشئة منهم علم النحو ، فعلينا أن نتخذ منها جديداً في دراسته قائماً على وصف الظواهر اللغوية .
وإذا قلنا : إن المنهج الوصفي يقوم على وصف الظواهر اللغوية فإن ذلك يعني العزوف عن كل ما يتعد عن الوصف من التأويل والتعليل والتأمل .
وينبغي على هذا أن نطرح مسألة العلة والعامل كما فعل نفر من قداسي النحويين " (١) .

وفي موطن آخر يقول : "إن مسألة العمل والعامل هي السبب في لجوئهم إلى إعراب الاسم المتقدم معمولاً لفعل محذوف وليس للعامل المتأخر المشغول بالضمير (٢) ، ولأجل ذلك اختلفوا في ناصب الاسم المتقدم نتيجة لإدراكهم هذه المشكلة من مسألة عل الفعل (٣) " .

(١) النحو العربي نقد وبناء للدكتور / ابراهيم السامرائي : ص ٨ ،

طبعة دار صادر : ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

(٢) ينظر المصدر السابق : ص ٩٣ .

(٣) المصدر السابق : ص ٩٣ .

ثم أورد أقوال النحاة في ناصبه^(١) مرجحا قول من يرى عمل الفعل في الاسم الظاهر والضمير ملغى وأن هذا الرأي موافق للحقيقة اللغوية فتراه يقول : وقال جماعة منهم : إن الفعل عامل في الاسم والضمير ملغى .

ويبدو أن هؤلاء قد أدركوا الحقيقة اللغوية وهي أن الاسم هو المفعول الحقيقي وأن الضمير تفسير له وكناية عنه ومتى وجد الاسم الحقيقي فليس لضميره من فائدة غير العدد والبيان^(٢) ، وقد صرح برأيه فسي هذا الباب بقوله : " والذي أراه أن هذا الموضوع قد أحدث بسبب من تعلقهم بالعامل والعمل ، فالفعل هو العامل والمعمول هو الضمير المتصل به ، فلا يمكن من أن يسرى العمل إلى الاسم المتقدم وإن كان هو المفعول الحقيقي ، ولو لم تسيطر نظرية العامل على إدراكهم النحوي لأمكنهم رؤية الموضوع على حقيقته ذلك أن هذا الموضوع لا يخرج عن باب المفعول به ، وليس لهم أن يخترعوا له بابا جديدا يعطونه هذا الاسم الذي ينكسر حقيقة المراد النحوية وهو الاشتغال والاسم هو المشغول عنه^(٣) .

وأخيرا ذكر أن مصطلح اشتغال ومشغول عنه ليس له من الحقيقة

(١) المصدر السابق : ص ٩٣

(٢) المصدر السابق : ص ٩٣

(٣) المصدر السابق : ص ٩٣ ، ٩٤

العلمية شيء وأن هذا الاصطلاح كما يقول نتائج عن ادراكهم الخاطيء ، وان
 مسألة العامل والعمل أجنبية عن النحو^(١) ، وقد أنهى كلامه عن هذا
 الباب بقوله : " لاخير يرجى من أفراد باب في النحو لما أسماه الاشتغال
 فهو باب مطلق مُجمّع على هذا النحو غير العلمي وكان حقه أن يفرق على
 ما هو خاص به^(٢) .

(١) ينظر المصدر السابق : ص ٩٤ .

(٢) المصدر السابق : ص ٩٤ .

ثامنا : رأى الدكتور / فاضل صالح السامرائي :

قدم الدكتور / فاضل السامرائي لدراسته هذا الباب خلاصة تتضمن
ماقاله النحويون والبيانون في الاشتغال وعمله في هذا البحث قال فيها :
" ينظر النحاة إلى الاشتغال على أنه مفعول به حذف فعله وجوبا وأنه
ظاهرة لفظية لا يذكرون لها علاقة بالمعنى .

وقد ذهب البيانون إلى أن أسلوب الاشتغال يفيد توكيدا أو تخصيصا
حسب تقدير العامل المحذوف .

وهذا البحث تقويم لدراسة النحاة ، وتقويم لدراسة البيانين في هذا
الباب ، ويتضح منه أن الاشتغال أسلوب معين له وظيفة معينة في أداء المعنى
تختلف عن مهمة المفعول به وتختلف عما ذهب إليه البيانون^(١) .

فالدكتور يصرح في هذه الخلاصة أن دراسته للاشتغال ستكون مختلفة
عن دراسة النحويين والبيانين لهذا الباب و الذي يعيننا هنا تقويمه لدراسة
النحاة .
وقبل أن يدلى برأيه عرف الاشتغال مع بيان بعض صور أحوال المشغول
عنه^(٢) ، والآراء التي قيلت في ناصب الاسم السابق^(٣) ، وماأخذه على تلك

(١) أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى : ص ٤٢٥ ، مجلة كلية
الآداب ، المجلد الأول ، عدد (٢١) عام ١٩٧٧ م مطبعة الجاهظ
بغداد .

(٢) ينظر المصدر السابق : ص ١٢٦ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٢٦-١٢٧ .

الآراء^(١) مع عرض وجهة نظره في الاشتغال فيقول : * وحقيقة الأمر فيما نرى أنه ليس هناك اشتغال ولا مشغول بهذا المعنى مشيراً إلى ما قاله النحاة وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضاً معيناً في اللغة وما يبدل على ذلك قولهم : محمداً سلمتُ عليه ، وخالدأُ أكرمتُ أخاه ، وسعيداً انطلقتُ مع أخيه فأى اشتغال في هذا ؟

وهل يمكن تسليط الفعل على الاسم المنصوب المتقدم ، فإن الفعل قد يكون لازماً كما ترى ؟ ... وإذا كنا نرغب في الإبقاء على اصطلاح الاشتغال والمشغول عنه فإننا نقصد به معنى آخر سنذكره لا ما ذكره القوم .

أما فيما يخص الإعراب فإنه يمكن أن يعرب الاسم المتقدم مشغولاً عنه منصوباً ولا داعي لأن نذكر له ناصباً ، لأن تقدير الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها ، فإنه يمكن أن يقال : إن الفاعل في العربية مرفوع ، والمفعول به منصوب ، والمبتدأ مرفوع والمشغول عنه منصوب ، وهكذا ولا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا ، وإذا كان لا بد من الجواب فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه وهذا بين^(٢) .

وفي تقويمه لما قاله النحاة في أحوال المشغول عنه تجد الآتي :-

(١) المصدر السابق : ص ٤٢٨ .

(٢) المصدر السابق : ص ٤٢٨ .

أولا : أخرج وجوب الرفع لعدم انطباق تعريف الاشتغال عليه و قد سبقه
 فى ذلك القديما .
 ثانيا : كان له وجهة نظر تختلف عن وجهة نظر القديما فى الحالات
 الآتية :

- جواز الرفع والنصب والرفع أرجح .
- جواز الرفع والنصب والنصب أرجح .
- جواز الرفع والنصب بدون ترجيح .

استمع إليه يقول : " وأما مسألة جواز الأمرين مع الترجيح أو بدون
 ترجيح ففيها نظر فيما نرى : وذلك أننا نعتقد أن لكل وجه معنى لا يؤدى به
 الوجه الآخر ، فمعنى النصب غير معنى الرفع ، فإن أردت معنى معيناً وجب
 عليك أن تقول : تعبيراً معيناً .

إنه يصح أن تقول : محمدٌ أكرمته كما يصح أن تقول : محمدٌ أكرمته ولكن
 هل هما بمعنى واحد ؟ هذا ما لا نتصوره .

إن محمدٌ فى قولك : محمدٌ أكرمته فضلة . ، ومحمدٌ فى محمدٌ أكرمته
 عدة ، فهل تكون الفضلة كالعدة ؟ كيف يمكن أن يكون ذاك .

إنه كان المأمول أن يقول النحاة : ورد عن العرب قولهم : محمدٌ
 أكرمته وهو بمعنى كذا ، ومحمدٌ أكرمته وهو بمعنى كذا ، فإن أردت المعنى
 الفلانى تعين الرفع ، وإن أردت المعنى الآخر تعين النصب .

وكل ترجيح من دون نظر إلى المعنى ترجيح باطل لا يقوم على
 أساس ، ولذلك ينبغي أن نعالج موضوع الاشتغال على غير الشاكلة

التي عالجها النحاة^(١).

وانطلاقاً من المبدأ الذي رسمه لنفسه أبان الفرق من وجهه
نظره بين قولك مثلاً محمداً كلمته، بالنصب، ومحمداً كلمته، بالرفع مع الشرح
والتحليل مستشهداً على ما رآه بآيات من القرآن الكريم^(٢) ومن ضمن ما قاله
"الفرق بين قولنا محمداً أكرمته بالنصب، ومحمداً أكرمته، بالرفع أنك بالرفع
جعلت مدار الحديث محمداً وجعلت إخبارك عنه هو مدار الاهتمام.

أما الأولى فقد قدمت فيها محمداً للاهتمام قدمته لتحدث عنه
بدرجة أقل من العمدة فإن الإخبار عن المتكلم، ولكن قد يقتضى السياق
أن تخص محمداً بحديث... وجئت بالضمير لإرادة الإخبار عنه بصورة
ثانوية وإنما الحديث على المتكلم.

إن المشغول عنه على صورة المبتدأ من حيث إرادة الحديث عنه،
ولذا لا بد في الجملة المتأخرة عنه من ضمير يربطها بالاسم المتقدم كالمبتدأ
الذي لا بد له من رابط يربط جملة الخبر به ليصح الحديث عنه، ولكن
الفرق بينهما أن الحديث في الابتداء يدور أساساً عن المبتدأ بخلاف
الاشتغال الذي يدور الحديث فيه عن شيئين :-

- أمر أساسي وهو المسند إليه .
- وأمر دونه وهو المنصوب المتقدم .

(١) أسلوب الاشتغال : ص ٤٢٩

(٢) ينظر المصدر السابق : ص ٤٣١-٤٣٦

وبهذا نستطيع أن نقول : إن الاشتغال مرحلة دون المبتدأ وفوق
المفعول إذ هو متحدث عنه ، من جهة لكنه لا يرقى إلى درجة المبتدأ .
فيكون معنى الاشتغال على هذا أنه إنما جئ بالاسم المنصوب المتقدم
لإرادة الحديث عنه ثم اشتغل عنه بالحديث عن المسند إليه ^(١) .

ثالثا : خالف النحويين في ترجيحهم نصب الاسم السابق إذا أوهم
رفعه وصفا مخلا بالمعنى كقوله تعالى : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ
بِقَدَرٍ) ^(٢) يقول بعد إتيانه بآرائهم .

" والصواب أن هذا القسم ليس ما يترجح فيه النصب
على الرفع وإنما هو بحسب القصد ، فإذا أردت التخصيص على
أن الفعل ليس صفة نصبت وجوبا كما في قوله تعالى : (إِنَّا كُلَّ
شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) ونحوه من الأمثلة .

وإن أردت التخصيص على أنه صفة رفعت وجوبا ، وكذلك إذا أردت
احتمال الوجهين رفعت فهو ليس من باب الجواز وإنما هو
من باب الوجوب بحسب المعنى ^(٣) .

(١) المصدر السابق : ص ٤٣٢ - ٤٣٣ .

(٢) سورة القمر ، آية (٤٩) .

(٣) أسلوب الاشتغال : ص ٤٣٨ .

رابعا : اعترض على تخريج الرفع فى قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ^(١)) ، وقوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ^(٢)) ونحوهما من الأمثلة الدالة على العموم ^(٣) مشيرا إلى أن تخريجهم لهاتين الآيتين وماشابههما من الأمثلة فيه نظر لأنه - كما يقول - يصح أن تقول بالرفع والنصب للمعلوم وغير المعلوم فإنك تقول : أَكْرَمَ الضَّيْفَ سِوَاهُ كَسَانِ ضَيْفًا مَعِينًا أَمْ غَيْرَ مَعِينٍ فَقَدْ يَكُونُ الْقَوْلُ لِلتَّعْلِيمِ وَالتَّوْجِيهِ، وَنَحْوِهِ : احْتَرَمَ الْعَالَمَ، وَهَذَا هُوَ تَقْدِيرُ الْإِشْتغالِ عِنْدَ النِّحَاةِ أَكْرَمَ الضَّيْفَ أَكْرَمَهُ ، وَاحْتَرَمَ الْعَالَمَ احْتَرَمَهُ .

ولنا الأمر كما سبق أن أسلفنا فى القاعدة العامة فى الفرق بين الاشتغال والابتداء إذا أردت الإخبار عن الاسم المتقدم والإسناد إليه رفعت وإن لم ترد نصبت وقدمته للاهتمام .
وأما الآيتان فقد ذكرت الأمر فيهما وهو إرادة الإخبار عن الاسم المرفوعين . والله أعلم .

وأما تعيين العموم فبسبب الفاء الواقعة فى الخبر لأنهم أشبهت فاء الجزاء والجزاء يراد به العموم وهو نظير قولك :

(١) — سورة المائدة ، آية ٣٨

(٢) — سورة النور ، آية ٢

(٣) — أسلوب الاشتغال : ص ٤٣٨ ، ٤٣٩

الفائزُ فَأَعْطَاهُ جَائِزَةً والمعنى : من يفز فأعطه جائزة ...
 فالذى عين قصد العموم هو الغاء وليس الرفع ولو كان حق
 العام الرفع وحق الخاص النصب لكان الراجع فى قوله تعالى :
 (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ^(١)) الرفع لأنها ليست أنعاما خاصة
 بل هما عموم الأنعام ... وكان ينهضى النصب فى قوله تعالى :
 (النَّارُوعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ^(٢)) ، وقوله تعالى : (جَنَّاتُ
 عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ^(٣)) ، وقد وردتا بالرفع وهما معلومتان وانما
 الأمر كما سبق ^(٤) .

-
- | | |
|-------|-----------------------------------|
| (١) | سورة النحل ، آية (٥) . |
| (٢) | سورة الحج آية : (٧٢) . |
| (٣) | سورة النحل ، آية (٣١) . |
| (٤) | اسلوب الاشتغال : ص ٣٩ فما بعدها . |

تاسعا : رأى الدكتور / محمد صلاح الدين بكر :

تحدث الدكتور / محمد صلاح الدين عن قرائن تحديد الجملة فى
المعنى النحوى وذكر منها قرينة التضام^(١) والحذف ، فبين آراء النحويين
فى حذف ركنى الجملة النحوية أو أحد متعلقاتها - وهو ما يسمى بالفضلة -
من حيث الوجوب والجواز والداعى الذى جعلهم يقولون بالحذف الواجب
" لقد كان قول النحاة بالحذف الواجب نتيجة لبعض الأصول التى وضعوها
وآمنوا بها ، وانطلاقا من هذه الأصول النحوية عالجوا - على أساس منها -
كثيرا من الموضوعات التى قالوا فيها بالحذف الواجب وذلك مثل باب الاشتغال
والتنازع . . . الى آخر هذه الموضوعات التى ترى فيها كثيرا من الخضوع
لنظريتهم فى الحذف وخاصة الحذف الواجب^(٢) .

(١) المراد بالتضام هنا : " إيثار ضمنية لضمية أخرى دون غيرها فالفعل
(مثلا) يتضام مع الفاعل والمفعول وقد يتضام معهما جهة مخصصة
للحدث ، كما يتضام الحال ليعين هيئة الفاعل أو المفعول وقت حدوث
الحدث أو التمييز الذى يتضام ليحدد ذات المميز أو النسبة الحاصلة
بين المسند والمسند إليه " ، وقسود
يكون بطريق اللزوم كتضام الصلة مع الموصول أو الجار مع المجرور . . . وقد
يكون التضام بطريق التنافى أو السلب أو عدم مجئ ضمنية لوجود ضمنية
أخرى وهو كل ما ذكره النحويون من الحذف الواجب " .

النحو الوصفى : ج ١ ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢) النحو الوصفى من خلال القرآن الكريم : ج ٢ ص ٩٦ .

ثم ذكر السبب الذى جعل القديما يقولون بالحذف الواجب
وينكره المحدثون " الحذف الواجب عندهم انهنى على مجموعة من الأصول
التي كانت تتوافق مع طبيعة منهجهم المعيارى ، والمنهج المعيارى كان فى
حاجة إلى مثل هذه الأصول والمبادئ حيث كان منها تعليميا .

أما المنهج الوصفى فلا تناسبه هذه الأصول ، ولا يناسبه ما انهنى عليها
من مقولات ، ومسلّمات ، ومنها فكرة الحذف الواجب .
ولقد كان رأى معظم اللغويين يتلخص فيها بأتى :

إن الحذف المسلم به هو الحذف الذى تسمح به ظروف الموقف اللغوى
وهو ما سماه القديما " بالحذف الجائز " .

أما الحذف الواجب فهو غير مقبول . . . لأنه نتيجة لعوامل خارجة
عن طبيعة المنهج الوصفى ، والمنهج الوصفى مادام لم يقبل خطة المنهج
المعيارى فليس ملزما أن يقبل عناصر ومقولات خارجة عن طبيعته ^(١) .

ثم يبين موقفه من الحذف الواجب ومنه الاشتغال " وعلى أساس من الموقف
اللغوى نرفض ما قال فيه القديما " بالحذف الواجب وهو ما سميناه بالضائيم
المتنافى ورودها أى التى لا تنضم فى الجملة ذلك لأن الموقف اللغوى
لا يقرها ولا يشعرنا بأن لها وجودا ، فالقول بحذف الفعل وجوبا فى أسواق

(١) النحو الوصفى من خلال القرآن الكريم : ج ٢ ص ٩٦ ، ٩٧ للدكتور /

مثل الاشتغال والتنازع والصادر المنصوبة . . . إلى آخر هذه الأبواب
لا نعترف بأن فيها ضائم محذوفة وجوبا ، ولا نعترف بأن ذلك ما تسمح به
طبيعة الموقف اللغوي هذا هو رأينا في فكرة الحذف الواجب^(١).

(١) المصدر السابق : ج ٢ ص ٩٧ - ٩٨ .

عاشراً : رأى الدكتور / محمد إبراهيم البنا :

إن الدكتور البنا يرى إلحاق هذا الباب بالمفعول به وقد ذكر هذا
الرأى فى دراسته لكتاب الرد على النحاة ان يقول : " وإذا نظرنا إلى ما قالوه
فى باب الاشتغال من تقدير عامل محذوف لاشتغال الفعل المذكور وذلك نحو :
زيداً ضربته فقد بنوه على أن الفعل استوفى معمولاته ، وقد يكون من أصلهم أن
أمثال هذا الفعل لا يتعدى إلى الاسم وضميره ، ومن هنا نشأ قولهم
بالتقدير ، ولو أنهم نظروا إلى المسموع ووصفوه كما هو لما كانت بنا حاجة
إلى مثل هذا التقدير ، ولدخل هذا الباب فى باب المفعول به ، فكنا نسرى
فى هذا الباب الصور التالية :-

- ضربتُ زيداً .

- زيداً ضربتُ .

- زيداً ضربته ، زيداً مررتُ به .

والصور الثلاثة تحكى هذه الأوضاع : تأخر المفعول ، تقدمه على الفعل
من غير أن يعود عليه ضمير ، تقدمه مع عود الضمير ، والصورة الأخيرة بمثابة
هى المذكورة فى باب الاشتغال ، ليس هناك ما يمنع من ادخالها فى باب
المفعول به ونقول : إنه يجوز أن يتعدى الفعل إلى المفعول المقدم وإلى
ضميره فينصب ذلك المقدم ، سواء كان الفعل متعدياً نحو : زيداً ضربته
أم لازماً نحو : أزيداً مررتُ به ^(١) .

(١) دراسة نقدية لكتاب الرد على النحاة للدكتور البنا : ص ٢٢ ، ٢٣ من الدراسة .

فالدكتور البنا في كلامه هذا يبين الطريقة لإدخال الاشتغال
في المفعول به وتمثل في تسليط العامل على الاسم المقدم
وضميره معا.

أحد عشر : رأى الدكتور معيش بن مساعد العوفى :

ذكر الدكتور العوفى فى رسالته قضايا الجملة الخبرية أن الاشتغال
 " مفتعل فى النحو العربى إذ لو أمعن النظر فى أمثلة هذا الباب الستى
 يستشهد بها ، لوجدت أنها تنحصر فى بابى المبتدأ والخبر أو الفعل
 والمفعول به بمعنى أنه إذا قيل : زيدٌ ضربته ، فزيد مبتدأ والجملة بعده
 الخبر ، وإذا قيل زيداً ضربته ، فزيداً مفعول به مقدم ، وبعده الفعل
 مؤخر ، وأما الضمير المتصل به ، فهو رابط يربط الفعل المؤخر بالمفعول
 به المقدم^(١) " سواء كان العامل طلبياً أم غير طلبى جاء الاسم بعد الأدوات
 التى يجب دخولها على الأفعال أولاً ، فالشغول عنه فى جميع هذه الأحوال
 " مفعول مقدم للفعل الذى بعده ، والضمير المتصل بالعامل لإعراب له
 فى مثل هذه الأنماط بل هو رابط فى الجملة بسبب تقدم المفعول به ، فقولهم :
 زيدٌ ضربته أو زيداً رأيتُ ، مثيل قولهم : زيدٌ ضربتُ أو زيداً رأيتُ إلا أن
 الرابط فى المثالين الأولين موجود وظاهر ، وفى الأخيرين مقدر .

ويتقسم الأمثلة الواردة فى باب الاشتغال على بابى المبتدأ والخبر
 والفعل والمفعول به ، نلغى ما يسمى بباب الاشتغال فىكون ذلك تيسيراً

(١) قضايا الجملة الخبرية فى كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية

القرن الرابع الهجرى ، المجلد الأول : ص ٣٧١ ، الطبعة الأولى :

على دأري النحو ومتعلميه من أبناء هذه الأمة وغيرهم ويتعد بذلك عن التعسف والتعليل الذي يفرضه العامل النحوي على دأري هذه اللغة^(١). ثم وضع أحوال المشغول عنه كما ذكرت في كتب إعراب القرآن الكريم ومعانيه^(٢) معقبا عليها بقوله : " هكذا نجد اهتمام النحاة بهذا الباب وإطالتهم في أمثله وتخرجها ، وعرض صور كثيرة له ، ولهم تقديرات فني الاسم المتقدم ، وما ذلك إلا انعكاس لشقاقتهم الكلامية التي طبقوها على جميع العلوم بما فيها النحو ، فأفسدت كثيرا من مسأله ، وزادته تعقيدا بسبب النظر إلى الدراسة النحوية ، من خلال مؤثر ومؤثر فيه ، وقصر الدراسة على العامل وتأثيره ، وما باب الاشتغال إلا نتيجة لذلك^(٣) .

ثم كرر مادعا إليه من قبل في أول حديثه عن هذا الباب^(٤) " فإنه ما يريح المتكلم والمتخصص على السواء النظر مرة أخرى في تصنيف هذا الباب المشهور عند النحاة وتعميق الملاحظات التي أشار إليها البحث في أول هذه القضية للتخلص من التعقيدات الموهلة واعتبار أن المرفوع منها مبتدأ وما بعده الخبر ، والمنصوب مفعول به مقدم ، والذي يحدد ذلك

(١) المصدر السابق : ص ٣٧١-٣٧٢ (بتصرف)

(٢) ينظر المصدر السابق : ص ٣٧٢-٣٧٩ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣٧٩ .

(٤) ينظر المصدر السابق : ص ٣٧٢ .

الواقع اللغوى الذى ورد فيه النص ، لا أن نأتى ونفترض أوجها من الإعراب فى الاسم المتقدم ، لا لشيء إلا لتطبيق تلك القاعدة المقررة من النحاة أصلا ، والتي يحددون حالة الاسم المتقدم ، ومتى يجوز فيه الرفع أو النصب ومتى يستوى فيه الوجهان ، أو يلزم أحدهما ثم يأتون للنصوص ويقررون أن فى ذلك الاسم أوجها من الإعراب مع أن التركيب الواحد لا يحتل فى اللغة سوى وجه أرادته قائله أصلا فلا داعى لتلك الافتراضات فى توجيه الإعراب ، ولنترك النص هو الذى يحدد الإعراب ، فإذا تقرر هذا التقسيم فإن البحث يرى دراسة التراكيب المرفوع فيها الاسم مع المبتدأ والخبر وما تقدم فيها الاسم منصوبا تدرس مع تراكيب الأفعال فى حالة تقديم المفعول به على الفعل ... وكل ما فى الأمر إذا كان فى الفعل ضمير فهذا الضمير يربط الفعل المؤخر بالمفعول به المقدم .

وفى الأمثلة ... التى تخلو من هذا الضمير، فإنه فى حكم المقدر ، ويلاحظ فى هذه الأمثلة قاعدة وهى : أنه إذا تقدم المفعول به على الفعل فلا بد من رابط بينهما ظاهر أو مقدر (١) .

* تعقيب عام على ماسبق من آراء المعارضين * :

أولا : ينبغي لكل باحث فى هذه اللغة إن لم أقل يجب أن يعرف للنحاة القدماء فضلهم ، فيقدره حق قدره ، ويحمد لهم جهدهم الذى بذلوه فى هذا الميدان ، فحياتنا اللغوية اليوم ما هى إلا ثمرة لذلك الماضى الطويل الذى قدم فيه أسلافنا من أئمة اللغة والنحو جهدا كبيرا فى البحث والتنقيب عن كنوز هذه اللغة الشاعرة حتى أخرجوا لنا هذه الثروة اللغوية والقواعد النحوية التى ملأت بهما المعاجم اللغوية والكتب النحوية . يقول الدكتور تمام حسان فى أشنا^(١) حديثه عن الاستقراء والتعميد : "إن الاستقراء والتقسيم والاصطلاح والتعميد لا يكون إلا بعد جمع المادة التى تجرى ملاحظتها عليها . . . وإننا إذا رجعنا إلى تاريخ الدراسات اللغوية العربية لم نجد لها تحيد كثيرا عن الطريق . . . أما جمع المادة واستقراؤها ، وتقسيمها ، وتسمية أجزائها ، ومفهوماتها ، ثم وضع القواعد التى تصف جهات الشراكة بين المفردات ، فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظا أبدا الدهر^(٢) فلا يستطيع

(١) اللغة العربية بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان : ص ١٦٤ ،

طبعة عام ١٩٥٨ م ، نشر مكتبة الأنجلو المصرية .

منصف أن ينكر العطاء الذى قدموه لخدمة هذه اللغة
وإرساء قواعد ما جعلهم مثار إعجاب الدارسين.

ثانيا : بعد هذه الرحلة التى عشتها مع هؤلاء المعارضين أناسـل
اختلاف وجهات النظر بينهم حول هذا الموضوع بدت لى بعض
الملحوظات العامة على تلك الآراء :-

أولا : الرغبة فى التجديد دون أن يكون هناك جديد ولو كان هذا
التجديد لا يزيد القواعد العربية إلا تعقيدا بدلا من التيسير
وإلا فما معنى قول الأستاذ عبدالمتعال الصعدي فى الاستغناء
عن هذا الباب وإلحاقه بباب المبتدأ * وعلى هذا يكون لنا
مبتدأ واجب الرفع إذا وقع بعد ما يختص بالابتداء كإذا الفجائية
ومبتدأ واجب النصب إذا أتى بعد أداة الشرط ونحوها
ومبتدأ جازر الرفع والنصب فيما إذا كان الاسم سابقا فعلا
ناصبا لضميره أو ملابسه ، ولا يقع بعد ما يوجب رفعه أو نصبه^(١) .
إننى لا أجد لهذا الكلام تفسيراً غير حب المخالفة للتقديم
ولو كانت تلك المخالفة لا أثر لها فى تيسير القواعد النحوية .
ولقد كان الدكتور مهدي المخزومي واقفيا فى قوله " حاول الأستاذ

الصعیدی أن يصنف أبواب النحو تصنيفا جديدا ولكنه لم يفعل شيئا ، ولم يمس الموضوع في شيء ، بل لم ينته من تيسيره ، الا إلى تصعب وكل ما ظنه جديدا لا يتعدى الشكل (١) .

ثانيا : معظم الباحثين هنا يرون أن الاسم السابق في حال نصبه معمول

للمشغول وليس العامل محذوف وقد سبقهم إلى ذلك الكسائي والفراء

ثالثا : المعارضات للاشتغال يمكن تقسيمها إلى ما يأتي :

أ - معارضة جزئية محدودة نحو قول الكسائي والفراء إن الاسم

السابق معمول للعامل الظاهر المشغول بالضمير نحو قولك

محمداً أكرمته دون أن يتعرضا لأحوال المشغول عنه .

وهذا الرأي يتوافق في نظرهم مع ما توصل إليه علم اللغة الحديث الذي

يعتمد في تقعيد قواعده على الوصف * إن الحذف المسلم به

هو الحذف الذي تسمح به ظروف الموقف اللغوي ، وهو ما سماه

القدماء * الحذف الجائز * .

أما الحذف الواجب فهو غير مقبول ... لأنه نتيجة لعوامل خارجة

عن طبيعة المنهج الوصفي (٢) ... وعلى أساس من الموقف

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: للدكتور مهدي

المخزومي : ص ٣٦١ "المنهج الوصفي" : هو المنهج الحديث الذي يأخذ به علماء اللغة (٢)

المحدثون في بحوثهم اللغوية وهو منهج يعتمد على وصف ما هو

موجود فعلا أي وصف النصوص اللغوية كما هي دون فرض نظريات == ==

اللغوى نرفض ... ما قال فيه القدماء بالحذف الواجب ...
مثل الاشتغال والتنازع والمصادر المنصوبة ... لانعترف بأن
فيها ضائم محذوفة وجوبا ولا نعترف بأن ذلك ما تسمح
به طبيعة الموقف اللغوى (١) .

ب - معارضة جزئية أوسع من سابقتها ، فلم يكتفوا بالقول إن الاسم
السابق معمول للمشغول وإنما أضافوا إلى ذلك بعض أحوال المشغول
عنه مثل معارضة الاستاذ ابراهيم مصطفى للنحويين في مسألة
ترجيح الرفع على النصب (٢) ، وبعض مسائل رجحان النصب (٣) .

=== أو قواعد عليها ... الخ " النحو الوصفى : ج ١ ص ٧٠ .
كما " يطلق المنهج الوصفى على الدراسات النحوية الحديثة
التي تحاول أن تخلص النحو العربى عما علق به من
الشوائب التي أدخلت عليه خلال عهود التاريخ الطويلة
ومحاولة وصف النص وصفا واقعيا دون تدخل بمحاولة فرض
قوالب قاعدية لا تتفق مع طبيعته ودون محاولة لتقدير صيغ أو تأويل
أو تحليل فى محاولة لإخراج النص عن ظاهره ليتمشى مع
القواعد التقليدية " . النحو الوصفى : ج ١ ص ١١٠ .

(١) النحو الوصفى من خلال القرآن الكريم : ج ٢ ص ٩٧ ، ٩٨ .

(٢) ينظر أحياء النحو : ص ١٥٣ .

(٣) ينظر المصدر السابق : ص ٥٦ .

- ج - معارضة كلية شملت الباب كله وقد سارت في اتجاهين :
- الأول : إلحاق الاسم المتقدم بباب المفعول به في حال نصبه وإلحاقه بالمبتدأ عند رفعه كما ذكر ذلك الدكتور المخزومي^(١)، والدكتور معيض العوفي^(٢) .
- الثاني : ذهب إلحاقه بباب المبتدأ سواء كان مرفوعاً أم منصوباً وهذا رأى الاستاذ عبد المتعال الصعیدی^(٣) .
- رابعاً : يؤخذ على بعض هؤلاء المحدثين تبني رأى الكسائي في قولـه إن الاسم السابق في حال نصبه معمول للمشغول والضمير ملغى دون الإشارة إلى ذلك من قريب أو بعيد^(٤) .
- خامساً : إن الدكتور / أحمد مكي الأنصاري مذهباً وسطاً بين القدماء والمحدثين ، وقد ذكر ذلك في محاضراته لطلاب الدراسات العليا العربية حيث قال : " وجهة النظر التي تهدف إلى توزيع سبب الاشتغال تستند إلى أن الاسم المشغول عنه في جميع حالاته وفي كل صوره التي ذكرها النحاة وأطالوا فيها وفي شروطها أيّا إطالة لا يخرج عن أمرين اثنين وهما :

(١) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه : ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٢) ينظر قضايا الجملة الخبرية : ص ١٧٣ .

(٣) ينظر النحو الجديد : ص ١٩٢ .

(٤) ينظر أحياء النحو : ص ١٥٤ ، والنحو العربي نقد وتوجيه : ص ١٧٥ .

أ- إما أن يكون مرفوعاً فيوزع على باب المبتدأ .

ب- وإما أن يكون منصوباً فيوزع على باب المفعول به .

وبهذا تنتهي المشكلة ونستغني عن باب الاشتغال نهائياً تلك هي وجهة نظر بعض الباحثين من العلماء القدامى والمحدثين . ونحن لا نوافقهم كل الموافقة ولا نخالفهم كل المخالفة وإنما نتوسط في الأمر وخيار الأمور أوسطها وبيان ذلك :

أننا نوافقهم على هذه الفكرة إذا أردنا تيسير النحو على الناشئين من الدارسين في المراحل الأولى من التعليم وما أشبه ذلك من الدراسات الثقافية غير المتخصصة ونخالفهم كل المخالفة بالنسبة للمتخصصين في الدراسات النحوية بالذات ، فهؤلاء لا بد لهم من الاطلاع الكامل على التراث النحوي الذي خلفه لنا أسلافنا من العباقرة الأوائل رضوان الله عليهم أجمعين ،^(١) ولئننى أستريح لهذا الرأي وأطمئن إليه لتكون على صلة وثيقة بترائنا مع الأخذ بمحاسن التيسير على الناشئين فالله ————— ف ————— التيسير

(١) محاضرات في النحو العربي للدكتور الأنصاري ، أقيت في قسم الدراسات العليا العربية .

” أن نزيح صعوبات ذاتية يعرض لها متعلم العربية

في كل دور من أدوار هذا التعلم ، وإن كنا سنعنى هنا بـ

المتخصصين في علومها المتفرعين لها .

تاركين أولئك المتخصصين يعانون تلك الصعوبات إلى أن يكون

القول في المنهج قولاً علمياً تاريخياً^(١) .

(١) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب : ص ٢٩ .

— الخاتمة —

وفيها تلخيص لمعالم البحث :

انتهى بي المطاف إلى هذا الحد الذي اقتضاه المنهج ، وارتضاء البحث
ورسمت له الصورة التي رجوت .

لذا يجمل بي أن ألم بمعالم هذا البحث في هذه الخاتمة .

أما الفصل الأول : فقد خصص لتعريف الاشتغال مع شرح التعريف شرحا وافيا ،
وكذلك وضحت فيه أركان الاشتغال ، عارضا شروط كل ركن منها ، مبينا الخلاف الذي
وقع في بعضها مع ترجيح ما يراه البحث راجحا ، كما بينت فيه أنه ليس كل اسم يصلح
للاشتغال بل لابد من وجود علاقة بين المشغول عنه والعامل .

أما الفصل الثاني : فقد تناولت فيه العامل المفسّر والعامل المفسّر مع بيان الأوجه
التي يأتي عليها كل من العامل المفسّر والمفسّر ، كما عرضت فيه مذاهب النحاة في عامل
المشغول عنه شرحا وتوضيحا .

وإذا ما انتقلت إلى الفصل الثالث : رأيته يعالج الأحوال الخمس للمشغول عنه - وجوب
النصب - رجحان النصب - وجوب الرفع - رجحان الرفع - استواء الوجهين .

أما فيما يتعلق بوجوب النصب فقد ذكرت المسائل التي يجب نصب المشغول عنه معها
في الكلام والمسائل التي يجب نصب المشغول عنه معها في حال الضرورة .
وانتهى البحث إلى ترجيح المذهب القائل بجواز إيلاء " لو " الفعل مضرا في فصيح
الكلام وأن ذلك ليس خاصا بضرورة الشعر ونادر الكلام .

ثم تحدثت عن رجحان نصب المشغول عنه فبينت المسائل التي يجوز فيها رفع الاسم
السابق ونصبه مع رجحان النصب ووضحت ذلك بالتفصيل ولما كان يعترض على رجحان
النصب المشغول عنه الواقع قبل الطلب بقوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " (١)
وقوله تعالى : " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " (٢) عرضت لتوجيه النحاة
لهاتين الآيتين .

وانتهى البحث إلى ترجيح المذهب القائل برفع المشغول عنه الواقع بعد الطلب على الابتداء إن كان عاماً ونصبه على الاشتغال إن كان خاصاً ،
 أما فيما يتعلق بالمشغول عنه الواقع بعد همزة الاستفهام وحروف النفي فقد فصلت
 حكم المشغول عنه إذا وليها مباشرة أو فصل عنها بظرف أو بمجرور أو غيرهما ، مع
 بيان حكم الاسم السابق إذا لم يباشر الهمزة مؤرداً باختلاف النحويين في حكم
 المشغول عنه إذا كان الاستفهام عن الاسم أو الفعل مرجحاً المذهب القائل
 برجحان نصب المشغول عنه الواقع بعد الهمزة سواء أكان الاستفهام عن الاسم
 أم عن الفعل .

وفي مسألة وقوع المشغول عنه بعد ما هو فاعل في المعنى رجحت المذهب الكوفى
 الذى يقول بترجيح النصب على المذهب البصرى الذى يرى ترجيح الرفع فى
 هذه المسألة مع بيان سبب الترجيح .

وفي مسألة وقوع الاسم السابق جواباً لاستفهام منصوب أوضحت الخلاف فى
 حكم المشغول عنه الواقع جواباً لاستفهام مرفوع أو واقعاً جواباً لسؤال وكان
 والياً همزة الاستفهام أو كان مفسره فعل أمراً أو نهياً .

وفي حال وجوب الرفع أوردت المسائل التى يجب معها رفع المشغول عنه
 ذاكراً لخلاف النحويين حول بعضها ، نحو فصل المشغول عنه بأداة تحضيض أو عرض ،
 ثم انتقلت إلى الحالة الرابعة وهى رجحان الرفع فبينت أن الاسم المشغول
 عنه إذا لم يتقدمه شيء يجوز فيه وجهان الرفع على الابتداء وهو الراجح ، والنصب

على الاشتغال وهو أمر مرجوح موردا الشواهد الدالة على ذلك مع بيان عدد من المسائل التي يترجح فيها الرفع ثم خلصت إلى الكلام عن استواء الوجهين ، فأوردت ضابط هذه الحال شارحا وموضحا من خلال نصوص النحاة ثم تحدثت عن اختلاف النحاة في العطف على الجملة الصغرى إذا لم يوجد في الجملة المعطوفة ضمير عائد على الاسم الأول في الجملة الكبرى ، فكشفت خلافاً فهم فيها مع بيان أصحابها ، مرجحا المذهب القائل بجواز العطف على الجملة الصغرى مطلقا سواء وجد في الجملة المعطوفة على الجملة الصغرى ضمير يعود على الاسم الأول في الجملة الأولى أم لا ، وذكرت الأدلة على ذلك مع تخريج بقية المذاهب . وأما الفصل الرابع فقد خصصته لآراء المعارضين للاشتغال ، وقد تمكنت من الاطلاع على عدد لا بأس به فدخلت أقوالهم وأبرزتها من خلال نصوصهم ، ذكرا مواطن الخلاف عند كل معارض مرتبا لهم حسب التسلسل الزمني لظهور تلك الآراء عن طريق نشرها ، وظهرها في كتبهم أو في مجلات علمية .

وقد تبين لي من خلال العرض لآرائهم أنهم ينهلون من منهل واحد ويصبون في نهر واحد ، فأغلب آرائهم صورة طبق الأصل لبعضهم البعض والذي دعاني إلى تكرار ما قالوه أن كل واحد منهم يذكر رأى من سبقه دون الإشارة إليه ، فعرضت تلك الآراء كالأعلى حدة وإن كان هناك تكرار - حسبما تقتضيه الأمانة العلمية ثم عقت عليها مبينا مواضع تأثر اللاحق بالسابق .

وبعد فلا شك أن الثورة على نظرية العامل جعلت القائمين بها يصمون تعليقات النحاة وتقسيماتهم بالتعقيد وتجاهلوا حقيقة البديل الذى قدموه لنا وهو الإسناد ، ولا يخفى علينا أن باب الاشتغال قائم على نظرية العامل التى استبدلوا الإسناد بها .

إن نظرية الإسناد قد تبدو للوهلة الأولى تيسيرا على الدارسين ، ولكن لو دققنا النظر لوجدناها لدى الناشئة أصعب بكثير من نظرية العامل ، لأن العامل الظاهر شئ مادي فى العبارة ينطقه الصغير ويتعرف على أثره فى الجملة كشئ له وجود ملموس ، فإذا أجاد ذلك أصبح تقدير المحذوف منه نوعا من القياس على أمثاله ، أما الإسناد فشئ معنوى يحتاج إلى ذهن يقوى على تصوّره وتجريده دون سابقة وجود شئ مادي يقيس عليه .

وعلى هذا فلا ييسر هذا المنهج النحو على الصغار ، وإنما على ذوي الخبرة والنضج العقلى ، وهؤلاء ليسوا فى حاجة إلى تيسير ، فأصبح الهدف المعارضة فقط والثورة على ما تعارف عليه الناس لمجرد التجديد^(١) .

وأخيرا فهذا جهدى المتواضع ، حاولت فيه أن أرسم صورة واضحة لهذا الموضوع ، وإننى لأرجو أن أكون قد وفقت فى إعطائه حقه من البحث والدراسة وما أبرئ نفسى من الخطأ والزلل فالكمال لله وحده ، وإننى أحوج ما أكون إلى كل توجيه بناء ونقد صادق من أساتذة أجلاء يقوم ما عوج ويسدد ما انحرف عن جادة الصواب وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

(١) هذه خلاصة ما قيل فى الرد على من نادى بالإسناد واعترف بأنها ليست من بنات أفكارى ولم أنسبها إلى شخص معين لأنها من مصادر متعددة .

فهرس القهارس

الصفحة

الموضوع

١- الفهرس الإجمالي للموضوعات . ١٦٦

٢- الفهرس التفصيلي . ١٦٧ - ١٧٥

٣- فهرس الآيات القرآنية . ١٧٦ - ١٨٠

٤- فهرس الأشعار والأراجيز . ١٨١ - ١٨٤

٥- فهرس الأعلام . ١٨٥ - ١٩١

٦- فهرس المصادر والمراجع . ١٩٢ - ٢١٩

فهرس الموضوعات

الفهرس الإجمالي

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ - هـ
الفصل الأول :	
تعريف الاستتفال وبيان أركانها وشروط كل ركن ١-٤٤	
الفصل الثاني :	
العامل المفسر والمفسر	٣٤ - ٤٥
الفصل الثالث :	
حكم الشفول	١٠٦ - ٢٥
الفصل الرابع :	
المعارضون للاستتفال	١٠٩ - ١٥٣
نقيب عام على آراء المعارضين	١٥٤ - ١٦٠
الخاتمة	١٦١ - ١٦٤

* الفهرس التفصيلي *

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١ - هـ
الفصل الأول : تعريف الاشتغال وبيان أركانه وشروط كل ركن	٢٤ - ١
- العرض المركز	٢
- التوضيح	٣
- الأركان الثلاثة للاشتغال	٥
الركن الأول : المشغول عنه	٥ - ١٦
شروطه :	
١- موافقة المشغول عنه للمشغول به	٥
٢- اتحاد جهة نصب المشغول عنه والمشغول به واختلاف	
النحاة في هذا الشرط	٥
٣- كون المشغول عنه متقدما	٨
٤- عدم تعدد المشغول عنه لفظا ومعنى	٩
آراء النحويين في جواز تعدد المشغول عنه وعدمه	٩
٥- عدم الفصل بين المشغول عنه والعامل بماله الصدارة	
في الكلام ، أو بشيء يختص بالدخول على الأسماء	١٢
هل للسجين وسوف الصدارة ؟	١٢
مذهب جمهور النحويين فيهما .	١٢
مذهب ابن الطراوة والسهيلي	١٣
الترجيح	١٤
٦- كون المشغول عنه مفتقرا لما بعده	١٦
الركن الثاني : المشغول	١٦ - ١٩
- بيان شرطى المشغول إن كان فعلا	١٦
- بيان شروط المشغول إن كان اسما ، وآراء النحاة في	
تلك الشروط	١٧

الركن الثالث :

١٩

المشغول بـ

١٩

شرط المشغول بـ

٣٤ - ٢٥

الفصل الثاني : العامل المفسّر والمفسّر :

٢٦

- العامل المفسّر إن كان فعلاً يأتي على ثلاثة أوجه

- اختلاف تقدير العامل المفسّر تبعاً لاختلاف الأوجه

٢٦

المتقدمة .

- العلة في تقدير عامل متعد من معنى المشغول

٢٦

بواسطة حرف الجر

- الكلام على العامل المتعدي إلى شيء من سبب الاسم

٢١

السابق

٣٤ - ٣١

مذاهب النحاة في ناصب المشغول عنه

٣١

- مذهب جمهور البصريين

٣٢

- مذهب جمهور الكوفيين

٣٣

- مذهب الكسائي

٣٣

- مذهب ابن الطراوة

١٠٦ - ٣٥

الفصل الثالث : حكم المشغول عنه

٣٥

أحوال المشغول عنه

- السبب في جواز الاشتغال بعدها في النشر دون غيرها
٤٤ من أدوات الشرط الجازمة -
- آراء النحاة في نصب المشغول عنه ، الواقع بعد "إن"
٤٦ الجازمة لفظاً .
- الأدوات التي لا يجوز الاشتغال بعدها إلا في ضرورة
٤٨ الشعر -
- أدوات الشرط الجازمة ماعدا "إن" و "لو"
٤٨ -
- أدوات الاستفهام ماعدا الهمزة
٤٨ -
- هل يجوز دخول أدوات الاستفهام ماعدا الهمزة على الاسم
مع وجود الفعل في الجملة ؟
٤٩
- رأى سيوييه في هذه المسألة وجمهور النحويين
٤٩
- ما نقل عن الكسائي
٥٠
- الحالة الثانية : رجحان النصب
٥٠
- العرض المركز
٥٠
- التوضيح
٥١
- المسألة الأولى : — وقوع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب
٥٢
- المراد بالطلب هنا
٥٢
- العلة في ترجيح النصب على الرفع
٥٤
- رأى سيوييه في هذه المسألة
٥٤
- اختيار كثير من النحويين ترجيح النصب في هذه المسألة
٥٦

الموضوع	الصفحة
— بيان مذاهب النحاة في تخريج قوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " .	٥٦ - ٦٢
— مذاهب سيوييه ومن وافقه في الآية .	٥٦
— السبب فيما ذهب إليه سيوييه .	٥٧
— معنى الفاء الداخلة على " فاقطعوا " عند سيوييه ومن وافقه .	٥٨
— مذاهب المبرد والكوفيين ومن وافقهم في الآية	٥٩
— معنى الفاء على مذاهبهم .	٦٠
— ترجيح الرضى والزجاج لما ذهب إليه المبرد .	٦٠
— اعتراض ابن أبي الربيع على ما قاله المبرد .	٦١
— تخريج ثالث للآية ، منسوب إلى بعض المحققين .	٦١
— الترجيح	٦٢
المسألة الثانية : عطف الاسم على جملة مصدره بفعل .	٦٢ - ٧١
العلة في ترجيح النصب هنا .	٦٤
حكم المشغول عنه إن فصل الاسم عن العاطف بأما	٦٤
من أقوال النحاة في هذه المسألة	٦٤
إخراج الجملة التعجبية من هذه المسألة	٦٦
العطف على الجملة الفعلية بحرف عطف تشبيهي	٦٦
ذكر عدد من الآيات الدالة على رجحان النصب	٦٧
المسألة الثالثة : مجيئه بعد ما يغلب دخوله على الفعل	٧١ - ٨٣
(أ) — رجحان نصب المشغول عنه التالي همزة الاستفهام	
مباشرة أو فصل عنها بشبه جملة -	٧٢

الصفحةالموضوع

- مذهب الغراء في المشغول عنه التالي لهزمة الاستفهام
- ٧٣ إن كان العامل من باب الظن .
- حكم المشغول عنه عند جمهور النحويين إن كان
- ٧٤ الاستفهام عن الاسم أو الفعل .
- ٧٤ — مذهب ابن الطراوة في ذلك .
- توجيه الدكتور محمد ابراهيم البنا لرأى ابن الطراوة
- ٧٦ إن كان الاستفهام عن الاسم .
- هل ابن الطراوة أول من فرق بين السؤال عن الاسم،
- ٧٦ والسؤال عن الفعل
- ٧٧ مذهب الأخفش والمازني في المسألة
- ٧٨ الرأي الراجح
- حكم المشغول عنه إذا فصل عن همزة الاستفهام بغير
- ٧٨ ظرف أو مجرور .
- ٧٩ رأى الأخفش في المسألة .
- ٧٩ ب - اقتران المشغول عنه بحرف نفي غير مختص .
- ٧٩ اختلاف النحاة في حروف النفي غير المختصة
- ٨٠ اختلافهم في حكم المشغول عنه الواقع بعد ها
- ٨١ الرأي الراجح
- رجحان رفع المشغول عنه إن فصل عنها بغير ظرف
- ٨٣ أو مجرور

الموضوع	الصفحة
المسألة الرابعة : أن يتوهم في رفع المشغول عنه كون المشغول صفة	٨٣
مذهب جمهور البصريين في هذه المسألة	٨٤
مذهب الكوفيين فيها	٨٥
الرأي الراجح	٨٥
المسألة الخامسة : وقوع المشغول عنه جوابا لاستفهام منصوب	٨٦
حكمه إذا أتى جوابا لاستفهام مرفوع	٨٧
بيان حكم الاسم السابق إذا جاء جوابا لسؤال وكان المشغول عنه	
والياء الهزئة أو كان مفسره فعل أمر أو نهى	٨٨
الحالة الثالثة : وجوب رفع المشغول عنه	٨٩ - ٩٥
يجب رفع المشغول عنه فيما يأتي	
١ - اقترانه بما هو مختص بالجملة الاسمية	٨٩
٢ - أن يتوسط المشغول عنه والمشغول ما يأتي :	
أ - أدوات الاستفهام	٩٠
ب - أدوات الشرط	٩٠
ج - أدوات التحضيض والعرض وأقوال النحاة فيها	٩١
د - كم الخبرية	٩٢
هـ - اقتران المشغول عنه بالفاء لوقوعه جوابا لشرط	
مذكور	٩٢
و - وقوعه بين " ما " النافية و " لا " النافية الواقعة في	
جواب القسم	٩٢

الموضوع	الصفحة
ح - الفصل بينهما بالحروف المشبهة بالفعل	٩٣
ط - وقوعه تالياً للإ لا مباشرة	٩٣
ي - أن يأتي المشغول صلة أو صفة	٩٣
الحالة الرابعة : رجحان الرفع	٩٥ - ١٠٠
— بعض ماورد في ذلك من القرآن الكريم والشعر العربي	
الفصيح مع التوجيه	٩٥
— من الأمور التي يترجح فيها رفع المشغول عنه :	
١ - ألا توجد قرينة ترجح خلاف الرفع	٩٦
٢ - عطف المشغول عنه على فعل ليس خبراً ويفصل من	
العاطف " بأما "	٩٦
٣ - كون المشغول عنه اسم شرط جازم شغل فعل الشرط	
بضميره أو بسببه	٩٧
٤ - عطف المشغول عنه على جملة اسمية	٩٧
٥ - فصل المشغول عنه التالى همزة الاستفهام بمبتدأ	٩٨
— ذكر عدد من الآيات التي يمكن حملها على رجحان الرفع	
مع التوجيه	٩٨
الحالة الخامسة : استواء الوجهين	١٠٠
— ضابط هذه المسألة	١٠٠
— العلة في عدم ترجيح أحد الوجهين على الآخر	١٠٠

الصفحةالموضوع

- الحكم إذا عطف المشغول عنه على جملة تعجيية
أو فصل من العاطف " بأما " ١٠٠
- متى يجوز العطف على الجملة الكبرى أو الصغرى ١٠٢
- مذاهب النحويين في عطف جملة الاشتغال الخالية
من الضمير على الجملة الصغرى ١٠٢
- الرأي الراجح مع بيان أسباب الترجيح ١٠٦
- المبحث السابع : المعارضون للاشتغال ١٠٩
- تمهيد ١١٠
- رأى الكسائي والفراء ١١١
- آراء أخرى للفراء تتعلق بالاشتغال ١١٢
- رأى ابن مضاء ١١٨
- رأى الاستاذ/ابراهيم مصطفى ١٢٣
- رأى الدكتور/شوقي ضيف ١٢٨
- رأى الاستاذ/عبد المتعال الصعدي ١٣١
- رأى الدكتور / مهدي المخزومي ١٣٣
- رأى الدكتور / ابراهيم السامرائي ١٣٦
- رأى الدكتور / فاضل السامرائي ١٣٩
- رأى الدكتور / محمد صلاح الدين بكر ١٤٦
- رأى الدكتور / محمد ابراهيم البنا ١٤٩
- رأى الدكتور / معيض بن مساعد العوفي ١٥١
- تعقيب عام على ما سبق من آراء المعارضين ١٥٤
- الخاتمة ١٦١

* فهرس الآيات القرآنية *

رقم الآية	(سورة النساء)	الصفحة
١٢٨	"وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا"	٤٧
١٧٦	"إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ"	٤٧
١٦٤	"وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ"	٦٧
١٥٨	"وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ"	٧٩
١٦٢	"لَكِنَّ الرَّاكِثِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ . . الآية"	٩٩
	(سورة المائدة)	
٣٨	"وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا"	١٢٥، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٧، ٥٦
		١٦١، ١٤٤
	(سورة الأنعام)	
٣٦	"إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَعْشَاهُمُ اللَّهُ"	٦٨
٥٩	"وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ"	١٦٣
	(سورة الأعراف)	
٧٥	"قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ"	٢٢
١٨٢	"وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ"	٩٨
	(سورة التوبة)	
٦	"وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ"	٤٧، ٤٣
١٠٧	"إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى"	٧٩

رقم الآية	(سورة يوسف)	رقم الصفحة
٣١	" مَا هَذَا بِشَرًّا "	٧٩
٩٢	" لَا تَتْرِبْ عَلَيْكُمْ "	٧٩
	(سورة ابراهيم)	
٢٨	" أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ "	٩٩
	(سورة الحجر)	
١٦	" وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا "	٦٩
١٩	" وَالْأَرْضَ مَدَدْنَا هَا وَالْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ "	٦٩
٢٦	" وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ "	٦٩
٢٧	" وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ "	٦٩
	(سورة النحل)	
٤	" خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ "	٧٠
٥	" وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ "	١٤٥، ١١٤، ٧٠
٣٠	" وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا "	١١٨
٣١	" جَنَّاتٌ عِدْنُ يَدْخُلُونَهَا "	١١٨، ٩٦
	(سورة الاسراء)	
١٢	" وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ "	٧٠
١٢	" وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا "	٧٠

رقم الآية	رقم الصفحة
١٣	١١٦، ١١٥، ٧١
١٠٠	٤٤
	(سورة مريم)
٦٦	١٤
	(سورة الحج)
٧٢	١٤٥
	(سورة النور)
١	٥٧
٢	٦١، ٦٠، ٥٧، ٥٦
	١٦١، ١٤٤
٤١	١١٢
	(سورة الفرقان)
٣٦	٧١
٣٧	٧١
	(سورة الروم)
٣	١٥
	(سورة يس)
١٢	١١٧، ١١٦، ١١٥
٣٨	١٠٦

رقم الآية	رقم الصفحة
٣٩	١١٥، ١٠٦، ٧٠
" وَالْقَمَرَ قَدْ رَنَاهُ مَنَازِلَ "	
(سورة فصلت)	
١٧	١٣٠، ٨٤
" وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ "	
(سورة محمد)	
٢٠١	٩٩
" الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَعْمَالُهُمْ ، وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ " الآية	
١٥	٥٧
" مِثْلَ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ "	
(سورة الحجرات)	
٩	٤٧
" وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا "	
(سورة الذاريات)	
٤٧	١١٥، ١١٤
" وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ "	
٤٨	١١٤
" وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ "	
(سورة القمر)	
٢٤	٧٢
" أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ "	
٤٩	١٤٣، ٨٥، ٨٣، ٥١
" إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ "	

رقم الصفحة

رقم الآية

(سورة الرحمن)

١٠٧

وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ

٦

١٠٧

وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ

٧

(سورة المجادلة)

٧٩

مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ، إِنَّ أُمَّهَاتَهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ

٢

(سورة الانسان)

٦٥، ٣٠

يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا

٣١

* فهرس الأشعار والأراجيز *

رقم الصفحة

البيت أو الرجز

” قافية الباء ”

أَتَعْلَبَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَا حَسَا

عَدَلَتْ بِهِمْ طَهْيَةَ وَالْخَشَابَا ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٢ ، ٣٠

عَاوِدَ هَرَاةً وَإِنْ مَعْمُورَهَا خَرِيَا

وَأَسْعِدَ الْيَوْمَ مَشْغُوفًا إِذَا طَرَبَا ٤٥

(ن)

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَنْسِيمِ

وَلَا جَدًّا إِذَا أَرَدَ حَمَّ الْجُدُودِ ٨٢

يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ

وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَرِدُّكَ مَزِيدُ ٤٦

(ر)

فَأَنَّكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ

أَطْبَىٰ كَانَ أَمُّكَ أَمْ حِمَارُ ٧٥

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَىٰ يَلَالًا بَلَفْتِهِ

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَعِينَ وَشَلَّتِكَ جَارُ ٤١ ، ٣٩

أَصْبَحْتُ لَا أَحِلُّ السِّلَاحَ وَلَا

أَرُدُّ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَ ٧٠

البيت أو الرجزرقم الصفحة

وَالذُّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ

٧٠

وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ

٢٨

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا

فَلَا ذَا جِلَالٍ هَبْنَهُ لِيَجْلَالِيَهُ

٨٢

وَلَا ذَا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ

جَنَّتِي بِمِثْلِ بَنِي بَكْدَرٍ لِقَوْمِهِمْ

٢٩٠٢٨

أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورٍ بِنِ سَيَّارٍ

(هـ)

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَا تَمُّ تَبَعُثُونَهُ

٩٤

عَلَى مِحْرٍ ثَوْبَتُوهُ وَمَارُضًا

(ع)

وَنَبِئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ

١٠٠٣٧

إِلَى فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَهَا

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِيسًا أَهْلَكْتُهُ

٣٨

فَإِذَا أَهْلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

{ قَدْ عَظِمَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي
{ عَلَى ذُنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

١١٧، ١١٦

(ف)

- ١١٦ { فقالوا تعرفها المنازل من منى .: وماكل من يقش منى أنا عارف
{ ألفنا ديارا لم تكن من ديارنا .: ومن يتألف بالكرامة يألف

(ل)

- ٤٧ { وإن هولم يحمل على النفس ضيمها .: فليس إلى حسن الثناء سبيل
١٤ فلما رآته أمنا هان وجد هـا .: وقالت أبونا هكذا سوف يفعل
١١٧ ماكل من يظننى أنا معتبب .: ولاكل ما يروى علي أقول

اميران كانا أخيانى كلاهما

- ٥٥،٥٣ فكلما جزاه الله عنى بما فعل

فارسا ما غادروه ملحما

- ٩٦،٩٥ غير زميل ولا نكس وكل

(م)

هريرة ودعها وإن لأم لائم

- ٥٤،٥٣ غداة غد أم أنت للبين واجم

لا الدار غيرها بعدى الأنيس ولا

- ٨٢ بالدار لو كلمت ذا حاجم صم

البيت أو الرجز

رقم الصفحة

(ن)

١١٤، ١١٣

كُلَّا فَرَعْنَا فِي الْحُرُوبِ صَفَاتَهُ .: فَفَرَزْتُمْ وَأَطَلْتُمْ الْخَذْلَانَا

٩٤

أَكَلَّ عَامٍ نَعَمَ تَحَوُّوْنَهُ
 يَلْقَاهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَنَّهُ

(ي)

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَاَنْكَحَ فَنَاتَهُمْ

٥٨

وَأَكْرَمَةَ الْحَبِيبِ خَلَوْ كَمَا هِيَ

* فهرس الأعلام *

(الهمزة)

الصفحة

١٢٦	ابراهيم السامرائي " الدكتور "	—
١٢٣	ابراهيم مصطفى	—
١٥٨	أحمد مكي الأنصاري " الدكتور "	—
٨٧ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٤٢ ، ٢١ ، ١٢ ، ١٠ ، ٦	الأخفش	—
١٠٨ ، ١٠٦ ، ١٠٣ ، ٩٨ ، ٩١ ، ٩٠		
١١٢ ، ٥٠ ، ٤٦	الأزهري (خالد)	—
٥٥ ، ٥٣	أبو الأسود الدؤلي	—
٨٠ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٢١	الأشمونى	—
٥٣	الأعشى	—
٦٩ ، ٦٨	ابن الأنبارى	—

(ب)

٦٢	ابن بابشاذ	—
٨١	ابن الباذش	—
٥٩	البروسى	—
٩٨ ، ٦٢ ، ٣٧	البطلوسى " ابن السيد "	—
٧١ ، ٦٩	أبو البقاء العكبرى	—

الصفحة

٨٠

— أبو بكر بن طاهر

(ج)

٨٢،٤٢،٣٠،٢٩،٢٧

— جرير :

٩١

— الجزولي

٧٧

— أبو جعفر الطبري "أحمد بن محمد"

(ح)

٤٤

— حاتم الطائي

٢٢

— ابن الحاجب

٤٣

— أبو الحسن بن الضائع

٠٧٣،٧١،٥٩،٣٤،٣٣،٦٥،٧،٦

— أبو حيان

١١٢،١٠٤،١٠٢،٩٩،٩١،٨١،٧٥

(خ)

١٠٨،١٠٤،٨١

— ابن خروف

٤٤ — ٧٨،٣٨

— الخضري

٦٠٥

— الخليل

(د)

٢١

— الدماميني

(ر)

١٠٥،٨١،٦١،٥٩،٩،٧،٥

— ابن أبي الربيع

الصفحة

(ش)

٨٥،٤٦	ابن الشجرى	—
١٢٨، ١٢٠	شوقي ضيف	—
	الشلوبين = أبو علي الشلوبين	—

(ص)

٣٧،٢٩	الصيرى * أبو اسحاق *	—
-------	----------------------	---

(ط)

٣٣، ١٥، ١٤، ١٣	ابن الطراوة	—
٧٦، ٧٥، ٧٤، ٣٤		
١٥، ١٤	طلحة بن مصرف	—

(ع)

١٣١	عبد المتعال الصعدي	—
٢٨	المجناح	—
١٠٣، ٣٧، ٢٤	ابن عصفور	—
١١٢، ٩١، ٤٦	ابن عقييل	—
٩٢	ابن العليج	—
٧، ٦	أبو علي الشلوبين	—
١٠٦، ١٠٥، ٢١، ٧، ٦	أبو علي الفارسي	—

الصفحة

٧٦،٤٤	—	عمر "رضي الله عنه"
٧٦	—	عياد الثبتي "الدكتور"
		(ف)
١٣٩	—	فاضل صالح السامرائي (الدكتور)
١٠٥	—	الفاكهي
١١٧،١١٤،١١٢،١١١،٧٣	—	الفراء
		(ق)
٣٤،٣٣،١٥،١٣،٧،٦	—	أبو القاسم السهيلي
		(ك)
١١١،٥٠،٣٣،١٩،١٨،١٧،٨	—	الكسائي
١١٢		
٧،٦	—	ابن كيسان
		(ل)
٧٥	—	ابن لبيب
		(م)
٧٨،٧٧	—	المازني
٥٦،٥٢،٥١،٥٠،٤٦،٢١	—	ابن مالك :
١٠٥،١٠٣،٩٣،٩٠،٨٠		

الصفحة

١٣٠١٩٠٢٢٠٢٩٠٣٨٠٤٥٠٥٠	المسجد	—
٥٤٠٥٩٠٦٠٦١		
٢١	النجاشعي " علي بن فضال "	—
٣٤٠٧٦٠١١٨٠١٢١٠١٤٩	محمد ابراهيم البنا " الدكتور "	—
١٤٦	محمد صلاح الدين بكر " الدكتور "	—
٢٩	محمد عبد الخالق عظيمه	—
١٢٠	محمد عيس	—
٤٤	المرادي	—
٥٩٠٨٠٠١١٨٠١١٩٠١٢٠	ابن مضاء القرطبي	—
١٢١٠١٢٢		
١٥١	معيض بن مساعد العوفي " الدكتور "	—
٩	المكودي	—
١٣٣	مهدي المخزومي " الدكتور "	—
	(ن)	
١٤	النمر بن تولب	—
	(هـ)	
٨٢	هدية بن الخشرم	—
١٩٠٢١٠٤٥٠٥١٠٥٨٠٦٠٧٥٠٨٠	ابن هشام	—
٩٦٠١٠٤٠١٠٥٠١٠٦		

الصفحة

١٠٨٠١٠٤	هشام الضرير	—
	(٥)	
١٥	يس العلي	—
١٠٨	يونس البصري	—
٣٢٠٢٩٠٢٤	ابن يعيش	—

* فهرس المصادر والمراجع *

أولا : فهرس المخطوطات :-

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان
مصورة مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة رقم (٩٧) نحو
عن نسخة دار الكتب المصرية (٨٢٨) نحو .
- تقييد على بعض جمل الزجاجي لأبي سعيد فرج بن قاسم بن لب
تحقيق الدكتور / محمد الزين زروق .
رسالة دكتوراه ، مخطوط بالمكتبة المركزية - جامعة أم القرى
بمكة المكرمة برقم ١٠٩٨
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي
تحقيق الدكتور / محسن سالم العميري
رسالة دكتوراه ، مخطوط بالمكتبة المركزية - جامعة أم القرى بمكة المكرمة
برقم ٩٣٣
- محاضرات في النحو العربي للدكتور / أحمد مكي الأنصاري
ألقاها على طلاب الدراسات العليا العربية بكلية اللغة العربية
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

ثانيا : فهرس المطبوعات :-

- ابن الطراوة النحوى للدكتور عياد عيد الثبتي
مطبوعات نادي الطائف الأدبي ، الطائف ، ط أولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م
- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو
للدكتور / محمد ابراهيم البنا
دار الاعتصام بالقاهرة ، ط أولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م
- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي
طبع دار الندوة الجديدة ، بيروت ، لبنان .
- إحياء النحو للاستاذ إبراهيم مصطفى
لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ، ١٩٥٩ م
- أخبار أبي القاسم الزجاجي
تحقيق الدكتور : عبد الحسين المبارك
دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٠ م
- الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوى الهروى
تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١ / ١٩٨١ م
- أساس البلاغة للزمخشري
دار الكتب والوثائق القومية ، مركز تحقيق التراث مطبعة دار الكتب ١٩٧٢ م
- الأساليب الانشائية في النحو العربي للاستاذ عبد السلام هارون
مؤسسة الخانجي بمصر ، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م

— أسرار العربية لأبي البركات الأنباري

تحقيق : محمد بهجة البيطار

مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م

— الإشارة الى تحسين العبارة ، لعللي بن فضال بن علي المجاشعي

تحقيق الدكتور / حسن شانلي فرهود ، دار العلوم بالرياض ، ١٤٠٢ / ١٩٨٢

— إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين

لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني .

تحقيق : الدكتور عبد المجيد دياب .

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .

ط . أولى : ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م

— الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي

تحقيق الدكتور : عبد العال سالم مكرم .

ط . الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥م مؤسسة الرسالة ، بيروت .

— الشعر والشعراء لابن قتيبة

تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ١٩٨٢م

— الأصول في التحويلات السراج

تحقيق الدكتور : عبد الحسين الفتلي .

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م

— أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء^(١) علم اللغة

الحديث

للدكتور: محمد عيد .

عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٨ م.

— اعراب القرآن للنحاس

تحقيق الدكتور : زهير غازي زاهد

مطبعة العاني بغداد ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.

— الأمالي لأبي القالي البغدادي

دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

— الأمالي الشجرية لابن الشجري

دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ، (بدون) .

— الأمالي النحوية لابن الحاجب

تحقيق : هادي حسن حمودي

عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط. أولى ١٤٠٥ / ١٩٨٥ م.

(١) الظاهر " في ضوء " لأن المؤلف سار على ذلك في أثناء البحث .

— إنباه الرواة على أنباء النحاة للقطبي

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

دار الفكر العربي - القاهرة - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت . ط .

الأولى : ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

— الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين

لأبي البركات الأنباري

تحقيق الشيخ : محمد محيى الدين عبد الحميد

المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ط . رابعة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م .

— أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري

تحقيق الشيخ : محمد محيى الدين عبد الحميد

دار الفكر ، بيروت ، ط . سادسة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

— الايضاح العضدى لأبي على الفارسي

تحقيق : الدكتور حسن شاذلي فرهود

دار التأليف بمصر ، القاهرة ، ط . أولى ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

— الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب

تحقيق : الدكتور موسى بناي العليلي

مطبعة المعاني - بغداد : ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

— البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي

مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض (بدون) .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الأشبيلي
تحقيق ودراسة الدكتور / عياد بن عيد الثبتي
دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط. الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم
دار الفكر ، بيروت ، ط. الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة
لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي
تحقيق : محمد المصري
وزارة الثقافة بدمشق ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- البيان في غريب اعراب القرآن
لأبي البركات الأنباري
تحقيق الدكتور / طه عبد الحميد طه .
نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- التبصرة والتذكرة للصيمري
تحقيق : د / فتحي أحمد مصطفى علي الدين
مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى
بمكة المكرمة ، طبع دار الفكر ، دمشق ، ط. أولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

- التبيان في اعراب القرآن للعكبري
تحقيق : على محمد البجاوي
طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م.
- تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف
دار المعارف بالقاهرة ، ١٩٨٢ م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العسرب
(شرح شواهد سيويه) للأعلم الشنتمرى بهامش كتاب سيويه ،
دار صادر ، بيروت ، ط . الأولى .
- تذكرة النحاة لأبي حيان
تحقيق : د / عفيف عبد الرحمن
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط . أولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك
تحقيق الدكتور : محمد كامل بركات .
دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٧ / ١٩٦٧ م.
- تهذيب النحو للدكتور عبد الحميد السيد طلب
طبع مكتبة الشباب بالمنيرة .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي
تحقيق : د / عبد الرحمن علي سليمان .
مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة . ط . ثانية ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.

- التوطئة لأبي على الشلوبين
تحقيق : يوسف أحمد المطوع.
دار التراث العربي للطبع والنشر ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- تيسير النحو للدكتورة : سهير محمد خليفة
ط . ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م.
- جهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي
دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- الجنى الدانى فى حروف المعانى
لحسن بن قاسم المرادى
تحقيق : طه محسن
مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، العراق ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل
١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م مصطفى البابى الحلبي .
- حاشية الشيخ يس العليجي على التصريح للأزهرى
دار الفكر، بيروت .
- حاشية على شرح الفاكهى لقطر الندى
للشيخ يس بن زين الدين الحمصى .
- مكتبة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر، ط. ثانية ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م
- حاشية الصبان على شرح الأشعونى
دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي وشركاه بمصر.

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي
تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودى .
دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨٠ م .
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي :
تحقيق د / مصطفى امام .
الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة
ط . الأولى ١٩٧٩ م .
- الحماسة البصرية لعلي بن أبي الفرج البصرى
تصحيح وتعليق : مختار الدين أحمد
عالم الكتب ، بيروت .
ط الثالثة ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- خزانة الأدب للبغدادى :
تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط . ثانية ١٩٧٩ م .
- الخصائص لابن جنى
تحقيق الشيخ : محمد علي النجار
دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت . ط . ثانية .
- د راسات لأسلوب القرآن الكريم :
للشيخ محمد عبد الخالق عضية ، جامعة الامام محمد بن
سعود الاسلامية ، الرياض ، مطبعة حسان القاهرة .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي
- (أ) دار المعرفة ، بيروت . ط . ثانية ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- (ب) تحقيق د / عبدالعال سالم مكرم .
- ط . الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م . مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر - بيروت .
- الدليل الببليوغرافي للرسائل الجامعية في مصر ١٩٢٢-١٩٧٤ م .
- الأهرام ، مركز التنظيم والميكروفيلم ، القاهرة ١٩٧٦ م .
- دليل الرسائل العلمية التي منحتها الجامعات العربية في الفترة ما بين عامي ١٩٧١-١٩٧٧ م جامعة الكويت .
- ادارة المكتبات ١٩٨٠ م .
- ديوان ابن الدمينسة .
- تحقيق : أحمد راتب النفاخ .
- دار العروبة ، القاهرة ، ١٣٧٩ هـ .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي
- صنعة أبي سعيد الحسن السكري .
- تحقيق : محمد حسن آل ياسين .
- دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط . الأولى ١٩٧٤ م .

- ديوان الأعشى ميمون بن قيس
دار صادر، بيروت، ١٩٦٦ م.
- ديوان جرير
دار بيروت، بيروت ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.
- ديوان ذي الرمة، بشرح الأصمعي، ورواية ثعلب
تحقيق : الدكتور عبد القدوس أبو صالح .
مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م.
- ديوان رؤبة بن العجاج (من ضمن مجموع أشعار العرب)
تصحيح وترتيب : وليم بن الورد البروسي
دار الآفاق الجديدة، بيروت ط. ثانية ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- ديوان السموءل
دار صادر، بيروت .
- ديوان الفرزدق
نشر كرم البستاني، دار صادر بيروت ١٣٨٥ هـ.
- ديوان مجنون ليلى
جمع وتحقيق : عبد الستار أحمد فراج
دار مصر للطباعة . القاهرة .
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي
(أ) تحقيق : د / شوقي ضيف
دار المعارف بالقاهرة ، ط . ثانية ١٩٨٢ م.

(ب) تحقيق الدكتور : محمد ابراهيم البنا

دار الاعتصام القاهرة ، ط. أولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

— رسالة في اسم الفاعل للامام أحمد بن قاسم العبادي

تحقيق : د / محمد حسن عواد

دار الفرقان للنشر والتوزيع ، ط. أولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

— رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين

للدكتور : عبد الفتاح اسماعيل شلبي

دار الشروق جده ، ط. ثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

— رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي :

تحقيق : د / أحمد محمد الخراط

دار القلم دمشق ، ط. ثانية ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

— روح البيان للشيخ اسماعيل حقي البروسي

مطبعة دار الفكر ، بيروت ، (بدون)

— روح المعاني للأكوسي

ادارة الطباعة المنيرية بمصر (بدون)

— سمط اللاكلى في شرح أمالي القالى

لأبى عبيد البكرى

تحقيق : الاستاذ عبد العزيز الميمنى

دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.

ط. الثانية ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

- سير أعلام النبلاء للذهبي
- الجزء الثالث ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وعلى أبو زيد
- مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠١هـ / ١٩٨١م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
- تحقيق الشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد
- دار الاتحاد العربي للطباعة ، نشر المكتبة التجارية الكبرى
- الطبعة الخامسة عشر ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٧م
- شرح أبيات سيوييه لابن السيرافي
- تحقيق : الدكتور محمد علي سلطاني
- دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت ١٩٧٩م
- شرح أبيات سيوييه لأبي جعفر النحاس
- تحقيق : د / وهبه متولى عمر سالمه
- مكتبة الشباب ، القاهرة ، ط. أولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- شرح ألفية ابن معطي للشيخ عبدالعزيز بن جمعه الموصلي
- تحقيق الدكتور / علي موسى الشوملي
- نشر مكتبة الخريجي بالرياض ، ط. الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- شرح الألفية لابن النازم أبي عبد الله بدر الدين
- تصحيح وتنقيح : محمد بن سليم اللبابيدي
- ط. انتشارات : ناصر خسرو ، طهران ، ايران .

- شرح التصريح على التوضيح لخالد عبدالله الأزهرى
دار الفكر ، بيروت .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي
تحقيق : د / صاحب أبو جناح
طبع وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق : ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي
تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي
مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، مصر ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب
لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام
تحقيق الشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد
دار احياء التراث العربي ، بيروت
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى ، صنعة أبي العباس ثعلب
تحقيق : د / فخر الدين قباوة
دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط . أولى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- شرح شواهد الايضاح لأبي علي الفارسي
تأليف : عبدالله بن برى
تحقيق : د / عيد مصطفى درويش
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

— شرح عيون الأعراب لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي

تحقيق الدكتور / حنا جميل حداد

• نشر مكتبة المنار ، الأردن • ط ١ الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م •

— شرح عيون كتاب سيبويه :

لأبي نمر هارون بن موسى القرطبي

تحقيق الدكتور / عبد ربه عبد اللطيف عبدربه •

• مطبعة حنان ، القاهرة •

• ط ١ الأولى ، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م •

— شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني :

تحقيق : نوري ياسين حسين •

• نشر المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة •

• ط ١ الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م •

— شرح كافية ابن الحاجب للرضي

دار الكتب العلمية ، بيروت

توزيع دار الباز للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة •

والجزء الأول تحقيق الشيخ : يوسف حسن عمر :

• منشورات جامعة بنغازي ،

ليبيا •

- شرح الكافية الشافية لابن مالك
تحقيق : د / عبدالمنعم أحمد هريدي
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
ط . أولى : ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- شرح كتاب سيويه لأبي سعيد السيرافي
الجزء الأول
تحقيق : د / رمضان عبدالتواب ، ود / محمود فهمي حجازي :
ود / محمد هاشم عبدالدايم
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م
- شرح المفصل لابن يعيش النحوي
عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبى القاهرة
- شرح المكودي لألفية ابن مالك
دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب النحوي
تحقيق : الدكتور موسى بنائى علوان العليلي
مطبعة الآداب ، النجف ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
نشر الجامعة المستنصرية (العراق)
- شعر النمر بن تولب
صنعة الدكتور : نوري حمودي القيسي ، جامعة بغداد ،
١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م

- شفاء العليل في ايضاح التسهيل لمحمد بن عيسى السلسلي
تحقيق : الدكتور / الشريف عبد الله الحسيني البركاتي
نشر : المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ،
ط . أولى ١٤٠٦ / ١٩٨٦ م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك
جمال الدين بن محمد بن عبد الله الطائي النحوي
تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي
نشر : عالم الكتب ، بيروت .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن
السخاوي
الجزء السابع ، مكتبة القدسي ، ١٩٥٤ م .
- ضياء السالك الى أوضح المسالك
للشيخ محمد عبد العزيز النجار
مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة ، ط . أولى ١٣٨٩ / ١٩٦٩ م .
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبه
تحقيق الدكتور / محسن غياض
مطبعة النعمان ، النجف ، بغداد ١٩٧٤ م .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم
دار المعارف ، القاهرة ، ط الثانية ١٩٨٤ م .

الطوائف الأدبية

تحقيق : عبد العزيز الميمني

دار الكتب العلمية ، بيروت .

عدة السالك إلى تحقيق أوضح السالك

الشرح الكبير بهامش أوضح السالك

للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد

دار الفكر، بيروت ، ط. السادسة ١٣٩٤ هـ.

الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية

تأليف : سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجميل

عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

الفلاحة والفلوكون

تأليف : شهاب الدين أحمد بن علي الدلحي

مكتبة الأندلس - بغداد ، مطبعة الآداب -

النجف ، ١٣٨٥ هـ.

الفوائد الضيائية شرح الكافية للجامي

تحقيق : الدكتور أسامة طه الرفاعي

طبع وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراق ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

في إصلاح النحو العربي ، دراسة نقدية

للاستاذ / عبد الوارث مبروك ،

ط. الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م ، دار القلم ، الكويت .

في النحو العربي ، نقد وتوجيه

للدكتور : مهدي المعزومي

منشورات المكتبة المصرية ، صيدا ، بيروت . ط. أولى ١٩٦٤ م.

القراءات الشاذة

تأليف : أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه

عني بنشره : ج . برجستراسر

ط . أولى ١٩٣٤ م .

جمعية المستشرقين الألمانية ، المطبعة الرحمانية بمصر .

قضايا الجملة الخبرية

تأليف : الدكتور/معيض بن مساعد العوفى .

ط . أولى ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

الكافية فى النحو لابن الحاجب

تحقيق : الدكتور طارق نجم عبد الله

مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع بجده ، ط . أولى ١٤٠٧ هـ /

١٩٨٦ م .

الكامل فى اللغة والأدب للمبرد

مؤسسة المعارف ، بيروت

الكتاب لسيويه

تحقيق : عبد السلام محمد هارون

الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م .

الكشاف لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري

دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت

كثف الظنون عن أسامى الكتب والفنون للملازمة المولى مصطفى بن عبد الله

القسطنطيني ، الشهير بالملا كاتب الجلسي والمعروف بحاجي خليفة

دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- باب الاعراب لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني
تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب
دار الرفاعي بالرياض ، ط. الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م.
- لسان العرب لابن منظور الافريقي ، دار صادر ، بيروت .
- اللغة العربية بين المعيارية والوصفية للدكتور / تمام حسان
مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٨ م.
- مايجوز للشاعر في الضرورة للقرّاز القيرواني
تحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب ، والدكتور / صلاح الدين الهادي
مكتبة دار العروبة ، الكويت - دار الفصحى بالقاهرة
مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٢ م.
- مجالس العلماء للزجاجي
تحقيق الاستاذ : عبد السلام محمد هارون .
مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي ، الرياض .
ط. ثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- مجلة كلية الآداب ، المجلد الأول ، عدد (٢١) عام ١٩٧٧ م.
مطبعة الجاحظ ، بغداد .
- مجمع البيان في تفسير القرآن
للشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي
مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م.

— مجيب النداء الى شرح قطر الندى

لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي مع حاشية

الشيخ يسري على الكتاب .

مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط . الثانية ،

١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م .

ت المحتسب لابن جني

تحقيق : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ،

والدكتور / عبد الفتاح اسماعيل شلبي .

لجنة إحياء التراث الاسلامي ، القاهرة : ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

— مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو

تأليف : د / مهدي المخزومي

مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة .

ط . ثانية . ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .

— المسائل البصرية لأبي علي الفارسي

تحقيق د / محمد الشاطر أحمد محمد أحمد .

- المسائل العسكرية لأبي على الفارسي
تحقيق د / علي جابر المنصوري
مطبعة جامعة بغداد ، ط الثانية ١٩٨٢ م .
- المسائل العضديات لأبي على الفارسي
تحقيق د / علي جابر المنصوري
عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، بيروت .
ط . الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات لأبي على
تحقيق الاستاذ / صلاح الدين السنكاوي
مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٣ م .
- المساعد علي تصنيف الفوائد لابن عقيل
تحقيق الدكتور / محمد كامل بركات
مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى ،
بمكة المكرمة ، طبع دار الفكر دمشق ، ط . أولى ١٤٠٠ هـ /
١٩٨٠ م .
- شكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي
تحقيق الدكتور / حاتم صالح الضامن
مؤسسة الرسالة ، بيروت ،
ط . الثانية ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

- المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي
تحقيق د / نههان ياسين حسين
نشر الجامعة المستنصرية بمخداد ، ١٩٧٧ م.
- المعارف لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة
تحقيق الدكتور/ ثروت عكاشة
دار المعارف ، مصر ، ط. رابعة : ١٩٨١ م.
- معاني الحروف للرماني
تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح شلبي
دار الشروق ، جده ، ط. ثانية ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط
تحقيق الدكتور : فائز فارس ،
مطابع الصفا ، الكويت ، ط. الثانية ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- معاني القرآن للفراء
الجزء الأول، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ،
الجزء الثاني ، تحقيق : محمد علي النجار .
الجزء الثالث ، تحقيق : الدكتور / عبد الفتاح شلبي ، و علي النجدي ناصف .
عالم الكتب ، بيروت ، ط. الثالثة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج
تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي
المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٧٣ م.
- معجم الأدباء لياقوت بن عبد الله الحموي
مطبوعات دار المأمون ، ط. الأخيرة ، دار احياء التراث
العربي ، بيروت (بدون) .

— معجم المؤلفين

لعمر رضا كحالة

المكتبة العربية ، دمشق ١٩٧٦ م.

— المعمرين والوصايا لأبي حاتم السجستاني

تحقيق : عبد المنعم عامر

دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٦١ م.

— مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري

(أ) تحقيق د / مازن المبارك ومحمد علي حمد الله

مراجعة : سعيد الأفغاني

دار الفكر ، بيروت ، ط . خامسة ١٩٧٩ م.

(ب) دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي

وشركاه بمصر .

— المفصل في علم العربية للزمخشري

دار الجيل ، بيروت ، ط . الثانية ١٣٢٣ هـ .

— المفصل في شرح أبيات المفصل

للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعماني (بهامش المفصل)

- المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة
للامام محمود بن أحمد الميني
مطبوع بهامش خزانة الأدب ، ط أولى ، دار صادر ، بيروت .
- المقصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني
تحقيق : د / كاظم بحر المرجان
دار الرشيد للنشر - العراق . ١٩٨٢ م .
- المقضب للمبرد
تحقيق الشيخ : محمد عبد الخالق عضيمة
عالم الكتب ، بيروت .
- المقرب لابن عصفور
تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى
وزارة الأوقاف - مطبعة العاني - بغداد ،
ط . الأولى : ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- الملخص في ضبط قوانين العربية
لابن أبي الربيع الأشبيلي
تحقيق : الدكتور / علي سلطان الحكيم
ط . أولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب
للأستاذ / أمين الخولي ،
دار المعرفة ، بيروت ، ط أولى ١٩٦١ م .
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (بهامش شرح ابن عقيل)
للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد .
المكتبة التجارية الكبرى مصر .
ط الخامسة عشرة ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م .

— منهج السالك الى ألفية ابن مالك

لعلى بن محمد الأشموني

(أ) دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه
القاهرة .

(ب) تحقيق الشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد

دار الاتحاد العربي للطباعة ، مكتبة النهضة المصرية . ط

الثالثة ١٩٧٠ م .

— نتائج الفكر في النحو لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي

تحقيق : د / محمد ابراهيم البنا

دار الاعتصام ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

— النحو الجديد

للاستاذ عبد المتعال الصعدي

دار الفكر العربي ، مصر ، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .

— النحو العربي نقد وبناء

للدكتور : ابراهيم السامرائي

طبعة دار الصادق ، بيروت ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

— النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم

تأليف الدكتور محمد صلاح الدين مصطفى بكر

مؤسسة الصباح ، الكويت .

- النحو الوظيفي للاستاذ عبد العليم ابراهيم
دار المعارف مصر، ط. الثالثة .
- نظم الفرائد وحصر الشرائد للامام مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات
المهلبى
تحقيق : د / عبد الرحمن بن سليمان المشيمين
ط. أولى : ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م
مكتبة الخانجي بالقاهرة - مكتبة التراث بمكة المكرمة .
- النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى
تحقيق الدكتور / محمد عبد القادر أحمد
دار الشروق ، بيروت ، ط. أولى ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى
(أ) تحقيق : د / عبد العال سالم مكرم
دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط. أولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م
- (ب) عنى بتصحيحه محمد بدر الدين النعسانى
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ، لبنان (بدون)
- الواضح فى العربية للزبيدي
تحقيق الدكتور ، أمين السيد
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥ م

— واضح المسالك لتحقيق منهج السالك للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد

بهامش شرح الأشموني ، ط. الثالثة . ١٩٧٠ م.

مكتبة النهضة المصرية ، دار الاتحاد العربي للطباعة .

— الوافي بالوفيات لصالح الدين خليل بن أبيك الصفدي

باعتناء : هلموت ريتر

فيسبادن ، فرانزشتاينر

ط. ثانية ١٣٨١ هـ - ١٤٠١ هـ / ١٩٦٢ م - ١٩٨١ م.

— وفيات الأعيان لابن خلكان

تحقيق الدكتور : احسان عباس

دار صادر ، بيروت .